

Distr.: General

13 July 2016

Arabic

Original: English/French/Spanish

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
الذي يُعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٢٠-١١ تموز/يوليه ٢٠١٦

موجزات تنفيذية للاستعراضات الوطنية الطوعية

مذكرة من الأمانة العامة*

تحيل الأمانة العامة طيه الموجزات التنفيذية للاستعراضات الوطنية الطوعية المقدمة من
الدول الأعضاء، البالغ عددها ٢٢ دولة، في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية
المستدامة لعام ٢٠١٦، وذلك وفقا لقراري الجمعية العامة ٢٩٠/٦٧ و ١/٧٠.

* تأخر تقديم هذه الوثيقة للوفاء بشرط إصدار المجموعة الكاملة من الموجزات التنفيذية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

131016 111016 16-12066 (A)



سيراليون

[الأصل: بالإنكليزية]

تؤيد حكومة سيراليون بقوة الإعلان عن أهداف التنمية المستدامة خلفاً للأهداف الإنمائية للألفية. وتعكس الخطة الجديدة تجديد التزام الأمم المتحدة بدعم المسارات العالمية صوب تحقيق التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وقد حددت الخطة السابقة، المتمثلة في الأهداف الإنمائية للألفية، معايير مرجعية مفيدة سعت الحكومة بدأب إلى بلوغها رغم بطء وتيرة التقدم الذي أحرزته سيراليون في مطلع القرن الحادي والعشرين، بسبب الحرب الأهلية المدمرة التي دامت عقداً بأكمله (١٩٩١-٢٠٠١) وشلت الاقتصاد والتنمية البشرية.

ومن المؤسف أنه في الوقت الذي ظلت فيه الحكومة ثابتة في سعيها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، عصفت بالبلد أزمة أخرى تمثلت في ظهور فيروس إيبولا في أيار/مايو ٢٠١٤. وقد هلك بسبب هذا الوباء نحو ٣ ٥٠٠ من المصابين به وعددهم ٨ ٠٠٠ شخص. وألحق أضراراً غير مسبوقه بالنسيج الاجتماعي والاقتصادي للدولة قبل الإعلان رسمياً عن القضاء عليه في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وقد تفاقمَت هذه الكارثة الطبيعية من جراء تزامنها مع الأزمة التي شهدتها قطاع التعدين. ففي الوقت الذي استشرى فيه الوباء، شهدت الأسعار الدولية لإحدى السلع الأساسية التي تأتي في مقدمة صادرات البلد (رُكاز الحديد) انهياراً حاداً، الأمر الذي اضطر شركتي التعدين الرئيسيتين المتخصصةتين في هذا المعدن إلى وقف عمليتهما لمدة سنة على الأقل خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥^(١). وانهار الاقتصاد انهياراً حاداً خلال هذه الأزمة المزدوجة. وتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي من ١٥,٢ في المائة في عام ٢٠١٢ و ٢٠,١ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٤,٦ في المائة في عام ٢٠١٤^(٢). وأصبح النمو المقدّر في نهاية عام ٢٠١٥ يبلغ ناقص ٢١,١ في المائة. وارتفعت الأسعار الاستهلاكية ارتفاعاً مهولاً وتدهورت الأحوال المعيشية لما لا يقل عن ٢,٣ مليون شخص خلال هاتين الأزميتين.

وقد عرقلت آثار الأزميتين المتزامنتين على نحو خطير أي تقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وقوضت الآمال في تحقيق رؤية عام ٢٠٣٥ وتحويل البلد إلى بلد متوسط الدخل ثابت على مسار التنفيذ المتتالي لورقات استراتيجيته للحد من الفقر، بما في ذلك

(١) استُعيض عن شركتي التعدين المعسورتين بشركتين جديدتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

(٢) انظر: Government of Sierra Leone, "Sierra Leone National Ebola Recovery Strategy" (Freetown, ٢٠١٥), Executive summary, sect. A.

الورقة الحالية وهي خطة تحقيق الرخاء (٢٠١٣-٢٠١٨). ولا تزال آثار الأزميتين مستمرة، لدرجة اضطرت معها الحكومة إلى الشروع في وضع تدابير تقشفية صارمة لمساعدة الاقتصاد على الانتعاش.

التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

قبل ظهور مرض فيروس إيبولا في عام ٢٠١٤، كانت سيراليون قد حققت تقدماً في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بوسائل منها إدماج تلك الأهداف في الخطط الإنمائية الوطنية، بما في ذلك ورقات استراتيجية الحد من الفقر، السابقة منها والحالية. وقد أُعد تقريران من تقارير الأهداف الإنمائية للألفية (لعامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠) وحصل البلد على جائزة الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٠ اعترافاً بالتزام لرئيس وقيادته المتميزة والتقدم المحرز نحو تحقيق الهدف ٦. وأشارت دراسات استقصائية وتقارير قطاعية اجتماعية واقتصادية مختلفة إلى التقدم الملحوظ المحرز صوب تحقيق عدد من الأهداف، وكان البلد متفائلاً بشأن إمكانية تحقيق العديد من الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. وكان عدد الفقراء قد انخفض من ٧٠ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى ٥٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٣؛ وانخفضت نسبة انتشار نقص الوزن في صفوف الأطفال دون سن الخامسة من ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ١٦ في المائة في عام ٢٠١٣؛ وبلغ معدل إكمال التعليم الابتدائي ٧٦ في المائة في عام ٢٠١٣؛ وقاربت نسبة الفتيات إلى الفتيان في مرحلة التعليم الابتدائي ١٠٠ في المائة. كما انخفض معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من ١,٥ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٠,١٢ في المائة في عام ٢٠١٥. أما نسبة الحصول على مياه الشرب المأمونة فارتفعت من ٣٦,٧ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٦٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٥؛ وزاد عدد المشتركين في خدمة الهواتف المحمولة من ١٤,٣ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٧٦,٧ في المائة في عام ٢٠١٤. وقد أُعدّ مشروع تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥. ويتبين من تقرير نهاية البرنامج ومختلف التقييمات الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك استراتيجية التعافي من فيروس إيبولا، أن مرض فيروس إيبولا قد أهدر المكاسب التي تحققت في بلوغ عدد من الأهداف الإنمائية للألفية. وما زالت هناك تحديات جسيمة في عدد من المجالات الأخرى، ولا سيما في الحد من الوفيات الأمهات والأطفال. وفي عام ٢٠١٣، بلغ معدل الوفيات النفاسية ١٦٥ ١ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء، وبلغت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة والرضع ١٥٦ و ٩٢ حالة وفاة، على التوالي، لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء. كما ظلت هناك تفاوتات حادة في مجالات حماية البيئة وتعزيز المرافق الصحية والنظافة الصحية.

التحديات القائمة والدروس المستفادة للمضي قدما

تواجه سيراليون عددا من التحديات في ضوء التطورات الاجتماعية والاقتصادية الأخيرة وانعكاساتها من حيث الحاجة إلى تعزيز التعاون الإقليمي والعالمي من أجل ضمان التنمية المستدامة. وتظل مشاكل الفقر والضعف وعدم المساواة مصدرا للقلق. وبالنظر إلى أن سيراليون معرضة، على نطاق ضخم، لانتقال العدوى عبر الحدود، مثلما حدث في عدوى فيروس إيبولا التي انتقلت إليها من غينيا، لا بد من التأكيد بشدة على البعد الإقليمي والعالمي لعملية التنمية المستدامة في كل بلد.

ويظل اقتصاد سيراليون هشاً وضعيفاً في مواجهة الصدمات الخارجية. فهو يعتمد بدرجة كبيرة على التعدين لتحقيق عائدات القطع الأجنبي، وهي عائدات يتعذر التنبؤ بها، كما ثبت خلال الانهيار الذي شهدته مؤخرا الأسعار الدولية للسلعة الأساسية التي تصدر قائمة صادرات البلد، وهي رُكاز الحديد، ما يشير إلى ضرورة أن يعمل البلد على تنويع اقتصاده لتحقيق النمو والتطور على نحو مستدام.

وتشكل الكوارث الطبيعية تهديدا مستمرا للبلد. فقد عصفت به في الآونة الأخيرة كوارث شملت الفيضانات العارمة التي دمرت المنازل والأعمال التجارية وأودت بحياة عدد من الأشخاص في العاصمة فريتاون وفي مناطق أخرى. وقد حدث ذلك والبلد خارج لتوه من جائحة وباء إيبولا في آب/أغسطس ٢٠١٥، وهو ما يؤكد الأهمية البالغة للهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة، الذي ينبئ الدول إلى أهمية إنشاء مدن ومستوطنات بشرية شاملة للجميع وآمنة تستوفي مقومات الصمود والاستدامة، بما في ذلك تخطيط المستوطنات البشرية وإدارتها على نحو متكامل ومستدام.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى تزايد الأدلة التي تثبت الآثار السلبية لتغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع مستويات سطح البحر والفيضانات المتكررة. وتشير التقارير الأخيرة إلى أن سيراليون من بين بلدان العالم الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ^(٣). والتصدي لهذه الأخطار يتطلب التعاون الإنمائي المطرد والاستثمار المتواصل في الجهود الرامية إلى تغيير المواقف والسلوكيات في أنماط الاستهلاك والإنتاج، وكذلك في التأهب للكوارث المتصلة بتغير المناخ، من قبيل نُظم الإنذار المبكر والتخطيط للوقائي.

ومن بين التحديات الأخرى إدارة النزاعات الإقليمية التي تتطلب مشاركة البلدان الأعضاء، مثل التصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود، والإرهاب، والقرصنة، والمخدرات،

(٣) انظر: <http://standardtimespress.org/?p=5191>.

والالتجار بالبشر، والتدفقات المالية غير المشروعة التي تسلب أفريقيا مواردها الإنمائية الصحيحة. ويلزم إيلاء اهتمام كبير لمسألة التغلب على بطالة الشباب سعياً لتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

عدم تخلي الركب عن أي أحد

لقد أُدرجت أهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي في سيراليون مع مراعاة مبدأ عدم تخلي الركب عن أي أحد، باعتبار ذلك بعداً إضافياً للسياق الخاص والتحديات الفريدة التي يواجهها البلد، وهو ما يتطلب استجابة ملائمة تفي بهذا المبدأ. وبناءً على ذلك، فقد أُجريت عملية التشاور والتوعية بشأن أهداف التنمية المستدامة بإشراك الفئات المهمشة والمستبعدة، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة والنساء في المناطق الريفية والأطفال والشباب والأسر المعيشية في المستوطنات العشوائية. وأُوْعِزَ إلى هيئة إحصاءات سيراليون وإلى الوكالات الحكومية الأخرى بجمع بيانات مصنفة (عما في ذلك البيانات المكانية) تمكن من وضع سياسات فعالة وتتبع التفاوتات ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان مراعاة الشواغل المتعلقة بكفالة العدالة البيئية بين الأجيال لهذا الهدف أن يتحقق؛ فبدون ذلك، لن يتخلى الركب عن شريحة ضخمة من الجيل الحالي فحسب، بل قد يصبح بقاء الأجيال التي لم تولد بعد موضع شك.

ما الذي ينبغي عمله للتغلب على هذه التحديات

تفيد المشاورات التي أُجريت أن مواجهة التحديات المذكورة أعلاه يتطلب إيجاد دولة قادرة وفعالة ومجهزة بمؤسسات سليمة، كما يتطلب الرصد والإنذار المبكر وآليات الاستجابة التي تتيح التصدي للمخاطر والتهديدات تبعاً لذلك، وبالاستناد إلى مواطن القوة المكتسبة وتطبيق الدروس المستفادة. ومن الأمور الأكثر أهمية في هذا الصدد تحفيز الجمهور ونظام الخدمة المدنية العامة وإيجاد الهياكل الأساسية القوية والدائمة لضمان التنمية المستدامة في البلد؛ بما في ذلك الحوافز المصحوبة بتلقين خصال النزاهة في مكان العمل.

الانضمام إلى عملية الاستعراضات الطوعية والتقدم المحرز في تكييف أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني

في ظل الظروف المبينة أعلاه، ترى سيراليون أن أهداف التنمية المستدامة تتيح الفرصة في الوقت المناسب للتغلب على التحديات الإنمائية الماثلة أمامها. وبالتالي، فقد أعدت الحكومة تقريراً استعراضياً لإطلاع الأمم المتحدة في سياق المنتدى السياسي الرفيع المستوى

المعني بالتنمية المستدامة المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٦ على التقدم الذي أحرزته سيراليون في إدماج أهداف التنمية المستدامة في صلب عملياتها الإنمائية الوطنية. وقد نشرت سيراليون حتى الآن صيغة مبسطة من تلك الأهداف، ووزعت نسخا منها على البرلمان وعامة الجمهور؛ كما قدمت إحاطة إعلامية إلى مجلس الوزراء. وأعقبت تلك الجهود بسلسلة من الاجتماعات وحلقات العمل التثقيفية بالاشتراك مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، والمجالس المحلية، وشريحة من الكليات الجامعية وعامة الجمهور من خلال مناقشات جرى بثها عبر الإذاعة والتلفزيون. ويشرف مكتب الرئيس إشرافا عاما على عملية تكييف أهداف التنمية المستدامة، في حين تقدم كل من وزارة المالية والتنمية الاقتصادية ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي القيادة التشغيلية والتقنية والدبلوماسية.

وقد أدرجت أهداف التنمية المستدامة في الميزانية الوطنية لعام ٢٠١٦ وجررت موافقتها مع الركائز الثماني للنسخة الثالثة من ورقة استراتيجية سيراليون للحد من الفقر. ونُظمت حلقات عمل تقنية لإعداد تقرير سيراليون بشأن تكييف أهداف التنمية المستدامة، وهو التقرير الاستعراضي المقدم إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى في تموز/يوليه. وأُعد مشروع مجموعة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الخاصة بسيراليون تحديدا.

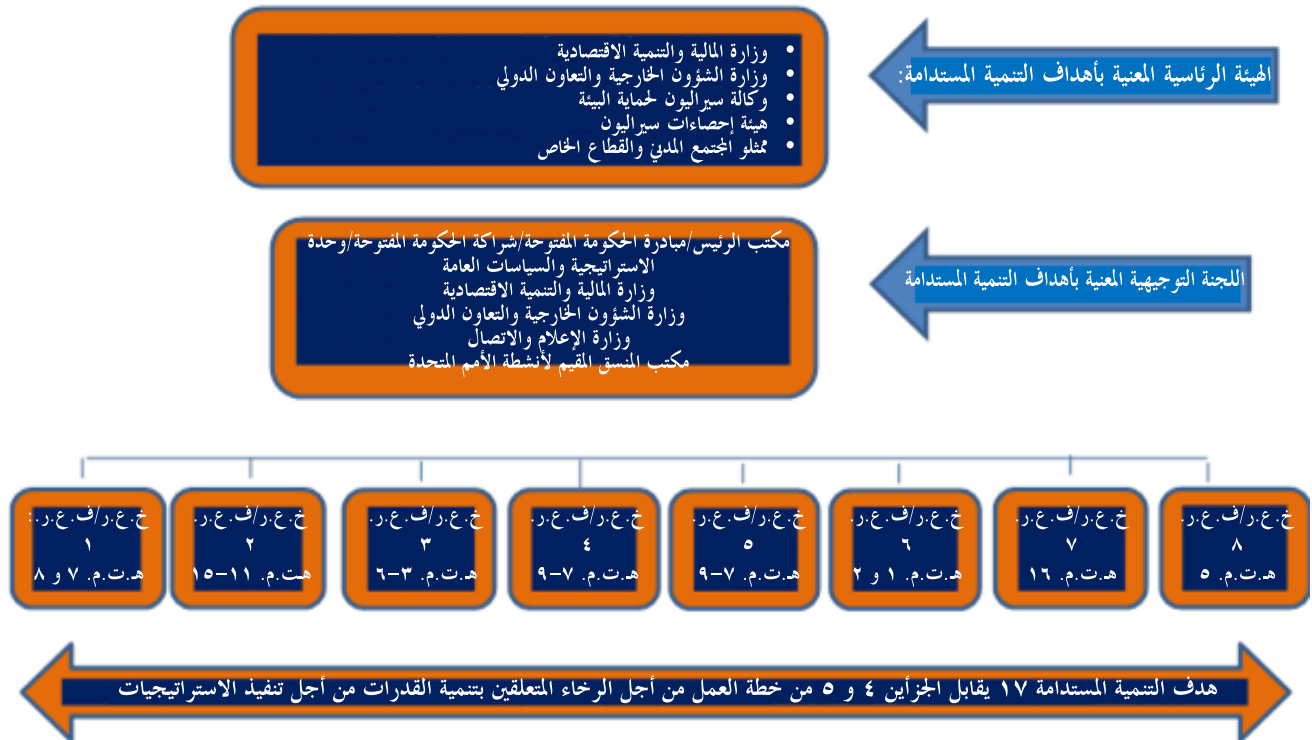
ترتيبات التنفيذ المقررة لأهداف التنمية المستدامة

سيجري تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ضمن الإطار الحالي لتنفيذ خططنا الإنمائية الوطنية، وهي خطة تحقيق الرخاء. ويبين الشكل ١ الإطار الإداري المؤسسي. ومن المقترح إنشاء مجلس رئاسي معني بأهداف التنمية المستدامة، سيعمل على أعلى المستويات السياسية والسياسية من أجل تقديم التوجيهات السياسية والاستراتيجية الشاملة في تنفيذ الأهداف. وسوف يرأس المجلس الرئيس وسيتألف من أعضاء مستقدمين من مكتب الرئيس، ووزارة المالية والتنمية الاقتصادية، ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، ووزارة الإعلام والاتصال ومكتب المنسق المقيم لأنشطة الأمم المتحدة. وستعمل تحت إشراف المجلس الرئاسي اللجنة الوزارية المعنية بأهداف التنمية المستدامة من أجل تقديم التوجيهات التنفيذية لعملية أهداف التنمية المستدامة في جميع الوزارات الحكومية المختصة، والإدارات والوكالات على الصعيدين المركزي والمحلي، وفي منظمات الخدمة المجتمعية/المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ووسائل الإعلام والأوساط البحثية والأكاديمية. وسوف تشمل هذه اللجنة الوزارية وزارة المالية والتنمية الاقتصادية، ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، وهيئة إحصاءات سيراليون، ومبادرة/شراكة الحكومة المفتوحة ووحدة الاستراتيجية والسياسات العامة في مكتب رئيس الحكومة، وغيرها من الوزارات والإدارات والوكالات الحكومية

المختصة. وتأتي في المستوى التالي الأفرقة العاملة المعنية بركائز خطة تحقيق الرخاء، التي سيتم تعديلها لاستيعاب المتابعات التقنية والإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة في إطار تلك الركائز.

الشكل ١

المهيكل الإداري لأهداف التنمية المستدامة



مختصرات: خ.ع.د.: خطة العمل من أجل الرخاء؛ ف.ع.د.: الفريق العامل المعني بالركيزة؛ ه.ت.م.: هدف/هدفا/أهداف التنمية المستدامة.

وسيُسترشد في تنفيذ خطة التكييف بمبادئ الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة، مثل الشفافية والملكية، وتوحيد الخطة، وتنمية القدرات والإدارة المشتركة للمخاطر، وتوجيه التدخلات الإنمائية في الدول الهشة مثل سيراليون، وكذلك مبادئ المساءلة المتبادلة لضمان فعالية المعونة. وسيجري التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة الإنمائية، بما في ذلك القطاع العام ومنظمات الخدمة المجتمعية/المنظمات غير الحكومية، والوكالات المانحة، والمجالس المحلية والقطاع الخاص ضمن الإطار المؤسسي المبين في الشكل ١.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

يمثل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التزاما على مستوى الدولة في المكسيك، وهي بصدد الانتقال بنجاح من تتبع الأهداف الإنمائية للألفية إلى رصد أهداف التنمية المستدامة. وسيحتفظ مكتب رئيس الجمهورية بدوره القيادي في هذه المسألة. ونحن نرى أن استراتيجية تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ ستشهد مزيدا من التطور مع مرور الوقت. لكننا نواجه تحديات شتى، مثل تحقيق ما يكفي من التنسيق الاستراتيجي بين الوكالات المسؤولة عن مختلف جوانب الخطة؛ وتحديد الموارد المطلوبة لتلك الجوانب وتخصيص ميزانية محددة في هذا الصدد؛ وإشراك مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع في استراتيجية تنفيذ الخطة؛ وتحقيق تأثير على جميع المستويات الحكومية؛ وبناء التعاون الناجح لكفالة عدم تخلي الركب عن أي أحد؛ ووضع خطة اتصال فعالة.

الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة

لقد أرسينا منذ نهاية عام ٢٠١٥ الأسس اللازمة لتحويل اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بنظام معلومات الأهداف الإنمائية للألفية إلى نظام من شأنه أن يتيح الدقة الكافية في قياس أهداف التنمية المستدامة بواسطة المؤشرات الجديدة التي أنشئت في إطار خطة عام ٢٠٣٠.

وقد بدأ تشغيل اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بنظام معلومات الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٠، تحت قيادة مكتب رئيس الجمهورية، وهيئة الإحصاءات الوطنية، ومعهد الجغرافيا وتكنولوجيا المعلومات والمجلس الوطني للسكان، بالاشتراك مع ممثلين من ١٥ وكالة حكومية.

وفي ٥ شباط/فبراير ٢٠١٦، عقدنا الاجتماع الأول للجنة الفنية المتخصصة الجديدة المعنية بأهداف التنمية المستدامة، والتي ترأسها نفس المؤسسات التي كانت مكلفة بتوجيه أعمال اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بنظام معلومات الأهداف الإنمائية للألفية. وأشرطنا في اللجنة الجديدة ممثلين من ٨ وكالات حكومية أخرى بالإضافة إلى الوكالات الـ ١٥ التي كانت جزءا من اللجنة السابقة.

وستكون اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بأهداف التنمية المستدامة مسؤولة عن تتبع الأهداف والغايات والمؤشرات المقترحة في خطة عام ٢٠٣٠. وبعد التشاور مع كل من الوكالات الحكومية الممثلة في اللجنة، وضعنا نظاما يُسند إليها كل مؤشر من مؤشرات

الخطة حتى يتسنى لها تحديد إجراءات المتابعة لكل منها. ونحن لا نزال عاكفين على تحديد قيمة كل مؤشر والخط الأساسي لقياسه. وحالما تتوافر لديها هذه المعلومات، سننتقل إلى مرحلة تحديد المؤشرات الوطنية؛ وسيتم إشراك جهات فاعلة مختلفة في هذه العملية، بما في ذلك المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، وذلك من خلال الأفرقة العاملة التي ستجتمع في منتصف عام ٢٠١٦.

الاتفاقات المؤسسية وإدماج أهداف التنمية المستدامة في البرامج الحالية

يتمثل أحد أهم التحديات التي تنطوي عليها خطة عام ٢٠٣٠ في تحديد صلات واضحة ووضع آليات تنسيقية محددة بين مختلف الوكالات المسؤولة عن تنفيذ السياسات العامة التي ستؤدي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولهذا السبب، وبالنظر إلى ما تتسم به خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من طابع متعدد الأبعاد وشامل لعدة قطاعات (حيث تغطي الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية)، قمنا بتحديد الهياكل الحكومية الراهنة التي بوسعها الاضطلاع بهذه المهمة.

وتوجد داخل مكتب رئيس الجمهورية مكاتب تقنية تعمل وفقا للأهداف المحددة في خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، والعديد من هذه الأهداف مماثلة لتلك المدرجة في خطة عام ٢٠٣٠. وهناك أيضا مختلف اللجان المشتركة بين الوزارات المعنية بمسائل شتى تشمل أهداف التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، تعكف اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بشؤون التنمية الاجتماعية، والتي بدأت أعمالها في عام ٢٠٠٤، على مواءمة أنشطتها مع خطة عام ٢٠٣٠.

وبالإضافة إلى الاعتراف بما تتسم به الخطة من طابع شامل لعدة قطاعات، سننكبّ في الأشهر المقبلة على مواءمة أعمال المكاتب واللجان الحالية المشتركة بين الوزارات مع الأهداف والغايات والمؤشرات الجديدة كل على حدة. وقد ننظر أيضا في إنشاء هيئة محددة مسؤولة عن تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

الممارسات السليمة التي حددها المكسيك

الدور القيادي لمكتب رئيس الجمهورية بشأن هذه المسألة: نحن نعتبر أن استراتيجية تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ ينبغي أن تخضع لقيادة مكتب رئيس الجمهورية. وتجربتنا المستخلصة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بينت بوضوح أن احتمالات النجاح في تحقيق الخطة ستكون أكبر إذا ما اعتمدناها بوصفها التزاما من جانب الدولة على أعلى المستويات.

إنشاء منهاج لتكنولوجيا المعلومات من جانب المعهد الوطني للإحصاءات والجغرافيا: قمنا باستحداث أداة لتكنولوجيا المعلومات من أجل رصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية: www.objetivosdesarrollodelmilenioorgmx. وقد تولى المعهد، وهو هيئة مستقلة، تنفيذ هذا المنهاج. ونحن نعمل حاليا على إنشاء منبر جديد متطور يتضمن جميع المعلومات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، ويوفر القدرة على إجراء عمليات البحث عن البيانات وتصنيفها حسب نوع الجنس والسن والموقع الجغرافي والتعليم، من بين عوامل أخرى.

إدراج أهداف التنمية المستدامة في المراسلات الرسمية: سعى لإذكاء الوعي بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وترسيخها في نسيج المجتمع، بذلنا الجهود من أجل إدراج معلومات بشأن هذه المسائل في الأنشطة التي يضطلع بها كبار المسؤولين وفي البيانات التي يدلون بها. والهدف هو تعميم الخطة الجديدة وضمان أن يكون لها أثر ليس فقط على المستوى الاتحادي بل أيضا على مستوى الولايات والبلديات. وسوف نبذل أيضا الجهود لزيادة الوعي بأهداف التنمية المستدامة في دوائر الحكومات المحلية الجديدة التي ستتولى مهامها عما قريب.

الدروس المستفادة

إمكانية ضمان مواصلة الاستراتيجية واستمرار أهميتها - توجد لدى المكسيك مكاتب ولجان قائمة مشتركة بين الوزارات تُعنى بمسائل من قبيل تغير المناخ والتنمية الاجتماعية، وهي مكاتب ولجان أنشئت في ظل الحكومات السابقة. وبالتالي، يتمثل أحد الدروس التي استُخلصت أثناء وضع استراتيجية التنفيذ الجديدة في أن وجود المكاتب واللجان المشتركة بين الوزارات والمعنية بأهداف التنمية المستدامة سيستمر على الأرجح بعد انقضاء فترة ولاية الحكومة الحالية. وسوف تشجع المكسيك أيضا على تولي السلطات المحلية زمام مواضيع الخطة، وستقوم بإنشاء شبكة تنفيذية تربط بين الجهات الفاعلة على نحو لا يخضع بالضرورة لمبدأ التسلسل الهرمي ويكفل عمل الجهات الفاعلة بطريقة شاملة. ومع تزايد الوعي بأهداف التنمية المستدامة، ستزداد الضغوط على الصعيدين الوطني والدولي من أجل استمرار التركيز على تنفيذ الأهداف لدى وضع السياسات العامة.

التحديات

كفالة توافر وتخصيص الموارد الكافية من الميزانية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ - تدرك المكسيك الحاجة إلى دراسة حالة الميزانية الوطنية فيما يتعلق بالموارد

المخصصة للمسائل المشمولة بخطة عام ٢٠٣٠. ويجب إيجاد الوسائل اللازمة لضمان تخصيص الموارد الضرورية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وربط الموارد الحالية بتنفيذ مختلف عناصر الخطة، حسب الاقتضاء، تمثيا مع مسؤوليات مختلف الهيئات الحكومية. وسيكون بوسع المشرعين تقديم الدعم في هذه العملية.

مشاركة مختلف الجهات الفاعلة - يتعين أيضا إنشاء آليات واضحة لتيسير مشاركة مختلف الجهات الفاعلة المعنية بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وبخاصة المجتمع المدني، وإن كان القطاع الخاص وأعضاء البرلمان والحكومات المحلية أيضا جهات فاعلة رئيسية. وإذا أريد تحقيق الأهداف المتوخاة، فلا بد من إيجاد أكثر الطرق فعالية لإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص تنطوي على تبادل البيانات الإحصائية وتوفير موارد تتجاوز تلك التي تتيحها الحكومة.

تحقيق الخطة على الصعيدين الاتحادي والمحلي - إن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ جهد يجب الاضطلاع به على جميع المستويات، مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة ومع مراعاة العمل على مستوى الولايات والبلديات. وتنظر المكسيك في إشراك جميع محافظي البلد وإداراتهم في هذه العملية، بما في ذلك المحافظون الذين لم تبدأ بعد ولاياتهم، لكفالة مراعاة منظور أهداف التنمية المستدامة في خطط عملهم منذ بداية ولاياتهم.

التعاون على المستويين الإقليمي والعالمي - يجب التمسك بمبدأ عدم تخلي الركب عن أي أحد على مدى السنوات المقبلة، مع الأخذ في الاعتبار التفاوتات الموجودة بين البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويجب على المكسيك تعزيز جهودها في هذا المجال تحت قيادة الوكالة المكسيكية للتعاون الإنمائي الدولي، بدعم من هيئات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالاكتفاء على أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك وضع المؤشرات الإقليمية. وتشارك المكسيك أيضا في مختلف الهيئات الإدارية المعنية بقضايا التعاون الدولي من أجل التنمية التي ستقوم بتنسيق الجهود الإقليمية والعالمية.

ضرورة وضع لغة مشتركة تستخدم على نطاق واسع - سيتمثل أحد التحديات الأخرى في وضع خطة اتصال وطنية فعالة لكفالة وعي جميع الجهات الفاعلة بالإجراءات التي تتخذها الحكومة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وسيتيح ذلك بث الشعور بالملكية واستخدام لغة مشتركة لمناقشة ما ينبغي القيام به على جميع المستويات الحكومية.

جمهورية فنزويلا البوليفارية

[الأصل: بالإسبانية]

تقدّم جمهورية فنزويلا البوليفارية، أدناه، إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الموجز التنفيذي للاستعراض الوطني الطوعي الذي قامت به، وذلك تمثيلاً مع الاقتراح المتصل بالمبادئ التوجيهية الموحدة للإبلاغ، والوارد في مرفق تقرير الأمين العام بشأن الإنجازات المرحلية الحاسمة من أجل تحقيق التجانس والكفاءة والشمول في عمليات المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي.

وتعتبر جمهورية فنزويلا البوليفارية أن الاستعراض الوطني الطوعي هو تعبير عن الالتزام السياسي برفع مستوى معيشة شعبنا؛ وتجاوز النموذج الريعي الذي أنشئ منذ أكثر من ١٠٠ عام؛ وتعزيز تعميم حقوق الإنسان والمشاركة السياسية للشعب الفنزويلي في جميع مبادرات السياسة العامة، من خلال أداء دور ريادي في إطار من المسؤولية المشتركة. وكلا البعدين، الشعبي والحكومي، يتسق تماماً مع التقدم المحرز في بناء الاشتراكية البوليفارية عبر التاريخ في إطار الطرائق الثلاث لأهداف التنمية المستدامة، وهي الإدماج الاجتماعي، والإدماج الاقتصادي الاشتراكي العناصر للبيئة، والإدماج الاقتصادي - الإنتاجي.

وما فتئت عمليات الاستجابة للأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذها تشكل مبدأً توجيهياً أساسياً لسياسات التنمية المستدامة الحالية في جمهورية فنزويلا البوليفارية، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولذلك، نفذت فنزويلا أهداف التنمية المستدامة بطريقة شاملة وتكميلية وهادفة، من أجل تجاوز الرؤية السائدة المقتصرة على البعد الاقتصادي وإدراج منظورات متعددة الأبعاد في ما يتعلق بالحقوق في التنمية والقضاء على الفقر وعدم المساواة بشكل نهائي. وتدعم فنزويلا الاستقلال وتقرير المصير والسيادة الدائمة على الموارد الطبيعية وأسبقية الدولة باعتبارها المسؤولة عن التنمية بشكل أساسي.

وتعتبر جمهورية فنزويلا البوليفارية أن أهداف التنمية المستدامة هي نتاج مشروع لعملية حكومية دولية مفتوحة وشفافة يمكن للدولة الفنزويلية أن تحقق فيها النجاح؛ وهو أمر ضروري لاضطلاعها بمسؤوليتها الوطنية إزاء الأهداف البالغ عددها ١٧ هدفاً، والغايات المرتبطة بها وعددها ١٦٩ غاية، وتنفيذ هذه الأهداف والغايات. وفي مجال التعليم الرسمي، برهن الرئيس نيكولاس مادورو موروس التزامه هذا في اجتماع مجلس الوزراء الذي عُقد في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، من خلال طرح موضوع المسؤولية الوطنية الجماعية، للشعب والدولة، عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بالاقتران مع

الخطة الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٩ التي يتصل بعض أهدافها وغاياتها الرئيسية بالقضاء على الفقر بحلول عام ٢٠١٩ (خطة الوصول بالفقر إلى "معدل صفري").

وهذا الالتزام السياسي المُعلن على أرفع المستويات، والذي تلاه اتخاذ ترتيبات قانونية ومؤسسية، يَسرّ إنشاء الإطار العام للسياسات الإنمائية في بلدنا، وسيمكّن الشراكات الاستراتيجية من تمويل وتعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفقا للخطط الوطنية، مما سيسهم في استدامة وتعزيز محركات الإنتاجية البالغ عددها ١٥ محركاً، والتي يتم الترويج لها في القطاعات الصناعية والاجتماعية والاقتصادية والسياحية في جمهورية فنزويلا البوليفارية من أجل تجاوز اعتماد الاقتصاد على ريع النفط كما كان الحال لأكثر من ١٠٠ سنة.

موجز

منذ عام ٢٠١٥، عندما أمر رئيس الجمهورية بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتحملّ المسؤولية الوطنية عن ذلك بشكل جماعي، والتقدّم مستمرّ في مجالات حاسمة مثل تكييف ومواءمة الأطر القانونية والسياساتية للتنمية المستدامة؛ وفي عدد من جوانب الإطار المؤسسي المتصلة بتحقيق التنسيق والتجانس في عملية تنفيذ الخطة؛ وإشراك جهات فاعلة من غير الدول؛ وتحليل واعتماد واستكمال المؤشرات التي تبرهن على هذا التقدّم.

وترى جمهورية فنزويلا البوليفارية أن الخطوات المتخذة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها مباشرة بعد اعتمادها من قبل الجمعية العامة هي ممارسات جيدة. ويمكن تجميع هذه الخطوات في أربعة محركات للتقدّم، وهي محركات مترابطة في ما بينها كالتالي: (أ) الالتزام السياسي على أعلى مستوى بتعديل الخطط التنفيذية المعتمدة في جميع هيئات الإدارة العامة، من أجل تنفيذ الأهداف؛ والالتزام بالمساءلة بشأن هذا التعديل، تحت إشراف نواب رئيس مجلس الوزراء في القطاعات وعددهم ستة، بهدف متابعة هذا التنفيذ؛ و (ب) إطلاق عملية، على أساس خطة عام ٢٠٣٠، لتعزيز الإطار العام للسياسات الرسمية المحدّد في الخطة الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٩؛ و (ج) إعطاء تعليمات للمعهد الإحصائي الوطني لتصنيف البيانات وعرض معلومات واضحة بشأن الفئات الأكثر ضعفاً، بما في ذلك الأطفال والمراهقون، والسكان المنحدرون من أصل أفريقي، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوو الإعاقة، والمسنون والنساء، تمشياً مع مبدأ عدم تخلي الركب عن أي أحد؛ و (د) السعي بنشاط إلى تعميم المشاركة السياسية للحركات الاجتماعية والجهات الفاعلة من غير الدول والقطاعات الإنتاجية والأوساط الأكاديمية ومجالس الشعب، من خلال أداء دور ريادي في إطار المسؤولية المشتركة وعن طريق التشاور، باعتبار ذلك الأساس الذي

تقوم عليه المسؤولية الوطنية عن خطة عام ٢٠٣٠ من القاعدة إلى القمة ومن القمة إلى القاعدة.

ونجحت جمهورية فنزويلا البوليفارية في الحفاظ على سياسات الاستثمار الاجتماعي الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع، وضمان الرفاه الشامل، والنمو الاقتصادي الإنتاجي، واستدامة المدن، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ١ و ٢ و ٣ و ٨ و ١١، مع إعطاء الأولوية لأشد الأسر ضعفاً. وقد استمرت تلك السياسات على الرغم من المناخ الاقتصادي غير المؤاتي الناجم عن انخفاض أسعار المحروقات وعن عوامل وطنية ودولية مزعزعة للاستقرار.

وعلى الصعيد الوطني، تدور حرب اقتصادية شاملة في جمهورية فنزويلا البوليفارية، تصاحبها محاولات من جانب أغلبية المعارضة الحالية في البرلمان لتعكس، بشكل منافي للدستور، التقدم الذي أحرزته الحكومة الثورية في إعلاء الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، وهو ما أوجد مناخاً من عدم الاستقرار.

وعلى الصعيد الدولي، تتصدى جمهورية فنزويلا البوليفارية بفعالية للانخفاض الحاد المتواصل في أسعار النفط التي بلغت أدنى مستوياتها منذ ٤٥ عاماً وأدت إلى تراجع الإيرادات الوطنية، ولتفاقم ظاهرة النينيو المناخية، التي أدت إلى أزمة في الشبكة الوطنية للطاقة الكهربائية وتقليص ساعات العمل في القطاع العام.

الأولويات الوطنية للمرحلة الأولى من التنفيذ

تتمحور الأولويات الوطنية الأولية المتصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة حول مواضيع القضاء على الفقر، والمدن المستدامة، والتشجيع على الإنتاج على كل من المستوى الجزئي والمحلي والعام والوطني، لأن هذه المواضيع هي ركائز الخطة الاقتصادية البوليفارية وخطة الوصول بالفقر إلى معدل صفري، المقرر تحقيقهما بحلول عام ٢٠١٩. وفي الوقت نفسه، تستند الأولويات إلى المبادئ التوجيهية للسياسات الإنمائية التي وضعتها الحكومة البوليفارية بموجب الدستور، وإلى الرؤية الوطنية للتنمية المستدامة التي تركز بشكل خاص على البعد الاجتماعي. وهذه الأولويات تعكس أيضاً التجربة المكتسبة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

والبعد الاشتراكي البيئي للنموذج الوطني هو تعبير عن الإرادة السياسية للسلطات إزاء النهوض، على نحو متزامن، بالأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي تركز عليها خطة عام ٢٠٣٠. وتعتبر جمهورية فنزويلا البوليفارية أن الاشتراكية البيئية تقوم على القناعة

بأن الرأسمالية هي السبب الرئيسي لتدمير وتدهور النظم الإيكولوجية ونمو أشكال الظلم الاجتماعي في العالم. ولذلك، تعمل فتروبيلا يومياً على بناء نموذج بديل للتنمية يركز على احترام أمننا الأرض.

الإطار المؤسسي والأدوار المؤسسية والخطوات الأولى

أنشأت جمهورية فتروبيلا البوليفارية هيئة رفيعة المستوى تسمى مجلس نواب الرئيس، يرأسها النائب التنفيذي لرئيس الجمهورية. وتتضمن هذه الهيئة نواب الرئيس في القطاعات، وعددهم ستة، يجتمعون لما قد يصل إلى ثلاث مرات في الأسبوع لمناقشة الجوانب الشاملة والجامعة لعدة قطاعات في السياسات الإنمائية المنفذة في فتروبيلا في إطار الخطة الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٩ ولمناقشة اتساقها مع خطة عام ٢٠٣٠.

وتشرف وزارة السلطة الشعبية للشؤون الخارجية على التنسيق في ما بين المكاتب والوكالات المختصة التابعة للإدارة المركزية، من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وينعكس هذا التنسيق في الاستمرار في تعزيز وتمكين فريق التنسيق المشترك بين الوكالات، الذي يتولى قيادته نائب الوزير للشؤون المتعددة الأطراف والتكامل، ويضم جميع نواب الوزراء ومديري العلاقات الدولية في الإدارة المركزية. ويجتمع الفريق مرة كل شهرين للنظر في البعد القطاعي للسياسات وآثاره البرنامجية؛ والأطر القانونية وأطر السياسات الإنمائية؛ والتقدم المحرز في تقييم المؤشرات المتصلة برصد أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني.

بالإضافة إلى ذلك، يكفل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي تشارك فيه ١٤ هيئة تابعة للدولة الفترويلية، تعميم جميع حقوق الإنسان في جميع السياسات الإنمائية ذات الصلة على الصعيد الوطني. وقد بادر المجلس باقتراح توزيع المسؤوليات المتصلة بتحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة في ما بين مكاتب ووكالات الإدارة المركزية، وفقاً لمجالات اختصاص كل منها.

وتولّى المجلس الوطني لحقوق الإنسان قيادة المشاورات الوطنية التي عُقدت في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ مع المجالس الرئاسية الخمسة عشر لحكومة الشعب، والتي شارك فيها رئيس الجمهورية. علاوة على ذلك، أنشئت لجنة إحصائية في مكتب نائب وزير التخطيط؛ وهي تجتمع أسبوعياً مع كبار المسؤولين في مكتب نائب الرئيس ووزير سلطة الشعب للتخطيط، من أجل التأكد، بالاشتراك مع المعهد الإحصائي الوطني، من توافر بيانات تتسم بأعلى قدر ممكن من الجودة.

الإطار السياسي العام ومؤشرات رصد التنفيذ

وفي ما يتعلق بالسياسات والمسائل البرنامجية ذات الصلة، فقد أحرزت هيئات الإدارة المركزية، بما في ذلك على وجه الخصوص وزارة سلطة الشعب للتخطيط والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، تقدماً كبيراً في تحليل أهداف التنمية المستدامة من حيث التجانس والمواءمة مع الإطار الوطني للسياسات الإنمائية، ولا سيما من منظور مشترك بين القطاعات وداخل القطاع الواحد.

ومن الأمثلة الواضحة على هذا الاستعراض التحليل الذي أجراه المعهد الإحصائي الوطني لأكثر من ٦٠ في المائة من المؤشرات التي اقترحتها اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والبالغ عددها ٣٠٩ مؤشرات. ويعمل المعهد مع الهيئات المعنية في الإدارة المركزية لتكييف المؤشرات ذات الصلة وتفعيلها. وقد كانت نتائج عمله الأولية مشجعة، وتضمنت إجراء تقديرات جدوى لما لا يقل عن ١٨٤ مؤشراً؛ وتحديد ٢٢ مؤشراً يبدو أنها غير مجدية؛ وتحديد ٤٣ مؤشراً تم بالفعل تحديد العمليات الإحصائية المتصلة بها. علاوة على ذلك، وضع المعهد ١٢٢ مؤشراً بديلاً ترمي إلى تجاوز الرؤية الاقتصادية الضيقة السائدة في الوقت الراهن من أجل إدماج النهج المتعددة الأبعاد في قياس الفقر وعدم المساواة.

ومن أهم التطورات إطلاق البوابة الشبكية الجديدة للنظام الجغرافي الإحصائي الوطني في ٩ أيار/مايو ٢٠١٦، لاستخدامها كأداة للتخطيط للمبادئ التوجيهية الاستراتيجية للتنمية، وتنفيذ الخطة الاقتصادية البوليفارية على النحو الأمثل. وتتصل البيانات المتاحة بتعدادات السكان والمساكن والعوامل المادية الطبيعية التي تقوم الولايات أو المقاطعات والبلديات والأبرشيات بتوزيعها.

أولى التجارب الناجحة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق الغايات المتصلة بها في سياق التوجيه الرئاسي بتعميم وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في السياسات العامة الوطنية، كانت إحدى أهم التجارب النجاح في إنشاء قواعد البرامج الاشتراكية كأداة رئيسية للقضاء على مخلفات الفقر المدقع. وقواعد البرامج الاشتراكية هي مراكز لوجستية وتشغيلية أنشأها الحكومة الوطنية لتوفير خدمات الرعاية الصحية والتغذية، والخدمات الاجتماعية والتعليمية في أكثر المناطق ضعفاً، مع ما يترتب على ذلك من تأثير إيجابي على الأهداف ١ و ٢ و ٣ من أهداف التنمية المستدامة. وقد أنشئت القواعد الألف الأولى بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

ويُستكمل إنشاء قواعد البرامج الاشتراكية بالتقدم المطرد في برامج وطنية مختلفة تُعرف باسم البرامج والبرامج الكبرى. فعلى سبيل المثال، تمكن "البرنامج الفنزويلي الكبير للإسكان" من توفير مليون منزل بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، و ٩ ٠٠٠ منزل حتى الآن في عام ٢٠١٦، في إطار الهدف العام المتمثل في توفير ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ منزل بحلول عام ٢٠١٩. بالإضافة إلى ذلك، وفر برنامج "ديار الوطن" ٥٠ ٠٠٠ بطاقة للحصول من برامج اشتراكية على حصص غذاء وعقاقير للأسر الأشد فقراً. ووسّع "الحبة الكبرى" نطاق تغطيته لتشمل ٣٦ ٠٠٠ متقاعد إضافي يزودهم البرنامج بدخل يعادل الحد الأدنى للأجور، بالإضافة إلى أكثر من ٧ ٠٠٠ معاش تقاعدي للضمان الاجتماعي. وتم توفير الاستحقاقات لأكثر من ثلاثة ملايين من المواطنين المسنين خلال السنوات الخمس عشرة الماضية.

وتتصل التجربة الناجحة الثانية، التي تشهد توسعاً سريعاً، بالجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف ١ و ٢ و ٣ و ٨ و ١١ من أهداف التنمية المستدامة، بحيث أصبح من الممكن، بفعل هذه الجهود، إعادة تخصيص موارد الميزانية وتخصيص موارد من خارج الميزانية لتمويل البرامج المعروفة باسم البرامج والبرامج الكبرى، وأيضاً لتمويل الاستثمار في البنية الأساسية الإنتاجية في المناطق الريفية والحضرية والصناعية.

وأُسفرت الإجراءات والتدابير المنسقة المتخذة في هذا السياق عن إنشاء العديد من الأفرقة العاملة الشاملة للنظر في ما يسمى محركات الإنتاجية، وهي ممثلة في المجلس الوطني للاقتصاد الإنتاجي. وتجمع هذه الإجراءات بين مؤسسات الدولة ومنظمات السلطة الشعبية، والحركات الاجتماعية، ورجال الأعمال والأكاديميين، في روح من المشاركة الاجتماعية الواسعة النطاق. كما يجري تشجيع الشراكات مع البلدان الأخرى ومع وكالات التمويل الدولية.

وُنُفذت استثمارات بقيمة ١٩٥ مليون دولار تقريباً لدعم محرك السياحة من خلال ترميم الهياكل الأساسية لشبكة الفنادق والخدمات والعمليات والتدابير التسويقية المتصلة بها. وعلى الصعيد الدولي، أقيمت شراكات مالية ونقدية جديدة.

وشكّل الإجراءات اللذان أُتخذتا في الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١٦ تجربة ناجحة. وبالإضافة إلى تأثيرهما على أهداف التنمية المستدامة ١ و ٢ و ٣، كان لهما أيضاً أثر على الهدف ١١، الذي يرمي إلى جعل المدن شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة. وتهدف هذه المبادرة إلى النهوض بالزراعة في المناطق الحضرية، وإنشاء لجان تُعنى بالإنتاج والتوريد. وقد أنشئت وزارة السلطة الشعبية للزراعة الحضرية في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦، وتم إطلاق خطة مدتها ١٠٠ يوم في نفس التاريخ. وتمثلت النتائج في تسجيل

١٠٠٠ هكتار من الأراضي المتاحة، ورسم خرائط عامة للسلاسل الإنتاجية المرتبطة بها، ستستخدم لتنسيق المبادرات وتنفيذ سياسات أفضل.

وتم تنسيق هذا الجهد مع اللجان المعنية بالإنتاج والتوريد، باعتبار ذلك استراتيجية أساسية وشراكة بين الشعب والحكومة المهدف منهما الانتصار في الحرب الاقتصادية المخطط لها على الصعيد الدولي، والدائرة على الصعيد الوطني حيث تشنّها قطاعات معادية للحكومة. وتسعى اللجان المعنية بالإنتاج والتوريد إلى تحقيق هدفين أساسيين، هما إنتاج المواد الغذائية الأساسية وتوزيعها. وبعد إنشائها بشهر واحد فقط، تم تشكيل ما يفوق عدده ٨٠٠٠ من هذه اللجان على صعيد البلد ككل. وفي شهر أيار/مايو وحده، تم توزيع ٢٥ ٥٢٣ طناً من المواد الغذائية والمنتجات المنزلية استجابة ودعمًا لحق أكثر من مليون أسرة، أو نحو خمسة ملايين شخص، في الغذاء ولوازم الرفاه.

التحديات والفرص

تواجه جهود مكافحة الفقر تهديداً يتمثل في السياسات الإنمائية الرأسمالية الليبرالية الجديدة التي تؤثر مباشرة على جمهورية فنزويلا البوليفارية، من خلال تكثيف حرب اقتصادية تتسم بانخفاض شديد في أسعار النفط واحتلال الاقتصاد العالمي. ونتيجة لذلك، تمنح الحكومة الفنزويلية الأولوية لوضع مجموعة من السياسات العامة الرامية إلى الحفاظ على أعلى مستوى من حيث نوعية الحياة التي يعيشها الشعب الفنزويلي.

وتتوقع الحكومة الفنزويلية أن تجني فوائد الإصلاح الضريبي، الذي نُفذ بموجب قانون تنفيذي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بهدف الاستمرار في تقديم الاستثمارات الاجتماعية والاستثمارات في الهياكل الأساسية والأشغال العامة. وقد أعربت الحكومة مراراً عن التزامها بمواصلة الاستثمار الاجتماعي، الذي خصصت له نسبة ٦١,٩ في المائة من الميزانية الوطنية لعام ٢٠١٦. ومع ذلك، وفي ضوء الحالة الاقتصادية المتردية، ولضمان استمرار الاستثمارات، تسعى فنزويلا إلى توطيد التعاون الدولي بهدف تطوير مواصلة تنفيذ السياسات وعمليات المتابعة المتصلة بها، وتطبيق التكنولوجيات البديلة.

وفي ما يتعلق بالهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة، خطت فنزويلا خطوة أولى نحو تحقيق المهدف المتمثل في ضمان أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج، وزيادة تحصيل الإيرادات، وذلك عندما قامت بتعديل أسعار الوقود في شباط/فبراير ٢٠١٦. وجرى تعزيز هذا التدبير من خلال اعتماد سياسة وطنية شاملة للنقل الجماعي العام والخاص.

لقد أصبحت أزمة الطاقة الوطنية، الناتجة من الجفاف الشديد الناجم عن آثار ظاهرة النينو المناخية، فرصة لإقامة شراكات دولية يمكن أن تقدم لنا دعماً مالياً لنحضر تقدماً باتجاه تحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يتمثل في ضمان حصول الجميع على الطاقة المستدامة والموثوقة والميسورة التكلفة. وقد اضطرت جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى دعم الطاقة الكهربائية (التي تشكل نسبة تتراوح بين ٦٠ في المائة و ٨٠ في المائة من استهلاك الطاقة في المنازل والقطاع الصناعي) باستخدام الطاقة الحرارية الكهربائية، وذلك بسبب الجفاف الشديد الناتج عن تغير المناخ، وتعطيل محطات ومرافق الطاقة لأغراض سياسية. وفي الوقت نفسه، تُبذل جهود دؤوبة لتخفيض استهلاك الكهرباء وضمان توفيرها في جميع أنحاء البلد (من خلال خطة لإدارة الطلب وشن حملات واسعة النطاق لحفظ الطاقة)، الأمر الذي يتطلب استثماراً هائلاً في الصيانة، ووعياً بسبل الاستخدام الرشيد لمصادر الطاقة الطبيعية المتجددة وغير المتجددة.

الخطوات المقبلة

إن جمهورية فنزويلا البوليفارية تعمل حالياً على مواءمة الإطار الزمني لتنفيذ خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية (٢٠١٣-٢٠١٩) مع خطة عام ٢٠٣٠. ويجري حالياً استعراض عملية تعديل نطاق خطة التنمية من أجل التنفيذ خلال الجزء المتبقي من الفترة الممتدة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٣٠. وتمت مواءمة العديد من أهداف التنمية المستدامة مع الأهداف ذات الصلة بها في خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية. غير أنه لا يزال هناك ما يتعين القيام به بشأن البعد الشامل لعدة قطاعات، وبرمجة السياسات وترتيبات الموازنة، من أجل ضمان توفير وسائل مالية مموله من الدولة للتنفيذ ولدعم الوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ويمكن لجمهورية فنزويلا البوليفارية عرض الممارسات الجيدة التي تطبقها والمتعلقة بالتنسيق المؤسسي والإطار السياساتي العام المطبق في عملياتها المتصلة بالتخطيط وفي المتابعة والتنسيق، وبعبارة أخرى، في تحقيق التماسك ضمن المؤسسات وفيما بينها، من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بغرض المساهمة في تعضيد الدول الأخرى في هذا التحدي العالمي.

تركيا

[الأصل: بالإنكليزية]

بناءً على اعتبار أن لكل بلد أن يقرر نطاق استعراضه والشكل الذي يود أن يعرض به استعراضه الوطني الطوعي، فإن تركيا تود تقديم الخطوط العامة للاستعراض الذي أجرته

والذي سُرِّف إلى اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦. ومن المقرر إدراج العناصر التالية في تقرير تركيا تمشيا مع اقتراح المبادئ التوجيهية الموحدة للإبلاغ الطوعي التي قُدمت في اجتماع المعتكف الأول.

حالة الأهداف الإنمائية للألفية في تركيا مع التركيز بوجه خاص على موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦

إن موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦ هو ”كفالة عدم تخلي الركب عن أي أحد“؛ ولذلك، فسيتم عرض حالة الأهداف الإنمائية للألفية في تركيا مع أخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار وتبني منظور تطلعي إزاء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما ستُعرض معلومات عن عملية الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة. وإضافة إلى ذلك، سيتضمن هذا الفرع الممارسات الفضلى والدروس المستفادة.

الأفكار الأولية - سجّلت تركيا نجاحا كبيرا فيما يتعلق بجّل الأهداف الإنمائية للألفية خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة. وعلى الرغم من أن التقدم المحرز في بعض الأهداف، كالمساواة بين الجنسين، لم يكن كافيا، فقد أوجدت الجهود الشاملة الرامية إلى زيادة تحقيق النجاح في جميع الأهداف الإنمائية للألفية منظورا تنمويا شاملا في أوساط المعنيين بالسياسات العامة. وبخصوص بعض الأهداف - كالقضاء على الفقر المدقع، وخفض معدل وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات، وتحسين مرافق المياه المأمونة والصرف الصحي، وتطوير شراكة عالمية من أجل التنمية - فإن تركيا هي من بين البلدان العشرة الأوائل من حيث فعالية الأداء، وذلك بناء على متوسط المعدلات السنوية للتقدم النسبي.

مفهوم التنمية المستدامة في البيئة السياسية في تركيا

سيتم عرض مفهوم التنمية المستدامة في الخطة الوطنية لتركيا ونهجها التنموي المرتكز على الإنسان. وسيتم كذلك تسليط الضوء على المجالات السياسية الرئيسية لخطة التنمية الوطنية في تركيا ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة. وسيرد بالتفصيل، في سياق خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، بيان هيكل الخطة الإنمائية العاشرة، التي تغطي الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، بما في ذلك وضع محاور الخطة وبرامج عملية التحول.

الأفكار الأولية - في تركيا، تُدرج سياسات الاستدامة في مختلف القوانين والأنظمة وخطط العمل لمختلف مجالات وقطاعات السياسات. ولكن الأهم من ذلك كله هو أن خطة التنمية الوطنية لتركيا هي الوثيقة التوجيهية لجميع السياسات والأولويات الوطنية على

المستوى الكلي. وقد أدخلت تركيا مفهوم التنمية المستدامة أول مرة في خططها الإنمائية السابعة في عام ١٩٩٦ بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعقود في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢. وتمّ مؤخرًا إدماج نتائج المؤتمر في الخطة الإنمائية العاشرة. وتشكّل الاستدامة أحد المحاور الرئيسية لتلك الخطة، وهي تستند إلى نهج تنموي محوره الإنسان. وإضافة إلى ذلك، فالتحليل الأولي يُظهر اتساقًا كبيرًا بين الخطة الإنمائية العاشرة وأهداف التنمية المستدامة.

إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية الوطنية

سيتم في هذا الفرع شرح كيفية دمج أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيات خطة التنمية الحادية عشرة المقبلة. وسيتم أيضًا عرض الجهود الجارية والدراسات الأساسية الرامية إلى إدراج تلك الأهداف في الاستراتيجيات الوطنية.

الأفكار الأولية - تعكف تركيا حاليًا على تحديث رؤيتها الطويلة الأجل لدعم عملية إعداد خططها الإنمائية الحادية عشرة. وتعتزم تركيا اتخاذ أهداف التنمية المستدامة باعتبارها أحد المدخلات الرئيسية في الرؤية الطويلة الأجل والخطة الإنمائية.

الآليات المؤسسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

سيُعرض في هذا الفرع دور التنسيق الذي تضطلع به وزارة التنمية، والهيئات القانونية الرفيعة المستوى المعنية بأهداف التنمية المستدامة، ولجنة التنسيق الجديدة المعنية بالتنمية المستدامة، والمسؤولية المشتركة بين الوزارات المختصة من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

الأفكار الأولية - ستتحذ وزارة التنمية، وهي الوزارة المسؤولة عن إعداد الخطط الإنمائية الوطنية في تركيا، نهج كفالة اتساق السياسات في صلب عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وبالنظر إلى الدور التنسيقي الذي تؤديه وزارة التنمية والمكانة التي تحتلها الخطط الإنمائية الوطنية على المستوى الكلي في صدارة عملية رسم السياسات في تركيا، فإن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة سيكون مسؤولية مشتركة فيما بين جميع الوزارات. وتقاسم المسؤوليات على هذا النحو سيسهل إدماج تلك الأهداف في جميع وثائق الاستراتيجيات والسياسات العامة ذات الصلة على الصعيدين المركزي والمحلي. ويوجد في تركيا لجنة لتنسيق التنمية المستدامة تتولى وزارة التنمية تنسيق شؤونها. وستعين تعزيز مسؤوليات اللجنة وتوسيع نطاقها. بما يتماشى ودورها التنسيقي، ولا سيما من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وعملية الإبلاغ المتصلة بها ومع مراعاة الطابع الشامل لخطة عام ٢٠٣٠. ومن المقرر توسيع نطاق دور اللجنة، بوسائل منها زيادة عدد أعضائها، من أجل كفالة اتباع نهج

متكامل وشامل إزاء محفزات الأهداف وإحراز تقدم فيها. ومن المزمع أيضا ضمان مشاركة رفيعة المستوى في اللجنة من أجل كفالة وضع السياسات واتخاذ القرارات بفعالية. وسيكون للجنة دور في متابعة واستعراض عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

توعية الجمهور وتوليه زمام عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

تهدف تركيا إلى إعداد جدول أعمال سيعتمده جميع أصحاب المصلحة وكذلك جميع المواطنين. وفي إطار هذا الفرع، سيتم عرض الاستراتيجيات الرامية إلى النهوض بتولي زمام عملية أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي وتوعية الجمهور بشأنها. وتشمل حملة التوعية هذه أنشطة توعوية من المقرر أن تجرى بالاشتراك مع الأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال التجارية من خلال جميع أنواع وسائل الاتصال.

الأفكار الأولية - في مرحلة تنفيذ جدول الأعمال، ستكون الملكية السياسية ضرورية لتحقيق نتائج ناجحة. وبالنظر إلى الطابع العالمي والشامل لأهداف التنمية المستدامة، سيشكل كل من الملكية السياسية على أعلى مستوى ممكن، والتنسيق الفعال فيما بين جميع أصحاب المصلحة عاملاً رئيسياً لتحويل الرؤية العالمية لأهداف التنمية المستدامة إلى إجراءات مستدامة على الصعيد الوطني. وتضع خطة عام ٢٠٣٠ المسؤولية لا على الحكومات فحسب، بل أيضا على قطاع الأعمال التجارية وعلى المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية. وتهدف تركيا إلى ضمان سياق وطني يتيح المساهمة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل التخطيط لأهداف التنمية المستدامة وتنفيذها واستعراضها. وينبغي أن تنعكس هذه الخطة في برامج عمل وأولويات جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ورصد التقدم المحرز

سيتناول هذا الفرع دور المعهد التركي للإحصاءات (TURKSTAT) وقدراته. وسيضطلع هذا المعهد بالمسؤولية الرئيسية عن رصد التقدم المحرز. كما يرد تحت هذا العنوان عرض الخطوات الأولية التي اتخذها المعهد لوضع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

الأفكار الأولية - فيما يتعلق بالمتابعة والاستعراض، تعزم تركيا وضع إطار للاستعراض يتماشى مع إطار الأمم المتحدة للرصد والاستعراض. وبالتالي، يُتوقع إعداد تقارير الاستعراض الوطنية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة كل ٤ سنوات، في ضوء جدول أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وبخصوص رصد أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، فقد وضعت تركيا بالفعل، منذ عام ٢٠٠٠، مجموعة من المؤشرات الوطنية

للتنمية المستدامة مؤلفة من ١٣٢ مؤشرا موزعة على ١٠ فئات. وسيواصل تطوير إطار الرصد هذا في ضوء المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة وفقا لأولوياتنا وقدراتنا الوطنية. ويتابع المعهد عن كثب أعمال الأمم المتحدة المتعلقة بالمؤشرات وسيبدأ العمل قريبا على تحليل فجوة البيانات وسدها. وسيضطلع المعهد بالدور المحوري في جزء الرصد من خطة عام ٢٠٣٠ استنادا إلى المؤشرات العالمية. وستقوم تركيا بتطوير مجموعتها الحالية آخذة في الاعتبار نتائج العمل الإحصائي في الأمم المتحدة فيما يتصل بالإطار المشترك للرصد على الصعيد العالمي وقائمة الأولويات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة.

سياق التعاون الإنمائي لتركيا والشراكات الممكنة من أجل التعاون في المستقبل سيتم، تحت هذا العنوان عرض استراتيجيات وتجارب التعاون الإنمائي. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم التوسع في تناول الاحتياجات المحتملة لتركيا والدور الذي تضطلع به من حيث التمويل أو بناء القدرات أو التكنولوجيا أو الشراكات.

الأفكار الأولية - تعدّ تركيا بلدا مانحا ناشئا في مجال التعاون الإنمائي، فقد تزايدت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلد بوتيرة متسارعة في السنوات الأخيرة. وفي عام ٢٠١٤، بلغ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية التي قدمتها تركيا ٣,٦ بلايين دولار، مما يمثل زيادة بنسبة ١٥ في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنة بعام ٢٠١٣. وارتفع معدل المساعدة الإنمائية الرسمية كحصة من الدخل القومي الإجمالي من ٠,٤٠ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٠,٤٥ في المائة في عام ٢٠١٤. وتُظهر البيانات الأولية أن المساعدة الإنمائية الرسمية بلغت ٣,٩ بلايين دولار في عام ٢٠١٥ (٠,٥٤ في المائة من الدخل القومي الإجمالي). وتوفر تركيا التعاون الإنمائي بما يتماشى مع المرسوم الاشتراعي المتعلق بتنظيم وواجبات الوكالة التركية للتعاون والتنسيق، الذي اعتمد في عام ٢٠١١. وتتولى الوكالة تصميم وتنسيق أنشطة التعاون الإنمائي الثنائي التي تضطلع بها تركيا وتنفيذ مشاريع بالتعاون مع الوزارات الأخرى والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وتقوم مؤسسات عامة أخرى ومنظمات غير حكومية والقطاع الخاص أيضا بتنفيذ مشاريع وبرامج ممولة من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها تركيا.

التحديات فيما يتصل بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والتجارب في هذا الصدد سيتم في هذا الفرع تسليط الضوء على المشاكل المحتملة. وسيتم إطلاع البلدان الأخرى على الترتيبات المؤسسية التي تهدف إلى معالجة تلك التحديات، ولا سيما المتعلقة منها بالتنسيق. وسيكون نقص القدرات من بين أوائل التحديات المباشرة التي سيتم عرضها،

ولا سيما نقص القدرات في مجال جمع البيانات وتحليلها، وضمان تولي جميع أصحاب المصلحة لزمam الأمور فيما يتعلق بتنفيذ الخطة.

وإضافة إلى ذلك، ستشكل إزالة الحواجز والعمل معا على تحقيق أهداف محددة بأسلوب متكامل تحديا حاسما لأن ذلك يقتضي تغيير النهج المتبعة في العمليات المعتادة لرسم السياسات. وسيتم بحث أفضل السبل لإدماج عملية وضع سياسات التنمية المستدامة على جميع المستويات، والفرص المتاحة لإدماج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة أو المعوقات التي تحول دون ذلك.

الاستنتاجات والرسائل الموجهة إلى المجتمع الدولي

ستقدم تركيا في هذا الفرع الرسائل التي تتوخى توجيهها إلى المجتمع الدولي، آخذة بعين الاعتبار التحديات التي تعترض عملية التنمية المستدامة في المستقبل وما تتطلبه هذه العملية من احتياجات.

وإضافة إلى ذلك، فإن تركيا تود أن تطلع على خطط البلدان الأخرى وممارساتها الجيدة المتعلقة بمنهجية الاستعراضات الوطنية. وتود تركيا أيضا معرفة المزيد عن خبرات البلدان الأخرى في مجال إدماج خطة عمل أديس أبابا وأهداف التنمية المستدامة في سياقاتها الوطنية. وسيتم طرح تلك الشواغل والأسئلة من أجل تهيئة بيئة يسودها التعلم المتبادل.

وفي سياق خطة التنمية الجديدة، ترى تركيا أن مواصلة اتباع نهجها التنموي المرتكز على الإنسان، والذي يتمحور أساسا حول المساواة والاستدامة، أمر حاسم. وتحتل مسألة مكافحة الفقر من أجل ضمان حياة كريمة للجميع الصدارة في قائمة أولويات تركيا. وإضافة إلى ذلك، فإن الحفاظ على مجتمع مسالم وضمان سيادة القانون والحوكمة الرشيدة هي عوامل تساعد في تحقيق ما نصبو إليه من أهداف وغايات وفي دعم توفير فرص متكافئة للجميع. وتعتبر تركيا أن الحوكمة والقدرات المؤسسية القوية هما الركيزة الرابعة للتنمية المستدامة. فمن دونهما، يكاد يستحيل تحقيق الأهداف والغايات. وعليه، فإنه ينبغي للجميع التركيز، في المقام الأول، على إقامة شراكات من أجل بناء القدرات وتمكين المؤسسات المعنية.

أوغندا

[الأصل: بالإنكليزية]

عقب انقضاء مدة الإطار الإنمائي للأهداف الإنمائية للألفية واعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، تبنت أوغندا مبادئ التنمية المستدامة المتمثلة

في: الإنسان والكوكب والرخاء والسلام والشراقات، لضمان "عدم تخلي الركب عن أي أحد". وبناء على ذلك، فإن أوغندا من بين أوائل البلدان التي أدرجت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الصعيد المحلي، وتطوعت لإجراء استعراض وطني تحت رعاية المنتدى السياسي الرفيع المستوى الأول في تموز/يوليه ٢٠١٦.

وسعت أوغندا بدأب إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين عندما تبوأ مركز الصدارة بوصفها نموذجاً للتنمية. وقد تحقق هذا المسعى في مراحل انتقالية متميزة ثلاث، وهي: التعمير بعد انتهاء الحرب (١٩٨٦-١٩٩٧)؛ والقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٩)؛ والتحول الاقتصادي والاجتماعي (٢٠١٠-٢٠٢٠).

وبعد مرور ما يقرب من ثلاثة عقود منذ انعقاد أول مؤتمر للأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة في عام ١٩٩٢، تظل أوغندا ثابتة على التزامها بتحقيق التنمية المستدامة. وتؤكد النتائج المستمدة من التعداد الوطني للسكان والمساكن لعام ٢٠١٤ من جديد أن هذا الالتزام يؤدي النتائج المرجوة منه. ففي الفترة ما بين عامي ١٩٩١ و ٢٠١٤، ارتفع متوسط العمر المتوقع من ٤٨,١ سنة إلى ٦٣,٣ سنة؛ وانخفضت معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة من ١٢٢ و ٢٠٣ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ من الولادات الحية إلى ٥٣ و ٨٠ حالة وفاة، على التوالي؛ وانخفضت معدلات اليتم من ١١,٦ إلى ٨,٠ في المائة؛ وارتفعت مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة من ٥٤,٠ إلى ٧٢,٢ في المائة؛ وانخفض الفقر الناجم عن تدني الدخل من ٥٦ إلى ١٩ في المائة؛ أما إمكانية الحصول على الطاقة الكهربائية - وهو عامل يؤثر بشدة على البيئة في أوغندا - فقد ارتفعت من ٥,٦ إلى ٢٠,٤ في المائة؛ وازدادت الحصة الممولة من المصادر المحلية في الميزانية الوطنية من ٦٤,٧ في المائة (١٩٩٢/١٩٩١) إلى ٨٢ في المائة (٢٠١٤/٢٠١٥).

وعلى الرغم من التقدم المبين أعلاه، فما زال أمام أوغندا مجال كبير للتحسين فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة. ولا يزال الاقتصاد يعتمد اعتماداً شديداً على الموارد الطبيعية والزراعة؛ وتنطوي التركيبة السكانية الحالية على ارتفاع نسبة الإعالة وانخفاض قاعدتها من المدخرات المحلية. وتشمل الجهود الرئيسية في هذا الصدد عقد مشاورات على الصعيدين الوطني والمحلي بشأن إدراج خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ على الصعيد المحلي؛ وتنظيم حملات إعلامية وتثقيفية وتواصلية على الصعيد الوطني؛ وإقامة حوارات رفيعة المستوى بشأن السياسات؛ وتطوير القدرات المؤسسية؛ وتنشيط التعاون مع القطاع الخاص.

المبادئ والسياسات والتخطيط والبرمجة

يفسّر اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني باعتباره الأخذ بمبادئ التنمية المستدامة التي تهدف إلى تعزيز الرخاء للجميع وحماية كوكب الأرض من التدهور كي يلبي احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة.

وتتطلب عملية إدراج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الصعيد المحلي اتباع نهج مبتكرة وبرمجة متوائمة لتدخلات هذه الخطة. وفي هذا الصدد، فقد شرعت حكومة أوغندا في تنفيذ طائفة من البرامج الاجتماعية الجديدة القائمة على تعزيز قدرات محددة بهدف كفالة عدم تخلي الركب عن أي أحد. ومن أبرز هذه الأنشطة ما يلي: عملية تكوين الثروة؛ وتوفير التعليم الابتدائي والثانوي للجميع؛ وبرنامج توفير سبل العيش للشباب؛ ومشروع قروض طلاب التعليم العالي؛ ومنحة المساعدة الاجتماعية من أجل تمكين المسنين؛ وبرنامج المعونة القانونية، وبرنامج اشتغال المرأة بالأعمال الحرة؛ والمشروع المجتمعي للتشجير؛ وبرنامج الارتقاء بالمهارات في أوغندا.

القدرات الوطنية

بذلت أوغندا على مر السنين جهوداً ترمي إلى تعزيز قدراتها الوطنية في مجال صياغة السياسات والخطط والبرامج التنموية وتنفيذها. بيد أن الطابع الطموح والشامل لخطة عام ٢٠٣٠ يستلزم مواصلة تعزيز القدرات الوطنية المتعلقة بأفضل السبل الكفيلة بتوجيه عملية التنمية الشاملة عبر الزمن وفي جميع قطاعات ومناطق البلد. ومن أهم هذه القدرات: تعزيز المؤسسات؛ واستحداث آليات التمويل؛ وحشد طاقات القطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين والشركاء الآخرين من أجل التنفيذ؛ وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وقد وضعت أوغندا إطاراً وطنياً للمؤشرات الموحدة من أجل تتبع التقدم المحرز نحو بلوغ فئة البلدان المتوسطة الدخل بحلول عام ٢٠٢٠. وهذا الإطار يستند إلى السياسات الوطنية المتعلقة برصد القطاع العام وتقييمه، وإلى الاستراتيجية المتكاملة للرصد والتقييم. وستتيح هاتان الأداتان رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتقييمه والإبلاغ بشأنه. وقد توصلت أوغندا بالفعل إلى أنه من أصل ٢٣٠ مؤشراً ضمن إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، لا توجد بيانات جاهزة إلا بشأن ٨٠ مؤشراً في إطارها الإحصائي الوطني الحالي. غير أنه تُبذل جهود لوضع وإدماج مؤشرات أخرى تشمل جميع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

سبل التنفيذ

توفر الأطر القانونية والسياساتية والمؤسسية القائمة بيئة مواتية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. فعلى سبيل المثال، أدخلت أوغندا عددا من الإصلاحات والتشريعات التي من شأنها تيسير تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ومن أهم تلك التشريعات قانون الإدارة المالية العامة (٢٠١٥)، وقانون الشراكات بين القطاعين العام والخاص (٢٠١٥)، وقانون المشتريات العامة والتصرف في الممتلكات العامة (٢٠١٤)، وقانون تعديل المؤسسات المالية (٢٠١٥)، وقانون تسجيل الأشخاص (٢٠١٥). وعلاوة على ذلك، فقد منحت أوغندا الأولوية لزيادة الإيرادات المحلية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، وللاستثمار في البنية التحتية العامة، والكفاءة في تقديم الخدمات، واستخدام التكنولوجيا والابتكار، وإصلاح المشتريات العامة، وإدارة الديون، وعقد الشراكات مع الشركاء الإنمائيين ومع القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمواطنين.

ومن أجل تعزيز التنفيذ وتحسين القدرة الوظيفية المؤسسية، فقد قامت أوغندا بعدد من الإصلاحات؛ منها إنشاء وحدة أداء تابعة لرئيس الوزراء، ومرفق التقييم التابع للحكومة، وآليات تنسيق مؤسسية. وتقوم أوغندا أيضا بإصدار شهادات امتثال لكل من خطة وميزانيات التنمية الوطنية، ومقتضيات المنظور الجنساني والإنصاف، وهي تتحول تدريجيا من الميزنة القائمة على النواتج إلى الميزنة القائمة على البرامج.

الاستنتاج

تعيد حكومة أوغندا تأكيد التزامها بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وهي تدرك التحديات المتبقية التي تتطلب تضافر الجهود والشراكات من أجل تيسير تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المرجوة. وتعزز أوغندا إقامة شراكات مع المجتمع الدولي في تحقيق أهداف هذه الخطة الإنمائية.

مصر

[الأصل: بالإنكليزية]

في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، عقدت الأمم المتحدة مؤتمر قمة تاريخي أُعلن فيه عن الخطة العالمية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، مشفوعة بطموحات عليا ورؤية تحويلية. وباعتماد خطة عمل أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٥ في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، واتفق باريس المتعلق بتغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه، يكون عام ٢٠١٥ عام المفاوضات التي مهدت الطريق أمام إعادة صياغة نموذج جديد

للتنمية المستدامة لفترة الـ ١٥ عاما القادمة. وما برحت مصر تشارك بنشاط في الأعمال التحضيرية وفي المفاوضات المفضية إلى هذا التحول النموذجي الجديد، وستظل ملتزمة بالتنفيذ الفعلي لتلك الاتفاقات التاريخية من خلال التعاون ذي الفائدة المتبادلة، من أجل إنهاء جميع أشكال الفقر، ومكافحة أوجه عدم المساواة، والتصدي لتغير المناخ، مع كفالة عدم تخلي الركب عن أي أحد.

واعتمدت مصر نهجا يتسم بدرجة عالية من الطموح وبالالتزام ثابت وابتكار دينامي في تنفيذ خطة التحول هذه. وفي اتساق مع خطة عام ٢٠٣٠، استهلكت مصر في آذار/مارس ٢٠١٥ استراتيجيتها الخاصة بالتنمية المستدامة المعنونة ”رؤية مصر لعام ٢٠٣٠“. وهذه الاستراتيجية الاستراتيجية الاستراتيجية المصرية لم يسبق لها مثيل من حيث نطاقها وأهميتها على الصعيد الوطني. فهي تغطي أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتحدد المبادئ الأعم التي ستسترشد بها مصر في سعيها لتحقيق الأهداف الإنمائية. ويتمثل الهدف الأسمى لهذه الاستراتيجية في تطوير اقتصاد مصري تنافسي ومتوازن ومتنوع، يعتمد على الابتكار والمعرفة، ويقوم على العدل والتلاحم الاجتماعي والمشاركة، في نظام تعاوني بيئي متوازن ومتنوع، يستثمر في أصول المكان ورأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين نوعية حياة المصريين، في إطار عملية تحركها الدولة، بمشاركة كاملة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

بيد أن هذا التحول النموذجي في العلاقات الدولية، الذي يغير مصادر وحجم المعارف والممارسات الإنمائية، يكشف عددا من التحديات على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي يمكن أن ينجم عنها تباطؤ وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب التصدي لتلك التحديات بذل جهود جماعية من قبل الجميع، بروح من المسؤولية المشتركة تجاه الإطار التحويلي الشامل للتنمية العالمية، مع الأخذ في الاعتبار تفاوت البلدان في القدرات والموارد. ولن يتسنى تحقيق ذلك إلا من خلال تبادل المعارف والخبرات بشأن الابتكار، والتمويل، وتعزيز القدرات، ونقل الدراية والتكنولوجيا، وقبل كل ذلك، التعاون الإنمائي الدولي بشأن تمويل التنمية لضمان تعبئة ما يكفي من وسائل التنفيذ بما يعكس الالتزام العالمي القوي تجاه نهج ”عدم تخلي الركب عن أي أحد“.

الرسائل الرئيسية

الأعمال التحضيرية على الصعيد الوطني:

ترى مصر أن التنمية الجامعة والمستدامة هي قيمة دستورية أساسية وهدف شامل - فقبل الإعلان عن أهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، تعهدت مصر بتحقيق التنمية المستدامة بموجب الدستور المصري. ويتضمن الدستور، في مواده المختلفة، أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، فضلاً عن العديد من الأهداف الـ ١٧، التي تُعرض بوصفها أهدافاً وطنية، ويُلزم جميع قطاعات ومستويات الحكومة في هذا الصدد، ويدعو مختلف الجهات صاحبة المصلحة إلى المشاركة في عملية إنمائية بقيادة الدولة من أجل تحقيق تلك الأهداف. ويمثل الدستور الجديد تحسناً ملحوظاً مقارنة بالدستور السابق في تأمين حقوق المواطنين في التعليم والصحة والحماية والتنمية. ويتضمن مواد تتعلق بتعزيز الحوكمة الرشيدة والمساواة والعدالة الاجتماعية. وهو دستور حديث يكفل الحقوق الدستورية للمواطنين، مع كفالة عدم تخلي الركب عن أي أحد.

إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة:

أعربت حكومة مصر عن التزامها التام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهذا الالتزام إنما هو امتداد لالتزامها القوي في الماضي بالأهداف الإنمائية للألفية. ووفقاً للولاية الدستورية المصرية، شرعت حكومة مصر على الفور في تخطيط وتنفيذ عددٍ من المشاريع القومية الكبرى التي تخدم أهداف التنمية الشاملة والمستدامة. وأدجت هذه المشاريع لاحقاً في الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، رؤية مصر ٢٠٣٠، التي اعتمدت حديثاً. وقد أعدت هذه الاستراتيجية من خلال عملية شاملة وتكاملية كفلت مشاركة مختلف الهيئات الحكومية والقطاعات المجتمعية والأوساط الأكاديمية وجميع أصحاب المصلحة المعنيين. وقد أقرها البرلمان المنتخب حديثاً في شباط/فبراير ٢٠١٦. وهذه الاستراتيجية هي بمثابة مظلة تنضوي تحتها جميع استراتيجيات التنمية في مصر، وتسترشد بدرجة كبيرة بأهداف التنمية المستدامة العالمية. وسينفذ هذه الاستراتيجية جميع أصحاب المصلحة بمن فيهم الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الدوليون في التنمية في إطار نهج منسق.

ترجمة الطموحات إلى إجراءات:

تشدد استراتيجية التنمية المصرية بدرجة كبيرة على الاستثمار في القدرات البشرية والمؤسسية باعتبارها ركائزاً للتنمية المستدامة والشاملة. ويتطلب تنفيذ ونجاح رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، وطابعهما المتكامل، معالجة الثغرات في القدرات

البشرية والمؤسسية من خلال بناء القدرات والكفاءات على جميع المستويات. وفي هذا الصدد، تعمل الحكومة على تسخير العائد الديمغرافي ويجري تركيز جهود كبيرة على الاستثمار في رأس المال البشري في مصر، ولا سيما من خلال التعليم والتدريب، والنهوض بإيجاد فرص العمل اللائق والمستدام. وتوجّه جهوده محددة إلى تمكين الشباب والمرأة. وعلى الصعيد المؤسسي، من الأهمية بمكان إنشاء كوادرات عالية التأهيل من المخططيين والمنفذين وموظفي الخدمة المدنية في القطاعات ذات الصلة حتى يتسنى لمصر تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتشدد الحكومة كثيراً على تبادل المعارف في إطار يمكن تكييفه حسب الاحتياجات، وعلى الاقتصاد الرقمي، وعلى البيانات المصنفة من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة - وتقر الحكومة بأن العلم والتكنولوجيا والابتكار عوامل رئيسية لدفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ولذلك، تولي مصر قيمة كبيرة لدمج عملية نقل التكنولوجيا وتعميمها في خطة عمل أديس أبابا لتسريع وتيرة هذه العملية العالمية. وتعكف مصر على إنشاء ما يلزم من أطر قانونية وتنظيمية وأدوات مالية وشراكات بين القطاعين العام والخاص لدعم الابتكار والعلم والتكنولوجيا.

سبل الماضي قدما

رغم أن أهداف التنمية المستدامة لا تزال في مرحلة مبكرة من التنفيذ بسبب إطلاقها مؤخراً، فقد حققت حكومة مصر خطوات مهمة وبذلت جهوداً مبتكرة جديدة بالثناء صوب دمجها وإضفاء الطابع المؤسسي عليها وتنفيذها ومتابعتها واستعراضها.

على الصعيد الوطني، أنشئت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ لجنة وطنية مشتركة بين الوزارات، وذلك بموجب مرسوم لرئيس الوزراء المتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وكفالة مواءمتها مع استراتيجيات وأولويات التنمية المستدامة في مصر ودمجها في تلك الاستراتيجيات والأولويات بصورة سليمة. وأسند إلى وزارة التعاون الدولي دور منسق ومقرر اللجنة. وأنشئت وحدات للرصد والتقييم في الوزارات التنفيذية لدعم رصد البرامج والسياسات ذات الصلة. وفي عام ٢٠١٥، جرى تنشيط وحدة التخطيط الاستراتيجي والرصد والتقييم، المنشأة ضمن الإطار المؤسسي لوزارة التعاون الدولي. ويتمثل هدف هذه الوحدة في تعزيز التعاون الإنمائي الفعال في جميع مراحل دورة إدارة المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، أنشئت وحدة للتنمية المستدامة داخل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لقيادة العمل في مجال رصد وتقييم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠. وعلاوة على ذلك، قامت مصر بالتنسيق الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة

التي تقدم المساعدة التقنية في إنشاء الآليات اللازمة وإتاحة الأدوات ذات الصلة لدعم أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني.

وعلى الصعيد القطاعي، بدأ تنفيذ عدد من المشاريع والبرامج والمبادرات التي تعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أو يجري الشروع في تنفيذها، بغية إدراج أهداف التنمية المستدامة في السياق المحلي. وإلى جانب الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، تغطي هذه المشاريع النطاق الكامل للركائز العشر لاستراتيجية مصر للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وأحد الأولويات الرئيسية في هذه الجهود هو ضمان الاستهداف الفعال لذوي الاحتياجات الأمس، لا سيما الشباب والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة وسكان المناطق التي لا تحصل على خدمات كافية، وتحسين مستويات معيشتهم. وقد تم إعلان عام ٢٠١٦ عاما للشباب. ومن الأمثلة على المشاريع المضطلع بها برنامج الإسكان الاجتماعي الذي بدأ تنفيذه مؤخرا، ويهدف إلى إتاحة مساكن رسمية للأسر المعيشية المنخفضة الدخل بأسعار أقرب إلى متناولها. ويتوقع أن يستفيد منه أكثر من ٣,٦ ملايين شخص في فئات الدخل الأشد انخفاضاً، في عدة محافظات، وأن يحل محل ١٥٠.٠٠٠ وحدة سكنية في المناطق الفقيرة. ومن الأمثلة الأخرى برامج التكافل والكرامة للحماية الاجتماعية، وهي برامج للتحويلات النقدية المشروطة للأسر المعيشية التي لديها أطفال مقيدون في المدارس يخضعون لاختبارات طبية منتظمة.

وعلى الصعيد الإقليمي، تعمل مصر إلى جانب البلدان الأفريقية، من خلال مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، على دمج تنفيذ كل من خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وأهداف التنمية المستدامة. وقد استضافت مصر منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، الذي عُقد في القاهرة في أيار/مايو ٢٠١٦. ونظمت مصر اجتماعاً رفيع المستوى، عُقد أيضاً في القاهرة في أيار/مايو ٢٠١٦، للاستعراضات الوطنية للبلدان الستة من المنطقة الأفريقية التي كانت ستقدم استعراضاتها الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦. وتقوم مصر، تمسها مع التزامها التاريخي بدعم البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، بإتاحة تجاربها الناجحة في مجال تعزيز التنمية المستدامة في هذه البلدان من خلال الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية التي تتولى بناء القدرات وإتاحة الخبرات وتوفير المساعدة الإنمائية من خلال نماذج مختلفة للتعاون الثلاثي والثنائي وفيما بين بلدان الجنوب. ومن الأمثلة الناجحة الأخرى على التعاون الإقليمي مركز القاهرة لتسوية المنازعات وحفظ السلام في أفريقيا، الذي يأتي في طليعة الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لتوفير حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية، بالتركيز على حفظ السلام وبناء السلام وإدارة الأزمات في حالات ما بعد انتهاء النزاع.

وعلى الصعيد الدولي، شاركت مصر بصورة نشطة في عملية المفاوضات التي استغرقت عامين وأفضت إلى اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وستواصل في المستقبل التزامها بوضع معايير عملية متابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة، وستظل تشارك بنشاط في وضع تلك المعايير. وينعكس هذا الالتزام في تطوع مصر لإجراء أول استعراض وطني في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٦، لتكون من أوائل البلدان التي تقدم هذه الاستعراضات في أول منتدى سياسي رفيع المستوى يُعقد منذ اعتماد أهداف التنمية المستدامة.

وأبدت القيادة السياسية إرادة قوية وعزما كبيرا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، في إطار مبدأ المسؤولية المشتركة والمتمايزة في آن واحد. وهناك تركيز كبير على أهمية مواجهة التحديات العالمية على أساس تباين القدرات والموارد، وكذلك الأولويات الوطنية وتنوع ثقافتنا، والحاجة إلى تجنب اعتماد نهج "مقياس واحد يناسب الجميع" إزاء التنمية. وعلاوة على ذلك، يُنظر إلى التنمية باعتبارها حقاً أساسياً من حقوق الإنسان في جميع البلدان ولجميع الأشخاص، مع التركيز بشكل خاص على البلدان الأفريقية وغيرها من البلدان النامية.

التحديات الرئيسية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي

الطريق صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة ليس هيناً وإنما هو مخوف بطائفة من التحديات المحلية والإقليمية والعالمية يقتضي التغلب عليها تنسيق الجهود بشكل فعال على جميع المستويات - وتواجه مصر تحديات شتى في مختلف مجالات التنمية المستدامة (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية) وعلى مختلف الصعد (الوطني والإقليمي والدولي) يتعين التصدي لها حتى يتسنى تعجيل وتيرة الأثر الإيجابي وتعزيزه. وترد أدناه عدة أمثلة في هذا الصدد:

فعلى الصعيد الوطني، يكمن أحد التحديات العامة ذات الآثار البعيدة المدى في ارتفاع نسبة المواليد، وهو تحد يتعين التصدي له لتسخير العائد الديمغرافي وتحويل ظاهرة هجرة العقول إلى ظاهرة كسب العقول. ويشكل شح المياه تحدياً رئيسياً آخر في ضوء ارتفاع معدلات نمو السكان والاحتياجات من الإنتاج والاستهلاك. وتمثل أيضاً المسائل المتصلة بتخفيف حدة آثار تغير المناخ والتكيف معها تحدياً بالغ الأهمية يتعين التصدي له. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين تلبية احتياجات مصر من الطاقة في ضوء النمو الاقتصادي والتوسع السكاني من أجل ضمان استمرار النمو والتنمية الاقتصادية. ومن التحديات الأخرى الجديرة بالذكر كبر حجم القطاع غير الرسمي ونموه في الاقتصاد المصري. ولا تزال أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في مصر تشهد توسعاً وازدهاراً منذ ثورة ٢٥ كانون الثاني/

يناير. ونظراً لأننا لا نستطيع إدارة ما هو غير قابل للقياس، فإن بلوغ أهداف التنمية المستدامة سيتطلب بذل جهود كبيرة لإضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير الرسمي من خلال وضع هياكل من الحوافز المناسبة. ويجري بذل جهود في هذا الصدد، وقد جرى اعتماد استراتيجية وطنية لتطوير القطاع غير الرسمي وإضفاء الطابع الرسمي عليه. وأخيراً، ففي حين أحرزت مصر تقدماً جديراً بالثناء فيما يتعلق بتمكين المرأة، ولا سيما إتاحة التعليم للفتيات، وإحداث انخفاض حاد في ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في صفوف الفتيات الصغيرات، وتحقيق إنجاز تاريخي في مجال تمثيل المرأة في البرلمان، فلا تزال هناك حواجز تعيق قدرة النساء والفتيات على تحقيق إمكاناتهن باعتبارهن عوامل قوية للتقدم الاجتماعي والاقتصادي.

وعلى الصعيد الإقليمي، كان لانعدام الاستقرار على صعيد المنطقة في الدول المجاورة، ولا سيما ليبيا والجمهورية العربية السورية، تداعيات أثرت سلباً على الاقتصاد المصري، وهو ما يتبدى بشكل أوضح في قطاع السياحة، مع ما يترتب على ذلك من آثار على الوضع المالي (عما في ذلك الإيرادات وقيمة العملة المحلية) والاجتماعي (عما في ذلك معدل البطالة والفقر) في البلد.

وعلى الصعيد الدولي، مثل تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي تحدياً اقتصادياً أثر في القدرة على تعبئة الموارد، وهو ما أدى بدوره إلى عجز كبير في الميزانيات وضائقة في المالية العامة أعاقَت نقل الموارد اللازمة لتنفيذ الأهداف والبرامج والمشاريع الإنمائية تنفيذاً كاملاً. وفي هذا الصدد، فإن هناك حاجة ملحة أيضاً إلى تعزيز وجود نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالعدل والإنصاف والشفافية للتغلب على الحواجز التجارية التي تعيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل، كما توجد حاجة ملحة إلى ترشيد استخدام حقوق الملكية على نحو لا يعيق التنمية المستدامة في البلدان النامية. وعلاوةً على ذلك، فإن هناك حاجة كبيرة إلى زيادة تنسيق الإجراءات الاستراتيجية الرامية إلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من إحراز تقدم جدير بالثناء، فإن مصر، مثلها في ذلك مثل معظم البلدان المتوسطة الدخل، في مرحلة مبكرة من منحى التعلم صوب اتخاذ إجراءات استراتيجية ومنسقة فعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا تزال هناك أشواط كبيرة يتعين قطعها قبل التمكن من تنفيذ المزيج المناسب من المبادرات السياسية، ولا سيما مبادرات الإصلاح المتعلقة بالبيئة والمالية العامة، التي تفتقر غالباً إلى قوة الدفع الكافية. ولا يزال هناك أيضاً عمل يتعين الاضطلاع به فيما يتعلق بإدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن عملية الميزنة الوطنية، وهو عمل سيتعين فيه على وزارة المالية الاضطلاع بدور رئيسي في محالي وضع السياسات وتنفيذها. وبالإضافة

إلى ذلك، فإن التنسيق على المستويين دون الوطني والمحلي عمل معقد بطبيعته، ويتطلب وضع آليات تنسيقية فعالة ومبسطة. وفيما يتعلق بآليات التعقيب، بما في ذلك الرصد والتعلم والتأقلم، سيتعين وضع مجموعات متكاملة من المؤشرات وتنسيقها مع السياسات الوطنية. وسيتيح وضع مجموعات متكاملة من المؤشرات إلى جانب اتباع نهج غير رسمية إمكانية إجراء تحليلات للمفاضلات والروابط المتأصلة بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

المتابعة والاستعراض: القيمة المضافة

تعكس الجهود الأخيرة التي بذلتها حكومة مصر أولوياتها والتزامها بمساعدة المواطنين على عيش حياة تتسم بالكرامة والحرية وتكافؤ الفرص وضمان عدم تخلي الركب عن أي أحد على مسار التنمية البشرية المستدامة والنمو الشامل والرخاء المشترك. ولا يمكن اختطاط الطريق صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قبل الانخراط في التعاون الإنمائي الدولي اللازم لضمان توافر وسائل التنفيذ الكافية التي تمثل عاملاً حاسماً في ضمان النجاح في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، تولي مصر قيمة كبيرة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى باعتباره المنتدى المختص باستعراض ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال عملية تفاعلية تتمثل في التعلم من الأقران وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، والتعاون المفيد لجميع الأطراف الذي تدفعه الأولويات الوطنية ويأخذ في الاعتبار السيادة الوطنية، ويتمثل غرضه النهائي في دعم الرؤية العالمية للتنمية المستدامة بناء على مبدأ عدم تخلي الركب عن أي أحد.

إستونيا

[الأصل: بالإنكليزية]

يتضمن الاستعراض الطوعي الوطني لإستونيا بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ معلومات عن التقدم المحرز وحالة أهداف التنمية المستدامة في إستونيا. كما يتضمن وصفاً للتدابير والخطط الرئيسية التي تضطلع بها الحكومة والمنظمات غير الحكومية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. ويقدم التقرير أيضاً لمحة عامة عن الإطار المؤسسي الإستوني لتنسيق مسائل التنمية المستدامة، بما في ذلك إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة ودمج أهداف التنمية المستدامة في الأطر الوطنية وتحديد المسؤوليات. وبدأ في الربع الثاني من عام ٢٠١٦ إعداد تحليل أولي للثغرات في السياسات الحكومية وأهداف التنمية المستدامة العالمية وجرى استخدامه باعتباره من المدخلات المهمة لأغراض الاستعراض.

وأُعد الاستعراض بالتعاون مع العديد من الوزارات ولجنة التنمية المستدامة في إستونيا. وبوجه عام، يتبع الاستعراض الإستوني المبادئ التوجيهية الموحدة للإبلاغ عن الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، على النحو الوارد في مرفق تقرير الأمين العام عن المعالم الرئيسية لعملية المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي بشكل متسق وناجح وشامل^(٤).

الإطار الاستراتيجي

لدى إستونيا تجربة كبيرة في مجال النهوض بالتنمية المستدامة. فقد اعتمد البرلمان بالفعل قانون التنمية المستدامة في عام ١٩٩٥. وفي عام ٢٠٠٥، اعتمد البرلمان استراتيجية التنمية المستدامة في إستونيا المعنونة "إستونيا المستدامة ٢١"^(٥)، التي تتضمن أربعة أهداف رئيسية للتنمية المستدامة في إستونيا، هي: (أ) توفير مقومات البقاء للحيز الثقافي الإستوني؛ و (ب) نمو الرعاية الاجتماعية؛ و (ج) تماسك المجتمع؛ و (د) تحقيق التوازن الإيكولوجي. وتنفذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في إستونيا من خلال الاستراتيجيات وخطط العمل القطاعية والمواضيعية التي تضعها الحكومة. والاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة هي واحدة من الاستراتيجيات الأفقية الرئيسية التي يتعين على الحكومة مراعاتها من خلال وضع خطط إنمائية استراتيجية للحكومات.

آلية الرصد

يتم رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال مجموعة متفق عليها من مؤشرات التنمية المستدامة. وتحدد مجموعة المؤشرات هذه بصورة منتظمة وتغطي جميع المواضيع المهمة ذات الصلة بالتنمية المستدامة. وقد أُنقِص على مجموعة المؤشرات الحالية بالتعاون مع لجنة التنمية المستدامة، والفريق العامل المشترك بين الوزارات المعني بالتنمية المستدامة، والمكتب الإحصائي الإستوني، ومكتب الحكومة. ونُشر في آذار/مارس ٢٠١٥ آخر تقرير قائم على المؤشرات بشأن التنمية المستدامة في إستونيا^(٦).

(٤) متاح على الرابط التالي: <https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/9768Guidelines%20from%20SG%20report.pdf>

(٥) متاحة على الرابط التالي: https://riigikantselei.ee/sites/default/files/content-editors/Failid/estonia_sds_2005.pdf

(٦) Statistics Estonia, *Indicators of Sustainable Development* (Tallin, 2015)، متاح على الرابط التالي: https://riigikantselei.ee/sites/default/files/content-editors/Failid/saastva_arengu_naitajad_1.pdf

الإطار المؤسسي

تشارك في آلية تنسيق المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة في إستونيا مؤسسات حكومية ومنظمات غير حكومية تعمل في جميع ميادين التنمية المستدامة ذات الصلة. وعلى مستوى الحكومة المركزية، تقع مسؤولية تنسيق تنفيذ المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة ورصدها على عاتق وحدة الاستراتيجيات التابعة لمكتب الحكومة، التي تتولى أيضاً تنسيق استراتيجية تعزيز القدرة التنافسية لإستونيا، إستونيا ٢٠٢٠، وإعداد خطة العمل الحكومية ورصدها. وتساعد هذه الآلية في الحفاظ على الاتساق بين الاستراتيجيات الأفقية الرئيسية. وتعتمد إستونيا أيضاً الاستفادة من الآلية الوطنية العاملة لتنسيق المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة في تنسيق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وقد شُكلت لجنة التنمية المستدامة في إستونيا في عام ١٩٩٦. وهي تتألف من منظمات غير حكومية جامعة تعمل في مختلف ميادين التنمية المستدامة (مثل التعليم وحماية البيئة والثقافة والأطفال والصحة والحكم المحلي والمجال الأكاديمي والشركات والزراعة). وتجتمع اللجنة أربع إلى خمس مرات سنوياً وتجري مناقشات مواضيعية بشأن مواضيع مختلفة في مجال التنمية المستدامة، وتناقش مشاريع خطط العمل الاستراتيجية المتصلة بالتنمية المستدامة قبل أن تعتمدها الحكومة، وتنشر تقارير مركزة تتضمن توصيات بشأن السياسات. ويشارك أيضاً في عمليتي التنسيق والرصد الفريق العامل المشترك بين الوزارات المعني بالتنمية المستدامة، الذي يتألف من ممثلين من جميع الوزارات ومن المكتب الإحصائي الإستوني. ويعمل الفريق العامل على أساس مخصص. فعلى سبيل المثال، شارك الفريق في إعداد مجموعة مؤشرات التنمية المستدامة، وصياغة مواقف إستونيا في المفاوضات بشأن أهداف التنمية المستدامة، وإعداد استعراض إستونيا بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ لتقديمه إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦.

الخطوات التالية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠

شُرع في الإجراءات الأولى المتصلة بخطة عام ٢٠٣٠ خلال عملية إعداد الاستعراض الوطني الطوعي. وأجرى التحليل الأولي للثغرات في السياسات الحكومية وأهداف التنمية المستدامة، واستخدمت نتائجه كمدخلات لأغراض الاستعراض.

وأجرت لجنة التنمية المستدامة في إستونيا استعراضاً للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، إستونيا المستدامة ٢١، في ضوء خطة عام ٢٠٣٠ والاتجاهات العالمية. وسيكتمل

هذا التحليل في الربع الثالث من عام ٢٠١٦. وسيتضمن توصيات بشأن تحديد الاستراتيجية وآليات تنفيذها.

وأجرى المكتب الإحصائي الإستوني استعراضا عاما أوليا لما عدده ٢٣١ من مؤشرات التنمية المستدامة العالمية وأصبح ما يقرب من ١٤ في المائة من المؤشرات قابلا للقياس في الوقت الحالي. وسيبدأ في عام ٢٠١٦ تحديد مؤشرات التنمية المستدامة. والهدف من ذلك هو إدراج المؤشرات التي تساعد على قياس الإنجازات في المجالات المحددة في أهداف التنمية المستدامة. وسيكفل ذلك تضمين التقارير المقبلة المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تعد على أساس المؤشرات، معلومات عن الأداء فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة في إستونيا وأيضا بأهداف التنمية المستدامة العالمية. وسيتم إعداد قائمة جديدة بالمؤشرات بالتعاون مع فريق عامل مشترك بين الوزارات، والمكتب الإحصائي الإستوني، ولجنة التنمية المستدامة في إستونيا.

وستواصل إستونيا تعليق أهمية كبيرة على وضع حلول تكنولوجية مبتكرة تساعد على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالدروس المستفادة في هذا الصدد، فقد ساهم النهوض بالتكنولوجيا الرقمية ونظم الحوكمة الإلكترونية في تنمية إستونيا في عدة مجالات، من بينها النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.

ومن المهم أيضا إيجاد وسائل فعالة للتوعية العامة بخطة عام ٢٠٣٠ ومواصلة المساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عن طريق التعاون الدولي.

حالة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة العالمية - النتائج الأولية والتحديات الرئيسية

تبين من تحليل الثغرات في سياسات الحكومات الإستونية وأهداف التنمية المستدامة وعملية حصر التدابير السياساتية أن الحكومة الإستونية والقطاع غير الحكومي ينفذان بالفعل تدابير وإجراءات في مجالات الأهداف السبعة عشر كلها. ويتم تغطية بعض الغايات جزئيا أو من خلال التعاون الدولي. ولم يحدد تحليل الثغرات سوى غايات قليلة لا تشملها الإجراءات (مثل مكافحة التصحر وحماية النظم الإيكولوجية في الجبال).

وبينت عملية الحصر المجالات التي حققت فيها إستونيا نتائج إيجابية. وتبين الصورة العامة أن مواطن القوة البارزة لدى إستونيا هي حماية التنوع البيولوجي الغني، وارتفاع نسبة الطاقة المتجددة في قطاع التدفئة، ووجود عملية تنظيمية شاملة لدى الحكومة، وإمكانية الحصول على الخدمات العامة بسرعة وعلى نطاق واسع من خلال الخدمات الإلكترونية، وارتفاع جودة التعليم وإتاحته على نطاق جيد.

إلا أن الاستعراض بيّن أيضا مجالات يتعين فيها على حكومة إستونيا مواصلة الجهود للمساهمة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والغايات الخاصة بإستونيا. وتكمن التحديات الرئيسية في تحقيق نمو الإنتاجية، وبناء اقتصاد يتسم بكفاءة استخدام الطاقة والموارد، وخفض نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ورفع مستوى الكفاف لذوي الدخل المنخفض، ومعالجة الفجوة في الأجور بين الجنسين.

ويتعين أيضا إيلاء المزيد من الاهتمام في إستونيا بتوعية الجمهور بخطة عام ٢٠٣٠ وتحديد المسؤوليات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. وقد نُظِّم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ أول مؤتمر لعرض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على عموم الجمهور، حيث قام وزير البيئة والخارجية وغيرهما من المسؤولين الرفيعة المستوى، وممثلون عن الشركات والمجتمع المدني بشرح أهداف التنمية المستدامة العالمية بوجه عام وبيان إمكانيات تنفيذ الأهداف باستخدام مثال الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة - الإنتاج والاستهلاك المستدامان. وهناك حاجة إلى وضع حلول مبتكرة وشاملة لنشر الوعي وزيادة الإجراءات لتحقيق التنمية المستدامة.

دعم البلدان الأخرى

تستند "الاستراتيجية الجديدة للتعاون الإنمائي والمعونة الإنسانية في إستونيا للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠"^(٧) إلى الاتفاقات والأهداف الإنمائية الدولية العامة، مثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، وإلى القرارات والمبادئ التوجيهية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي بشأن سياسات التنمية. وتمثل أولويات التعاون الإنمائي في إستونيا فيما يلي: (أ) دعم جودة التعليم؛ و (ب) دعم تنمية الرعاية الصحية؛ و (ج) ضمان السلام والاستقرار؛ و (د) دعم تنمية الديمقراطية وتطبيق ممارسات الحوكمة الرشيدة وضمان حقوق الإنسان؛ و (هـ) تعزيز التنمية الاقتصادية؛ و (و) تعزيز التنمية غير الضارة بالبيئة؛ و (ز) توعية الجمهور الإستوني، لا سيما الشباب، فيما يتعلق بالتعاون الإنمائي والمعونة الإنسانية، وكذلك بمشاكل التنمية العالمية.

ونظرا لأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تغطي جميع المجالات، فإن إستونيا تشجع التوسع في تطبيقها في إطار التعاون الإنمائي. وقد استُخلصت دروس قيّمة من تجربة

(٧) متاحة على الرابط التالي: http://vm.ee/sites/default/files/content-editors/development-cooperation/2016_2020_arengukava_eng_kodulehele_0.pdf

إستونيا في مجال التنمية الرقمية، لا سيما في مجال الحكومة الإلكترونية والشرابات بين القطاعين العام والخاص. ونحن على استعداد لإتاحة هذه الدروس للبلدان الأخرى.

مدغشقر

[الأصل: بالفرنسية]

جرى إدماج فكرة التنمية المستدامة تدريجيا في السياسات الوطنية في مدغشقر نتيجة للآثار التقنية والمؤسسية المترتبة على ميثاقها المتعلق بالبيئة، الذي بدأ العمل به في سبعينات القرن العشرين، وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والأهداف الإنمائية الثمانية للألفية. وتشكل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي وقعت عليها مدغشقر إلى جانب ١٩٣ بلدا آخر، إطارا عالميا للتنمية الدولية للسنوات الخمس عشرة المقبلة، يتضمن ١٧ هدفا من أهداف التنمية المستدامة.

ومن شأن خطة عام ٢٠٣٠ أن تمكن جميع البلدان من العمل معا لتحقيق أهداف مشتركة - وإن كانت غير متجانسة - وإعادة توجيه سياساتها الإنمائية، وضمان الاستخدام المستدام للموارد من أجل التنمية الشاملة والمنصفة، وعدم تخلي الركب عن أي أحد. وتزامن اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الدولي في عام ٢٠١٥ مع سياق صعب بشكل خاص في مدغشقر. فقد كان البلد قد نفذ إطارا مرجعيا جديدا للتنمية، هو خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩؛ وكان الاستقرار السياسي لا يزال هشاً، رغم التقدم المحرز في العملية الديمقراطية؛ وكان اقتصاد البلد يتسم بنمو منخفض ومعدل فقر مرتفع بنسبة ٧٠ في المائة، وعدم المساواة، وارتفاع معدلات البطالة، وانعدام الأمن الغذائي، والضعف في مواجهة الصدمات، لا سيما الكوارث الطبيعية؛ وكان مستوى التنمية البشرية منخفضاً، حيث احتلت مدغشقر المرتبة ١٥٥ من بين ١٨٩ بلدا والمرتبة ١٦٩ بين ١٧٥ بلدا في تقرير التنمية البشرية لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، على التوالي.

وكانت مدغشقر من البلدان التي لم تحقق الأهداف الإنمائية للألفية في نهاية عام ٢٠١٥، على الرغم مما لديها من امتلاكها إمكانات حقيقية للتنمية. ومن المتوقع أن يتيح كل من تنفيذ خطة التنمية الوطنية وعملية أهداف التنمية المستدامة وضع البلد على طريق التنمية للجميع وبناء دولة حديثة ومزدهرة.

وتستند الحكومة إلى الدروس المستخلصة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وعملية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لمواجهة هذه التحديات واغتنام فرص التنمية المستدامة في مدغشقر. وفي هذا الصدد، بدأ تنفيذ العملية يسلط الضوء على أن هناك جهوداً تُبذل لتولي

مقاليد الأمور على الصعيد الوطني وتحديد الأولويات فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة وأنه يجري مراعاة جميع جوانب التنمية المستدامة في تخطيط السياسات والبرامج الإنمائية وإدارتها على الصعيد الوطني والقطاعي والإقليمي. وعلاوة على ذلك، تم تعزيز تعبئة الموارد المحلية والتنسيق بين الجهات المعنية، بما في ذلك الوزارات المختصة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء التقنيون والماليون، كما تم تعزيز نظام رصد النتائج وتقييمها وإدارة المخاطر، في إطار تحديث وتنفيذ خطة التنمية الوطنية في مرحلة ما بعد الأزمة.

ويشير التقرير الطوعي إلى الدروس المستفادة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وبين عملية أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك النتائج الأولية والجهود المبذولة من أجل التغلب على التحديات وانتهاز الفرص، والخطوات المقبلة والتوقعات بشأن تحقيق تلك الأهداف، وآمال مدغشقر فيما يتعلق بهذا الاستعراض الوطني الطوعي الافتتاحي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦.

تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية: الدروس المستفادة من أجل التنمية المستدامة

مدغشقر من بين البلدان التي لم تحقق هذه الأهداف في نهاية عام ٢٠١٥. ولم يتحقق هدف الحد من الفقر بمقدار النصف مقارنة بعام ١٩٩٠، وهو أحد الغايات الرئيسية للأهداف الإنمائية للألفية. ويعزى ذلك، جزئياً، إلى عدد من المشاكل الهيكلية، وقبل كل شيء، أثر الأزمات الاجتماعية والسياسية المتكررة. ونتيجة لسوء الإدارة، لا سيما خلال فترة الأزمة، وقلة إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية، وانخفاض التمويل المخصص للتنمية وانخفاض النمو وعدم شموله للجميع، لم تتحسن الأحوال المعيشية للسكان أو آفاق التنمية، لا سيما فيما يتعلق بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. وبالتالي، لا يزال يتعين على مدغشقر معالجة عدم اكتمال تنفيذ جدول أعمال الأهداف الإنمائية للألفية. وتنطوي الدروس المستفادة من تنفيذها على فائدة كبيرة لعملية أهداف التنمية المستدامة.

ويواجه البلد تحديات كبيرة تحول دون تمكنه من إنشاء إطار مؤسسي مناسب يستفيد من دعم سياسي قوي، وتعبئة الموارد المحلية وتخصيصها للقطاعات التي تحفز الحد من الفقر والتنمية البشرية، لا سيما فيما يتعلق بالفئات السكانية الضعيفة، وتنفيذ نظام الرصد والتقييم؛ وسيتعين مواجهة هذه التحديات فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

التنفيذ الجاري لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

المرحلة الأولى التي تقتضي الالتزام السياسي الرفيع المستوى والتوعية وبناء القدرات في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥

قبل تنفيذ عملية أهداف التنمية المستدامة بوقت طويل، كانت مدغشقر قد قررت بالفعل بناء القدرات المؤسسية وكفالة تحسين التكامل وتولي أمور الخطة على الصعيد الوطنية، وذلك من خلال إدراج موظفين تقنيين في وفود مدغشقر إلى الاجتماعات الاستراتيجية والسياسية الرفيعة المستوى المعقودة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي في سياق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، والمشاركة في اجتماعات الخبراء المعنيين بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة ونظام الرصد والتقييم. وساعدت مشاركة البلد في مؤتمرات القمة السياسية واجتماعات الخبراء على مختلف المستويات في الإعداد لبدء تنفيذ عملية أهداف التنمية المستدامة في مدغشقر، خاصة عن طريق إذكاء وعي صانعي السياسات بالمسائل المطروحة، وتعزيز القدرات المؤسسية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. كما ساعدت هذه المشاركة على التعبير عن وجهات نظر البلد بشأن الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة في محافل مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ولجنة المحيط الهندي، وهو ما أكد عودة مدغشقر إلى الساحة الدولية. وفضلا عن ذلك، قامت الحكومة، وهيئات منظومة الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والشركاء التقنيون والماليون بتنظيم أيام توعية خلال المرحلة التحضيرية. وساعدت هذه الأنشطة على تعزيز الدعم السياسي لأهداف التنمية المستدامة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

بدء تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠١٦

بدأت عملية أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠١٥ واعتمدت مدغشقر خريطة طريق لعام ٢٠١٦ تراعي الالتزام السياسي والدروس المستفادة من تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والأهداف الإنمائية للألفية. وبدأ رسمياً تنفيذ عملية تشاركية وشاملة لخطة عام ٢٠٣٠ بواسطة بلاغ مجلس الوزراء بشأن المشاورات الوطنية في تموز/يوليه ٢٠١٥.

الإطار المؤسسي

وُضع الإطار المؤسسي لأهداف التنمية المستدامة في تموز/يوليه ٢٠١٥ بموجب مرسوم من مكتب رئيس الوزراء، قضى بإنشاء لجنة للتوجيه والرصد، يرأسها رئيس الوزراء (رئيس الحكومة)، ولجنة تقنية يرأسها وزير الاقتصاد والتخطيط. وتتألف هاتان الهيئتان من

ممثلين لمختلف الجهات الفاعلة في مجال التنمية (الوزارات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والشركاء التقنيون والماليون). وتعدّ تعبئة لجنة التوجيه والرصد واللجنة التقنية في حد ذاتها صعوبة لوجستية ومالية. وتتلقى هاتان الهيئتان مساعدة من منظومة الأمم المتحدة، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تنسيق الدعم المقدم من الشركاء التقنيين والماليين.

عملية التشاور بشأن أهداف التنمية المستدامة وتحديد أولوياتها

في أعقاب الرسالة الشفوية الموجهة إلى الحكومة في حزيران/يونيه ٢٠١٥، نُظمت عدة لقاءات من أجل ضمان التواصل الفعال بشأن أهداف التنمية المستدامة وزيادة تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني.

وتمكنت مدغشقر، بفضل المشاورات المعقودة على المستويات الدولي والوطني والإقليمي والمحلي، من تحديد موقفها بشأن أهداف التنمية المستدامة بغية تحقيق مشاركة الممثلين الوطنيين بنجاح في المناقشات والحوارات والمفاوضات التي ستعقد في المستقبل.

فعلى سبيل المثال، تمخضت مشاورة وطنية عقدت في شباط/فبراير ٢٠١٥ بشأن أهداف البلد ضمن إطار المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عن إعلان مدغشقر سياسات عامة في هذا الصدد.

المشاورات الوطنية

عقدت الحكومة حلقة عملها الاستشارية الوطنية الأولى بشأن أهداف التنمية المستدامة خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٥ في أنتاناناريفو. ومكنت هذه المشاورات الهامة من تقييم الروابط بين أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية الوطنية، وتحديد المؤشرات الإحصائية وآلية لرصد الأهداف وتقييمها في سياق الحالة السائدة في مدغشقر، وعرض خريطة طريق للعملية في مدغشقر.

وفيما يتعلق بتنفيذ خريطة الطريق لعملية أهداف التنمية المستدامة، عُقدت في الفترة من ٦ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦ مشاورة وطنية ثانية بشأن ترتيب الأهداف حسب الأولوية وإدماجها في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية، وذلك تحت قيادة الحكومة بواسطة وزارة الاقتصاد والتخطيط، وبدعم من منظومة الأمم المتحدة (مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مدغشقر ومركز الخدمات الإقليمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أديس أبابا). وتضمن جدول الأعمال حلقة دراسية لتدريب/بناء قدرات الجهات الفاعلة

الإئتمانية الرئيسية (الإدارات الوزارية، ومنظمات القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، وممثلو الشباب، والمنظمات غير الحكومية، والوكالات الإئتمانية، والشركاء التقنيون والماليون) بشأن أدوات تحديد الأولويات فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة وإدماجها في الاستراتيجيات والسياسات الإئتمانية. أما المشاورة الثانية فقد مكنت الخبراء من مختلف الوزارات القطاعية وممثلي مؤسسات الدولة الأخرى من تقييم مدى إدراج الأهداف في خطة التنمية الوطنية، ومنح الأولوية للأهداف التي سيكون لها أثر تسريع الجهود المبذولة في مدغشقر، والتركيز على ٤٧ غاية خلال هذه المرحلة الأولى. وخلاصة القول أن تحديد الأولويات سيتيح توجيه الموارد المالية والبشرية والتقنية بطريقة أفضل نحو عدد صغير من غايات أهداف التنمية المستدامة التي تمثل الحد الأدنى من النتائج المتوقعة في مدغشقر بحلول عام ٢٠٣٠.

المشاورات الإقليمية والمحلية

خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦، عُقدت على الصعيدين الإقليمي والمحلي مشاورات في أربع من مناطق مدغشقر البالغ عددها ٢٢ منطقة (مينابي، وإيتاسي، وأموروني مانيا، وديانا). وساعدت هذه المشاورات على زيادة وعي الجهات الفاعلة الإئتمانية بالتحديات والآثار المترتبة على أهداف التنمية المستدامة بالنسبة لتنمية المناطق والمجتمعات المحلية، ونشر المعلومات عن مضمون خطة عام ٢٠٣٠، لا سيما بشأن عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وجمع تعليقات الجهات الفاعلة الإئتمانية فيما يتعلق بأولوياتها من بين مختلف الغايات المحددة.

وستساهم نتائج هذه المشاورات ونتائج المشاورات القطاعية والمواضيعية التي ستجرى مستقبلاً في إطار خريطة طريق أهداف التنمية المستدامة في تكملة هذا العمل بشأن تحديد الأولويات وستكفل أخذ الأهداف في الحسبان عند تحديث خطة التنمية الوطنية والاستراتيجيات القطاعية.

تعبئة الموارد

استناداً إلى الدروس المستفادة من العقبات التي تعترض تنفيذ الأهداف الإئتمانية للألفية، شاركت الحكومة في الاجتماعات الرفيعة المستوى المعنية بتمويل التنمية، بما في ذلك الاجتماع الذي عقد في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٥. وفي أعقاب هذه الاجتماعات وتبادل الخبرات، واصلت الحكومة مناقشتها وبدأت إصلاح إدارة المالية العامة، بدعم من صندوق النقد الدولي وغيره من الشركاء التقنيين والماليين. ويساعد هذا البرنامج البلد على

تهيئة المجال الذي يحتاج إليه لتخصيص مزيد من الموارد لاحتياجاتها التشغيلية الأشد إلحاحاً: أي في مجالات التعليم والرعاية الصحية والهياكل الأساسية. وتلتزم الحكومة بمواصلة الجهود لتعبئة الإيرادات من خلال اتخاذ تدابير ترمي إلى تثبيط الاحتيال الجمركي وتحسين إدارة النفقات العامة. ويشكل ذلك جزءاً من استراتيجية لتعبئة الموارد المحلية والخارجية من القطاعين العام والخاص. وبفضل التقدم الذي أحرزته الحكومة في إصلاحاتها، تم التوصل إلى اتفاق شامل بشأن الدعم المقدم من صندوق النقد الدولي في شكل ترتيب تسهيل ائتماني ممدد على ثلاث سنوات. ولذلك، ستكون الحكومة في أفضل وضع ممكن للتحضير لمؤتمر المستثمرين والمأخين المقرر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، عقب اجتماع الفريق الاستشاري المعني بالتنمية في مدغشقر، الذي عُقد في بيو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ أثناء الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بدعم من مجموعة البنك الدولي ومنظومة الأمم المتحدة.

ويهدف المؤتمر أساساً إلى تعبئة تمويل سيمكّل جهود تعبئة الموارد المحلية دعماً لبرنامج التنمية المستدامة في مدغشقر، بما في ذلك خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩.

وفي هذا السياق، فإن الحكومة بصدد إعداد استراتيجية متوسطة الأجل لتعبئة الموارد المحلية.

آلية رصد أهداف التنمية المستدامة وتقييمها

إن الإحصاءات من الميادين التي تتطلب قدراً كبيراً من التطوير من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لا سيما على صعيد آلية الرصد والتقييم لغايات أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها. وتحقيقاً لذلك، قامت وزارة الاقتصاد والتخطيط والمعهد الوطني للإحصاء باستكمال الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية بدعم من منظومة الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. وتحدد هذه الاستراتيجية الإحصائية الرئيسية التي يتعين إعدادها بصورة منتظمة في الزمن الحقيقي ووفقاً لشروط النوعية اللازمة لضمان التخطيط الجيد، وبخاصة فعالية رصد نتائج عملية التنمية، بما في ذلك الغايات ذات الأولوية من أهداف التنمية المستدامة على المستويات الوطني والقطاعي والإقليمي.

وتنص خطة العمل الواردة في الاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية على إنشاء نظام إحصائي وطني قوي يتسم بالشفافية والكفاءة ويكون قادراً على توفير بيانات موثوقة ومتسقة ومنسقة ومستكملة في الوقت المناسب. والهدف هو إيجاد نظام لرصد وتقييم

أهداف التنمية المستدامة، يندمج في النظام الوطني للرصد والتقييم وفي عملية برمجة الميزانية (إطار الميزانية المتوسطة الأجل)، وكذلك إجراء تحقيقات لتحديد خط أساس لأهداف التنمية المستدامة استناداً إلى مؤشرات مرتبة حسب الأولوية، يمكن قياسها وتراعي الموارد المتاحة للبلد. وجاءت نتائج المناقشة بشأن المعهد الوطني للإحصاء، التي نظمتها وزارة الاقتصاد والتخطيط، لتؤكد هذه المبادئ التوجيهية.

الدروس الأولى المستفادة من عملية أهداف التنمية المستدامة

التحديات

”الوثائق الإطارية“ للسياسة الإنمائية الوطنية تتزامن وتتسق مع أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، تتمثل متطلبات وشروط النجاح في ما يلي:

- تولي زمام الأمور والالتزام القوي من جانب جميع الهيئات على مختلف المستويات
- زيادة التعاون القطاعي بين الوزارات في تنفيذ السياسات والاستراتيجيات القطاعية لتحقيق الغايات ذات الأولوية من أهداف التنمية المستدامة
- القيادة القوية من جانب مكتب رئيس الوزراء
- مواصلة الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد
- إنشاء هيكل يكون بمثابة حلقة وصل للتنفيذ تحت إشراف لجنة التوجيه والرصد وبدعم من اللجنة التقنية.
- إن تحويل العالم بناء على مبدأ عدم تخلي الركب عن أي أحد يستلزم أيضاً تعزيز القدرات التقنية والمؤسسية لمختلف الجهات المعنية، لا سيما في القطاع العام من خلال دوره كميسر، والقطاع الخاص من خلال دوره كمحرك للتنمية – وسيقتضي ذلك على وجه الخصوص ما يلي:
- النظر في جعل القطاع الخاص جهة من الجهات الفاعلة الرئيسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فخطة التنمية الجديدة تتطلب من قطاع الأعمال إنتاج الثروة وأخذ كل من الجوانب البيئية والاجتماعية بعين الاعتبار
- تيسير الحوار بين القطاعين العام والخاص من أجل تحسين بيئة الأعمال التجارية واستعادة الثقة المتبادلة التي تكفل التنمية المستدامة
- إنشاء وتشغيل نظام فعال للمعلومات

- تدريب الفنيين من مختلف القطاعات
- مواصلة تحسين تمثيل منظمات المجتمع المدني
- تحقيق المستوى الأمثل لتدفقات التمويل الموجهة إلى المساعدة الإنمائية المحددة الهدف التي تتكيف مع سياق البلد واحتياجاته فيما يتعلق بالقضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة، وإيجاد فرص العمل للشباب والنساء، والحصول على خدمات الصحة والتعليم، وحماية البيئة.

الفرص والممارسات الجيدة

تحسين كفاءة المساعدة الإنمائية الرسمية: يتيح الاتفاق المبرم من حيث المبدأ بين السلطات الملغاشية والشركاء التقنيين والماليين، بما في ذلك صندوق النقد الدولي، بشأن برنامج لتحقيق نمو شامل للجميع ضمن إطار خطة التنمية الوطنية إمكانيات حقيقية لإحراز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن يزداد تحفيز الاستثمار الخاص وتحسن فرص تعبئة الموارد المحلية وتنسيق الدعم المقدم من الشركاء التقنيين والماليين. ويعدّ تحسين فعالية المعونة من غايات الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة ويشكل ممارسة جيدة لسببين على الأقل هما أن: (أ) إسهام تعزيز فعالية التعاون في تنشيط الشراكة العالمية؛ و (ب) أهمية الرصد والاستعراض بشكل منهجي على جميع المستويات لتعزيز الشفافية والمساءلة والنتائج في الميدان.

مواءمة إطار الميزانية المتوسطة الأجل مع الخطة الإنمائية الوطنية - ستجري اعتباراً من عام ٢٠١٧ مواءمة الميزانية مع الخطة الإنمائية الوطنية، وستكون الجهود الرامية إلى إعطاء الأولوية للسياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بغايات أهداف التنمية المستدامة في إطار الميزانية المتوسطة الأجل استمراراً لمنطقها لتلك العملية.

ومع ذلك، تظل هناك حاجة إلى إدخال تحسينات من أجل النهوض بتنسيق المساعدة الإنمائية ومواءمتها في مدغشقر.

آفاق المستقبل

ستمكن نتائج المشاورات التي عقدتها الحكومة على الصعيد الوطني والقطاعي والإقليمي، بدعم من الشركاء التقنيين والماليين، الحكومة من تحديث خريطة الطريق التي وضعتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في تموز/يوليه ٢٠١٦، وكفالة إدراج الغايات ذات الأولوية في أهداف التنمية المستدامة.

وستجري مشاورات مواضيعية وقطاعية اعتباراً من تموز/يوليه ٢٠١٦ بهدف مواصلة تنقيح النتائج الأولية لعملية تحديد الأولويات مع خبراء القطاعات لتصدق عليها الوزارات القطاعية وحكومة مدغشقر. والهدف من ذلك هو وضع مجموعة من الغايات ذات الأولوية في أهداف التنمية المستدامة تُعتمد على أعلى المستويات السياسية في مدغشقر، وتتواءم مع الخطة الإنمائية الوطنية والاستراتيجية الوطنية للتنمية الإحصائية، مما يضمن التزام البلد التزاماً سياسياً قوياً بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

التوقعات المتعلقة بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦

خلال الاستعراض الوطني الطوعي، تود مدغشقر أن تطلع البلدان الأخرى على نتائج عملياتها المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وتستفيد من تجاربها وتوصياتها ومن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة من أجل اتخاذ الخطوات التالية في تنفيذ خريطة طريقها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية الوطنية.

المجالات ذات الأولوية التي من المحتمل أن تحتاج فيها مدغشقر إلى الدعم من حيث التمويل وبناء القدرات والتكنولوجيا والشراقات، معروضة في شكل إجراءات ذات أولوية ثم في شكل أسئلة.

توسيع وتعزيز أنشطة الدعوة من أجل إدراج أهداف التنمية المستدامة في جدول الأعمال السياسي للحكومة المركزية والإقليمية على مدى فترة من الزمن تتجاوز فترة الولاية السياسية الراهنة

ويجري تطوير القدرة على الإلمام بزماء العملية على الصعيد المحلي ومواءمتها عن طريق اتصالات شاملة مطولة لتعبئة جميع الجهات المعنية في البلد. وينبغي تقديم الدعم المالي والمنهجي للأنشطة المضطلع بها على المستوى الإقليمي. ويثير ذلك سؤالين:

- كيف يمكن لمدغشقر تطوير قيادة مشتركة بين الإدارات الوزارية والحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة السياسية؟
- كيف يمكن وضع خطة اتصالات تكفل الشمولية، دون أن تصبح سلسلة من حلقات العمل العقيمة التي لا تحدث أي أثر حقيقي على حياة الناس؟

تمويل خطط الاستثمار

على الصعيد الوطني، يجري التحضير لمؤتمر للمستثمرين والمائنين من أجل تمويل برامج الاستثمار ذات الأولوية الواردة في خطة التنمية الوطنية. وعلى الصعيد الدولي، تود

مدغشقر أن يتحقق إنشاء منتدى عالمي بشكل نهائي لسد الفجوة في البنية التحتية. ويثير ذلك سؤالين:

- كيف يمكن تطوير التعاون الدولي في المسائل الضريبية لتعزيز الموارد المحلية؟
 - كيف يمكن ضمان احترام الشراكات الوطنية والدولية؟
- تحسين الإطار المؤسسي من أجل إدارة التنمية المستدامة على نحو أفضل
- يجب تكملة هذه الآلية بهيكل أو مؤسسة تكون همزة وصل قوية، تتمتع بما يلزم من الخبرة والسلطة لمساءلة الجهات الإنمائية الفاعلة التي لا تحترم القواعد السارية:
- كيف يمكن تحسين الفعالية والكفاءة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني بتعزيز نظام إدارة التنمية المستدامة؟
 - ما هي السبل الكفيلة بتعزيز قدرات المعهد الوطني للإحصاءات وغيره من الجهات التي تنتج البيانات الإحصائية لضمان الفعالية في رصد مؤشرات التنمية المستدامة وتقييمها؟

الممارسات الجيدة التي تتبعها البلدان الأخرى

تطلب مدغشقر معلومات عن الممارسات الجيدة من البلدان الأخرى بشأن المسائل التالية:

- كيف يمكن تحسين تنسيق ومواءمة الإجراءات التي يستخدمها شركاؤنا الفنيون والماليون؟
- كيف يمكن تحقيق التكامل بين مختلف خطط التنمية المستدامة الإقليمية مثل تلك التي وضعتها لجنة المحيط الهندي، والمنظمة الدولية للفرانكفونية وغيرها من المنظمات الإقليمية؟
- كيف يمكن كفالة تنفيذ تدابير شاملة لدعم أهداف التنمية المستدامة؟

استنتاجات

بدأت مدغشقر منذ وقت ليس ببعيد عملية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومع ذلك، يقود تحليل التقدم المحرز إلى الاستنتاجات التالية.

مدغشقر هي موطن لعدد من بؤر التنوع البيولوجي العالمي، وقد أحرزت تقدما ملحوظا على الرغم من عدم تحقيقها الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية. ويتعين استمرار دعم التقدم المحرز لضمان استغلال الموارد الطبيعية على نحو يتيح أساسا حقيقيا للتنمية المستدامة والدائمة.

ومن المسلم به في السياسة العامة للدولة وخطة التنمية الوطنية أن التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي لا يمكن أن يتحققا بدون الحد من عدم المساواة والفقر. وتساهم الجهود المتواصلة الرامية إلى تنفيذ مختلف أحكام خطة التنمية الوطنية الهادفة إلى امتلاك زمام أهداف التنمية المستدامة في الحد من عدم المساواة، وينبغي أن تحظى بدعم المجتمع الدولي.

وتعتبر مدغشقر متخلفة عن الركب في معالجة المسائل المتعلقة بالفقر والتغذية. فثمة حاجة ماسة إلى إعادة النظر في الطريقة التي تتبعها مدغشقر في ترتيب الأولويات المتعلقة بتدابير الحد من الفقر لتلبية احتياجاتها الخاصة، لا سيما في قطاعي الزراعة والبيئة.

وكما هو الحال في أقل البلدان نموا، يقاس الأداء "النسي" على أساس رأس المال البشري^(٨). وقد جعلت الأهداف الإنمائية للألفية "تحقيق الأهداف قريب المنال"^(٩). وتستدعي هذه الحالة تجديد التركيز على دعم القطاعين ذوي الأولوية: الصحة^(١٠) والتعليم^(١١).

وهناك حاجة إلى مؤسسة قوية قادرة على توجيه الجهود الإنمائية في اتجاه أهداف التنمية المستدامة وتحويل السياسات إلى عمل متماسك ومنسق له أثر ملموس على ظروف حياة الأسر المعيشية.

ويتعين تعبئة المجتمع الدولي والقطاع الخاص من أجل بذل جهود متواصلة لمساعدة مدغشقر في مواجهة التحديات الراهنة والمقبلة وفي إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق أهداف

(٨) مقارنة بالبلدان النامية. Matthieu Boussichas and Vincent Nossek, "Etat des lieux statistique des ODD dans les PMA et les autres pays vulnérables", FERDI, 2015, p. 3.

(٩) ولا سيما إذا أخذت في الاعتبار الاتجاهات السائدة قبل الأزمة السياسية التي حدثت في عام ٢٠٠٩.

(١٠) لا سيما فيما يتعلق بمعدل وفيات الرضع والأطفال (استمرار الاتجاه التنازلي) وتحسين الأطفال ضد الحصبة (تحسن كبير في تغطية التحصين) ووفيات الأمهات والظروف المحيطة بالولادة وتغطية الرعاية السابقة للولادة. *Rapport de suivi des OMD, 2007, Madagascar*, pp. 42 and 44.

(١١) التطورات الإيجابية في إمكانية الحصول على التعليم الابتدائي. *Rapport de suivi des OMD, 2007, Madagascar*, p. 26.

التنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق ببناء السلام والاستقرار السياسي، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، والقضاء على الفقر المدقع والحد من عدم المساواة، وإيجاد فرص عمل للشباب والنساء، والحصول على الخدمات في مجالي الصحة والتعليم وحماية البيئة.

المغرب

[الأصل: بالفرنسية]

مقدمة

هذا العرض هو نتيجة مشاورات وطنية معقودة في الرباط في الفترة من ٣ إلى ٥ أيار/مايو ٢٠١٦، دخل خلالها العديد من الإدارات الوزارية والجهات الفاعلة المعنية في نقاش وطني بشأن الاستراتيجيات الوطنية والسياسات الإنمائية العامة. وهذه المشاورات هي أداة لامتلاك زمام أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني.

ويركز العرض على مجالين هما مجال العمل الرئيسي المتعلق بتنفيذ الخطة الجديدة، وتعزيز دمج أهداف التنمية المستدامة في السياسات الوطنية للتنمية المستدامة.

السياق

إن أهداف وغايات التنمية المستدامة الـ ١٧ المدرجة في خطة عام ٢٠٣٠، التي تتميز بأنها غير قابلة للتجزئة ومتكاملة ومتراصة وذات طابع عالمي، تتوخى الموازنة بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

وسوف تؤدي أهداف التنمية المستدامة دورا هاما في السياسات الإنمائية في المغرب على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة.

وقد تمكن المغرب من الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، حيث نفذها جميعا تقريبا.

وأجريت مشاورات وطنية في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ بشأن توقعات ما بعد عام ٢٠١٥. بمبادرة من وزارة الشؤون الخارجية وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

المشاوورات الوطنية الرامية إلى وضع خطة عام ٢٠٣٠ في سياقها
كان الهدف من المشاوورات الوطنية تحديد الأولويات الوطنية وصياغتها في إطار
أهداف التنمية المستدامة بغية تكييف هذه الأهداف مع السياق الوطني.
واتخذت المشاوورات نهجا تشاركيا لا يقتصر على الإدارات الوزارية والأجهزة العامة
فحسب، وإنما يشمل أيضا الحكومات المحلية والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة.
وعكست المشاوورات التزاما رفيع المستوى من جانب الحكومة والبرلمان بمشاركة
المغرب في استراتيجية تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وعُقدت حلقات نقاش بشأن المكونات الأربعة لخطة عام ٢٠٣٠ وهي: الناس
وكوكب الأرض والسلام والشاركة. وقُدمت عروض أعدتها وكالات منظومة الأمم المتحدة
(اليونسكو، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة
الإثنائي) وخصص يوم واحد لممثلي المجتمع المدني والحكومات المحلية. ونُظمت جلسة موازية
للأطفال، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

وكشفت المشاوورات الوطنية أن الاستراتيجيات القطاعية في المغرب تشمل بالفعل
العديد من الأهداف والغايات الواردة في خطة عام ٢٠٣٠.

أركان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

الركن ١: توسيع نطاق تولى زمام أهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي

- إجراء مشاوورات مع جميع الجهات صاحبة المصلحة (الحكومة والمواطنون والمجتمع
المدني والقطاع الخاص) وإشراكها في تحديد الأولويات الوطنية وتنفيذ أهداف التنمية
المستدامة.

- إضفاء طابع لامركزي على السياسات العامة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

- بناء قدرات موظفي الهيئات الحكومية والسلطات المحلية من أجل تنفيذ أهداف
التنمية المستدامة.

الركن ٢: الموازنة بين أهداف التنمية المستدامة والأولويات الوطنية

في المغرب، يجري تنفيذ أهداف التنمية المستدامة استنادا إلى الإطار المرجعي
الاقتصادي والاجتماعي المكرس في دستور عام ٢٠١١ وفي السياق الجديد للهيكلية الإقليمية

المتقدمة والإصلاحات المضطلع بها منذ عام ٢٠٠٠، التي تستند إلى الإدارة الديمقراطية للسياسة العامة.

وسيتعين تحليل الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية بغية إجراء مواءمة استراتيجية بين أهداف التنمية المستدامة وهذه الاستراتيجيات بحيث تعكس الأولويات الوطنية. وسيتعين دمج الاستدامة في صلب النموذج الاقتصادي الوطني، وتبسيط الضوء على أوجه الترابط والتآزر.

الركن ٣: إدارة تنسيق السياسات العامة

اعتماد نهج قطاعي يعزز التكامل والاتساق بين السياسات الإنمائية القطاعية.

تركز أهداف التنمية المستدامة على النهج المتعددة الأبعاد والشراقات بين أصحاب المصلحة المتعددين التي تتطلب اتخاذ الإجراءات التالية: دمج الخيار الإنمائي الذي اعتمده المغرب قبل وقت طويل وتعزيز الاتساق والتقارب؛ وتعزيز آليات التنسيق بين السلطات المختلفة؛ وبذل الجهود الرامية إلى الاستفادة من المكاسب التي تحققت من خلال أدوات التخطيط والتنبؤ التي أعدها المندوبية السامية للتخطيط.

الركن ٤: نظام المعلومات الإحصائية

تكسسي المؤشرات أهمية بالغة في رصد التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد وضعت اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة ٢٢٩ مؤشرا لهذا الغرض.

والنظام الإحصائي الوطني قادر على رصد المؤشرات بطريقة وثيقة الصلة بالأهداف.

وينبغي عرض المؤشرات على نحو مبسط حتى يفهمها المواطنون وتلقفها وسائط الإعلام.

وينبغي عند وضع المؤشرات أخذ مسألة قابليتها للمقارنة على الصعيد الدولي في الحسبان.

الركن ٥: رصد وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

يمكن أن يؤثر انعدام الرصد المنتظم للسياسات العامة على مصداقيتها.

ويمكن أن يساهم الرصد والتقييم في درء أو تقويم آثار القيود المالية أو المؤسسية التي

لم تفهم بما فيه الكفاية.

والهدف هو تعزيز آلية الرصد والتقييم المنشأة لأغراض تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تحسين الاتساق والتقارب بين السياسات العامة. وامتلاك أداة للنمذجة التقنية لدراسة اتساق السياسات العامة وتطورها خلال الفترة الممتدة حتى عام ٢٠٣٠.

الركن ٦: التمويل

يعتبر التمويل جانبا هاما في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وقد بلغ النموذج القائم حصريا على المساعدة الإنمائية الرسمية قصاراها، بالنظر إلى أن المعونة المصروفة حتى الآن لن تغطي احتياجات تمويل أهداف التنمية المستدامة، وأن هناك حاجة إلى الانفتاح على مصادر أخرى مثل القطاع الخاص والتمويل المبتكر والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وسوف ينطلق المغرب في رحلة البناء من تجاربه الناجحة مع الشراكات بين القطاعين العام والخاص المستخدمة في سياق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتعبئة الموارد المحلية والأجنبية.

الخطوات المقبلة

- سيتعين تنقيح عملية المشاورة الوطنية في المستقبل، بما في ذلك ما يتعلق بتعزيز الحوار مع جميع الجهات صاحبة المصلحة.
- وسيجري تقييم على مدى عامين، تليه تقارير دورية عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

النرويج

[الأصل: بالإنكليزية]

خطة عام ٢٠٣٠: خريطة طريق للعمل الوطني والشراكة العالمية

تعتبر النرويج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بما تتضمنه من أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ خريطة طريق عالمية تحويلية لجهودنا الوطنية والدولية الرامية إلى القضاء على الفقر المدقع مع حماية حدود تحمّل الكوكب وتعزيز الازدهار والسلام والعدل في الوقت نفسه؛ فهي خطة عالمية يمكن بل يجب أن تساهم فيها جميع البلدان وجميع الجهات المعنية.

وفي ظل وجود خطة عمل أديس أبابا، التي اعتمدت في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، سوف تكون أهداف التنمية المستدامة محركا قويا للعمل على صعيد السياسات الوطنية والتعاون الدولي والشراكات التعاونية.

وستعمل النرويج على متابعة خطة عام ٢٠٣٠، على الصعيدين الوطني والدولي، وبالتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى. وقد ساهمت عملية إعداد استعراض النرويج الوطني الطوعي الأولي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، في حد ذاتها، في زيادة الوعي السياسي والعام بأهداف التنمية المستدامة في النرويج. وسبق أن اتخذت الحكومة خطوات هامة للتعرف على التحديات وإدماج تقارير أهداف التنمية المستدامة في وثائق الميزانية السنوية. ويشترك رئيس الوزراء أيضا على الصعيد الدولي مع رئيس غانا في رئاسة فريق الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالدعوة لأهداف التنمية المستدامة. ويبدأ هذا الاستعراض بموجز للسماة الرئيسية للمتابعة والاستعراض الأوليين لخطة عام ٢٠٣٠ اللذين اضطلعت بهما النرويج على الصعيد الوطني. وترد تفاصيل المتابعة الوطنية والدولية في باب السياسات تحت عنوان "الأهداف والغايات". ويبرز هذا الموجز السياسات والشراكات والممارسات التي ترى النرويج أنها يمكن أن تكون ذات أهمية خاصة لأعضاء الأمم المتحدة والجهات صاحبة المصلحة على نطاق أوسع.

التحديات على الصعيد الوطني

تبين تقارير الأمم المتحدة وعدد من المؤشرات الدولية أن النرويج تحتل مرتبة عالية من حيث التنفيذ العالمي لأهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، من الواضح أن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ سوف يمثل تحديا للنرويج أيضا. وقد حددت الحكومة عددا من الغايات التي تشكل تحديات خاصة للمتابعة المحلية في النرويج. وتتعلق هذه التحديات بعدد من أهداف التنمية المستدامة والأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة - الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ومن بين الغايات التي من المحتمل أن تظل محور الاهتمام السياسي وعملية وضع السياسات تلك التي تتعلق بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والصحة، والتعليم، والمساواة، والعمالة، والهجرة. وتمنح الحكومة الأولوية لكفالة التعليم الجيد وإيجاد فرص العمل، ولا سيما للشباب والأشخاص المعرضين للتهميش. ويشكل هذا إسهاما هاما في تحقيق رؤية خطة عام ٢٠٣٠ المتمثلة في عدم تخلي الركب عن أي أحد. وتشمل التحديات التي تم تحديدها على الصعيد الوطني ما يلي:

- الحد من الأمراض غير المعدية وتعزيز الصحة العقلية

- زيادة معدلات إتمام مرحلة التعليم الثانوي
- القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات
- تخفيض نسبة الشباب غير المنخرطين في العمل أو التعليم أو التدريب
- ضمان هياكل أساسية مستدامة
- مواصلة تحقيق نمو الدخل لنسبة ٤٠ في المائة من السكان، التي تشكل شريحة الدخل الدنيا، بمعدل أعلى من المتوسط الوطني
- تحسين نوعية الهواء في المناطق الحضرية
- خفض النفايات الغذائية بمقدار النصف والحد من توليد النفايات
- الحد من أثر الأنواع الغريبة المغيرة
- الحد من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات ومكافحة الجريمة المنظمة
- أما بالنسبة لمجال تغير المناخ بالغ الأهمية، ستشكل المتابعة الوطنية لاتفاق باريس الأساس الرئيسي للإجراءات اللازمة للوفاء بهدف التنمية المستدامة ١٣. وتلتزم النرويج بخفض الانبعاثات بنسبة لا تقل عن ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، مقارنة بنسبة خفضها في عام ١٩٩٠. وتشارك النرويج في حوار بشأن الوفاء المشترك بالتزامها بخطة عام ٢٠٣٠ مع الاتحاد الأوروبي.

المشاركة الوطنية وتولي زمام العملية على الصعيد المحلي

تعتبر النرويج عملية اتخاذ القرار التي تتم بطريقة تشاركية وتمثيلية لا تستثني أحدا عاملا أساسيا في إيجاد مجتمع يؤدي دوره على نحو فعال. فالمشاركة أمر حيوي لضمان الملكية تولى زمام العملية على الصعيد المحلي على نحو يكفل الفعالية والشفافية في متابعة أهداف التنمية المستدامة.

وفي الوقت الحاضر، فإن ٤٠ في المائة من أعضاء الستورتينغ (البرلمان النرويجي) من النساء. وقد ناقش الستورتينغ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة عدة مرات، كان آخرها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. ولكي تحصل الحكومة على الولاية التي تحتاجها للاضطلاع بسياساتها، لا بد لها من موافقة البرلمان على ميزانية الدولة والميزانية الوطنية السنويتين، وهما وثيقتان سياسيتان رئيسيتان في النظام الديمقراطي النرويجي. وبعد اعتماد أهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، وضعت الحكومة خطة مرتبطة

بعملية الميزانية لمتابعة أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني في النرويج. ويعهد بمسؤولية تنفيذ كل هدف من أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ إلى وزارة معينة بالتنسيق تتولى إجراء مشاورات مع الوزارات الأخرى المعنية بمتابعة مختلف الغايات المحددة في إطار الهدف المعني. وتقوم كل وزارة بالإبلاغ عن حالة متابعة الهدف المنوط بها في ميزانيتها المقترحة. وتقوم وزارة المالية بعد ذلك بتلخيص النقاط الرئيسية الواردة في الكتاب الأبيض للميزانية الوطنية، الذي يقدم إلى الستورتينغ سنوياً، إلى جانب ميزانية الدولة. وهذا يكفل ترسيخ عملية إبلاغ الستورتينغ سنوياً عن متابعة أهداف التنمية المستدامة.

وسيتّم إشراك جمعية الشعوب الأصلية، ساميديغي (برلمان شعب السامي)، من خلال الحوار مع الوزارات المختصة وآليات التشاور الرسمية. وستستفيد الحكومة أيضاً من الآليات القائمة من أجل التعاون مع السلطات المحلية والإقليمية. ويمثل الحوار والشراكات مع الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية والأوساط الأكاديمية، سمة دائمة من سمات النظام السياسي والديمقراطي النرويجي في جميع مجالات السياسات ذات الصلة. وستواصل الحكومة الاستفادة من المشاورات مع الجهات صاحبة المصلحة في عملية متابعة أهداف التنمية المستدامة. وسيكون التعاون مع القطاع الخاص وقطاع الأعمال التجارية هاماً في الاضطلاع بعدة أمور، بما في ذلك الارتقاء بجهود التنفيذ والتمويل بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. وفيما يتعلق بنشر المعارف عن أهداف التنمية المستدامة، أصدرت وزارة التعليم توصية قيمة بإدراج هذه الأهداف كجزء من المناهج الدراسية في المدارس.

الالتزام بالتضامن الدولي من أجل القضاء على الفقر وحماية حدود تحمّل الكوكب للنرويج تاريخ طويل من التضامن مع البلدان النامية والبلدان المعرضة للخطر، بوسائل من بينها تقديم الدعم للأمم المتحدة وتحقيق الهدف المتمثل في تخصيص ما لا يقل عن ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وما زال التزام النرويج بالعمل من أجل القضاء على الفقر وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، التي تمثل في الوقت الراهن حوالي ١ في المائة من الدخل القومي الإجمالي، يتمتع بدعم سياسي وشعبي واسع النطاق. ويناقش هذا الاستعراض متابعة النرويج لأهداف التنمية المستدامة على الصعيد الدولي والشراكة العالمية المنصوص عليها في الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة.

ويتطلب التنفيذ الفعال أيضاً تمويلاً في شكل تعبئة الموارد المحلية وتحصيل الضرائب، فضلاً عن الاستثمارات التجارية واستثمارات القطاع الخاص. وستواصل النرويج تعزيز نقل

التكنولوجيا والمعارف؛ والتجارة المفتوحة والوصول إلى الأسواق؛ وبناء القدرات من أجل ضمان الفعالية والمساءلة في مؤسسات الحوكمة واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان.

وتعتبر المساواة بين الجنسين ومراعاة حقوق النساء والفتيات، وإمكانية حصول الجميع على التعليم والرعاية الصحية، واتباع نهج قائم على حقوق الإنسان عوامل بالغة الأهمية للحد من الفقر المدقع وتحقيق تكافؤ الفرص للجميع، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية والفئات المهمشة. وهذه السياسات ضرورية إذا أردنا "ألا يتخلى الراكب عن أي أحد" في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ومن أمثلة الأولويات والشراكات النرويجية في هذه المجالات ما يلي:

- زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للتعليم، مع التركيز بوجه خاص على تعليم الفتيات، والتعليم في حالات الطوارئ وجودة التعليم
- الحفاظ على مستوى عال من الاستثمارات في مجال الصحة العالمية، ولا سيما الجهود الرامية إلى تحسين صحة الأم والحد من وفيات الأطفال
- العمل في إطار الشراكات، بما في ذلك إقامة شراكات مع القطاع الخاص؛ وفي إطار حركة "كل امرأة كل طفل"؛ والتحالف العالمي للقاحات والتحصين؛ و الشراكة العالمية من أجل التعليم
- الانخراط في شراكات في إطار الأمم المتحدة، والبنك الدولي والمنظمات الأخرى من أجل تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهو أمر حاسم لتحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي
- ومن المجالات ذات الأولوية بالنسبة للنرويج الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه. ويعتبر إدماج الشواغل المناخية والبيئية في جميع جهودنا الرامية إلى متابعة أهداف التنمية المستدامة أمراً أساسياً لتحقيق نتائج دائمة في مجال التنمية المستدامة.

وتعتبر مسألة الاستخدام المسؤول للمحيطات والبيئات البحرية من المسائل الملحة للغاية. وهي تكتسي أهمية بالنسبة للنرويج والدول الساحلية الأخرى، التي تعتمد سبل كسب العيش والرفاه فيها على البحر. فعندما تكون المحيطات والبحار نظيفة فإنها تمثل مصدر خير للبشرية ككل، كما أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالجهود الرامية إلى معالجة تغير المناخ والحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عن طريق تفعيل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس. فسلامة المحيطات هي مفتاح "الاقتصاد الأزرق". وتعتبر

مصادر الأسماك مصدرا متنابيا للتغذية والأمن الغذائي على الصعيد العالمي، بينما تكتسي طرق الشحن التجارية أهمية حيوية بالنسبة للتجارة العالمية، ومن ثم النمو الاقتصادي. وقد وضعت النرويج خططا متكاملة للإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية في مناطقها البحرية. وفي أيار/مايو ٢٠١٦، اعتمد الستورتنينغ خطة عمل نرويجية للتنوع البيولوجي تهدف إلى تحقيق أهداف آيشي للتنوع البيولوجي، وناقش ورقة بيضاء جديدة من أجل تأمين توفير إمدادات الطاقة على درجة من الكفاءة والرفق بالمناخ. وستواصل النرويج تقاسم خبراتها ومساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية لإدارة الموارد البحرية وغيرها من الموارد الطبيعية وحمايتها، بما في ذلك مصائد الأسماك، والغابات، والطاقة. ويجب أن يكون الهدف هو تعزيز الرفاه الوطني، فضلا عن النهوض بالمنافع العامة العالمية. ولاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاقات الأخرى الرامية إلى تحقيق إدارة مسؤولة وحسنة التنظيم للموارد البحرية أهمية أساسية في هذا الصدد. ومن الأمثلة على الأولويات والشراكات النرويجية في هذه المجالات ما يلي:

- العمل مع الشركاء من بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا في الجهود الرامية إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية.
- دعم التمويل المتعلق بالمناخ لفائدة الدول الضعيفة، بما فيها أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، عن طريق آليات متعددة الأطراف مثل صندوق المناخ الأخضر، الذي تعدّ النرويج أحد مانحيه الرئيسيين.
- تقديم الدعم لتعزيز الطاقة المتجددة في البلدان الأفريقية والآسيوية، وتبادل الخبرات في إدارة الموارد النفطية، وهو قطاع تقوم النرويج فيه بدور المصدر الرئيسي.
- الحد من الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، كجزء من الإدارة المستدامة للأرصدة السمكية، بما في ذلك التعاون مع الاتحاد الروسي في بحر بارنتس.
- مضاعفة الجهود الرامية إلى الحد من النفايات البلاستيكية البحرية والدائن البالغة الصغر، بطرق تشمل مبادرة متخذة في جمعية الأمم المتحدة للبيئة، والعمل مع الولايات المتحدة الأمريكية وجهات أخرى من أجل إنجاح عملية "محيطاتنا".

إدماج الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، الربط بين السلام والقضاء على الفقر تمثل الغايات المتعلقة بالحوكمة والمدرجة في إطار الهدف ١٦ بشأن السلام والعدالة والمؤسسات القوية ابتكارا هاما وركيزة أساسية في خطة عام ٢٠٣٠، وكانت موضوعا

رئيسيا في المناقشة بشأن أهداف التنمية المستدامة في الستورتينغ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. ويشمل الهدف ١٦ عدة قطاعات ويساعد على الدمج بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمسائل المتعلقة بالاستقرار والأمن من خلال تركيزه على الأسباب الجذرية للفقر والجوع والهجرة. ويعتبر السلام والعدالة والحريات عناصر رئيسية في هذا الهدف. وفي عام ٢٠١٥، صدرت ورقة بيضاء عن حقوق الإنسان، وأخرى بشأن التحديات الأمنية العالمية، تضمنت كلتاهما توجيهات هامة في مجال السياسة العامة في هذا الصدد. وستواصل الترويج جهود دعم السلام ومنع نشوب النزاعات والمصالحة - وهي جهود في مجال السياسة الخارجية نراها عنصرا مكملا للمساعدة الإنسانية والإنمائية لا غنى عنه - بما في ذلك المساعدة اللازمة في حالات المشاشة والضعف. ومن أمثلة الأعمال التي تضطلع بها الترويج على الصعيد الدولي ما يلي:

- رئاسة لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين؛ والقيام بدور الميسر، جنبا إلى جنب مع كوبا، في عملية السلام الكولومبية؛ والتعاون مع الاتحاد الأفريقي في دعم حفظ السلام وبناء القدرات في أفريقيا.
- دعم جهود الحوكمة الدولية وبناء المؤسسات من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة، ومكافحة الفساد وهروب رؤوس الأموال، وتوطيد سيادة القانون.
- العمل مع الشركاء المتعددي الأطراف والإقليميين والثنائيين من أجل تعزيز الديمقراطية وقواعد ومعايير حقوق الإنسان ذات الصلة، بوسائل تشمل دعم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمشاركة في أعمال مجلس أوروبا.

الفلبين

[الأصل: بالإنكليزية]

بناء على الدروس المستفادة من تجربة الأهداف الإنمائية للألفية، تلتزم حكومة الفلبين بمواجهة التحديات الأكبر في مسعى تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تحقق التكامل بين مجالات العمل الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. ويبرز تقرير الاستعراض مبادرات الحكومة والجهات المعنية الأخرى لتوفير البيئة السياسية التمكينية اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما المتعلق منها بضمان مشاركة مقررري السياسات وأصحاب المصلحة، من خلال إدماج أهداف التنمية المستدامة في الإطار الوطني، وتحسين المؤشرات والبيانات، ووضع الآليات المؤسسية.

ومنذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أجرى كل من حكومة الفلبين وشركائها الاتصالات وبذلوا جهود الدعوة لزيادة الوعي بالخطة الجديدة وإشراك أصحاب المصلحة في تنفيذها. ومن جانبها، عقدت الأمانة التقنية للهيئة الوطنية للاقتصاد والتنمية جلسات إحاطة وتوجيه للجانب المشترك بين الوكالات، بما في ذلك اللجان على مستوى مجلس الوزراء التابعة لمجلس الهيئة، وفي غيرها من المنتديات المتعددة القطاعات التي تضم العديد من أصحاب المصلحة. وبما أن السنة الأولى من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تتزامن مع وجود إدارة جديدة في البلد، فإن أكثر الأدوات فعالية وإقناعاً لترويج أهداف التنمية المستدامة هي العملية المتواصلة لإدراج أهداف التنمية المستدامة على نحو متزامن في الرؤية والأهداف الطويلة الأجل (أmbisiون ناتين ٢٠٤٠) وفي الخطط وأطر العمل الوطنية والقطاعية ودون الوطنية. ويستتبع هذا الأمر إقامة شبكة أوسع نطاقاً من الجهات الفاعلة وإتاحة المزيد من الفرص للمشاركة في خطاب أهداف التنمية المستدامة في ضوء الأولويات الوطنية. وقد يُنظر في سياق هذه العملية في الأخذ باستراتيجيات ابتكارية مثل تحديد مناصرين جدد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أوساط المسؤولين الجدد أو من أوساط دوائر الأعمال أو القطاعات الخاصة.

وقدمت منظمات المجتمع المدني أيضاً دعماً كبيراً لحملة أهداف التنمية المستدامة. وعقدت إحدى المنظمات حلقة عمل بشأن حقوق الطفل وأهداف التنمية المستدامة قام فيها مزيج من منظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية المشاركة باستخدام إطار الأهداف لتحديد فرص الدعوة للتأثير على صانعي القرار في معالجة المسائل ذات الأولوية المتعلقة بحماية الطفل. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت منظمة أخرى منتدى لتوعية الناجحين بشأن الأمن الغذائي والتغذوي، تم خلاله تحديد مقترحات السياسات العامة بشأن الأمن الغذائي والتغذوي بغية ترتيبها حسب الأولوية في جدول الأعمال التشريعي للمؤتمر القادم. وبدأ كذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الفلبين في تنفيذ نشاط نتج عنه وضع منظمات المجتمع المدني خطة عملها فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

ويتيح البلد ممارساته الجيدة في تحديد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لأغراض الرصد الوطني. وقد خضع تقييم المؤشرات العالمية وترتيبها حسب الأولوية في ضوء السياق الوطني لعملية تشاركية وتفاعلية بقيادة مشتركة من الوكالات الوطنية للتخطيط والإحصاءات. وصدر مؤخراً بيان السياسة العامة الذي يفرض على الوكالات الحكومية تقديم الدعم بالبيانات من أجل رصد أداء البلد فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، ويحدد مسؤوليات وكالات الإحصاءات. ومن خلال سلسلة من حلقات العمل التقنية، جرى تقييم

المؤشرات بناء على عوامل منها مدى انتظام توليد البيانات وتوافر البيانات المصنفة. وتعتبر قائمة المؤشرات الناتجة عن هذه العملية إسهاماً يقدم في الوقت المناسب في الإعداد الجاري للخطة الإنمائية التالية المتوسطة الأجل. وقد أُضيف فصل عن أهداف التنمية المستدامة إلى برنامج الفلبين المستكمل للتنمية الإحصائية للفترة ٢٠١١-٢٠١٧ من أجل ضمان الدعم الحكومي في مجال توليد البيانات. وعلاوة على ذلك، تعتزم الحكومة تعزيز آليات الرصد والإبلاغ من خلال موقع شبكي لأهداف التنمية المستدامة، وإنشاء هيئة رصد أهداف التنمية المستدامة التي ستقوم برصد المؤشرات الهامة والمتاحة، وتعيين منسق لأهداف التنمية المستدامة في كل وكالة تعد مصدراً للبيانات لتيسير التنسيق وجمع البيانات المتعلقة بالمؤشرات، من بين أمور أخرى.

وقد أُثيرت مسائل وشواغل مثل عدم توافر البيانات، والافتقار إلى البيانات المصنفة وإلى تعريف مشترك للمصطلحات، وتداخل المؤشرات المتعلقة بمختلف أهداف التنمية المستدامة، والافتقار إلى أساليب لقياس بعض المؤشرات. وتنطبق هذه المسائل على أكثر من نصف العدد الإجمالي للمؤشرات، التي يندرج معظمها في إطار كل من الهدف ١٢ (أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة) والهدف ١٤ (الحفاظ على موارد المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بشكل مستدام لتحقيق التنمية المستدامة)، والهدف ٦ (المياه والصرف الصحي) والهدف ١٠ (الحد من انعدام المساواة).

وثمة عدد من أهداف التنمية المستدامة لا تقتضي من الحكومة تقديم الخدمات العامة، وإنما تقتضي منها وضع وتطبيق الإطار السياساتي والتنظيمي اللازم. وبالنظر إلى الترابط القائم بين الأهداف والغايات، تنظر الحكومة في إنشاء لجنة رفيعة المستوى ومشاركة بين الوكالات تابعة للهيئة الوطنية للاقتصاد والتنمية تتولى التخطيط والإشراف فيما يتعلق بالتنفيذ المنسق للسياسات والبرامج المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. وستوضح الروابط الأفقية والرأسية بين اللجنة وهيئات من ضمنها الهيئات المعنية بتنسيق شؤون التخطيط والميزانية والمجالس دون الوطنية تحقيقاً لاتساق السياسات والبرامج. وحديث بالإشارة أن مجموعة المكاتب دون الإقليمية التابعة للهيئة الوطنية للاقتصاد والتنمية في مينداناو قد بادرت باستعراض المكتب المركزي للهيئة لإشراكها في تعميم أهداف التنمية المستدامة في عمليات التخطيط والميزنة الإنمائية على المستويين دون الوطني والمحلي.

وفيما يتعلق بوسائل التنفيذ، ما زال يتعين على الحكومة أن تضع خريطة طريق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ستكون بمثابة إطار شامل تسترشد به الحكومة وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن ما يلزم اتخاذه من إجراءات وما يلزم تحديده من موارد

ومسؤوليات وشركات لكفالة نجاح عملية. ولا بد من إدماج كل من الاحتياجات المالية اللازمة لتنفيذ هذه الأهداف ومصادر التمويل في خطة مالية ستُرفق بخريطة الطريق وسيتم ربطها بإطار الميزانية السنوية وبرمجة الاستثمارات العامة. والحكومة مهتمة بالاطلاع على تجربة بلدان أخرى في تحديد احتياجاتها المالية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة والطريقة التي تتبعها لتعبئة الموارد المالية، ولا سيما التمويل المتكرر لهذه الأهداف. وتود الحكومة أيضاً الاستماع إلى تجارب بلدان أخرى في تطبيق نماذج مثل عتبة القرن ٢١ لمحاكاة السيناريوهات في الأجل الطويل والأداة المتطورة لتخطيط البيانات المستخدمة في تقدير تكلفة الأنشطة الإحصائية.

جمهورية كوريا

[الأصل: بالإنكليزية]

مقدمة

في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، التزمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تتضمن ١٧ هدفاً و ١٦٩ غاية ينعين تحقيق معظمها بحلول عام ٢٠٣٠. وتتجاوز خطة عام ٢٠٣٠ بقدر كبير الأهداف الإنمائية للألفية، حيث أنها تعالج الأسباب الجذرية للفقر والحاجة العالمية إلى تنمية مستدامة يستفيد منها جميع الناس. ويمكن القول إن خطة عام ٢٠٣٠، التي تشمل أهدافاً وغايات عالمية وتحويلية وشاملة ومتكاملة تبشر بنقطة تحول تاريخية في عالمنا، هي أشمل خطة عالمية تُعتمد منذ عام ١٩٤٥.

ويقدم هذا الموجز التنفيذي الاستعراض الوطني الطوعي لجمهورية كوريا، المعنون "من نموذج للتنمية الناجحة إلى رؤية للتنمية المستدامة"، والذي يحلل البيئات التمكينية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جمهورية كوريا والآفاق والتحديات والفرص المتاحة في هذا الصدد، ويبين أفضل ممارساتها لتبادل المعارف مع جميع أصحاب المصلحة داخل جمهورية كوريا وخارجها. ويرمي هذا الاستعراض إلى مساعدة الدول الأعضاء على التعاون والتعلم من بعضها البعض من أجل النجاح في بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

وقد اتخذت ست خطوات رئيسية لإعداد هذا الاستعراض، هي: (أ) استعراض الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الوطنية في ضوء أهداف التنمية المستدامة؛ و (ب) تحليل الأهداف مع إيلاء اهتمام خاص للمقايضات وأوجه التآزر بين الأهداف والغايات؛ و (ج) تحديد وفرز المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي ستعنى بأهداف التنمية المستدامة؛ و (د) اختيار المؤشرات الوطنية ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة؛

و (هـ) جمع البيانات ذات الصلة من كل من المنظمات الحكومية وغير الحكومية؛ و (و) تحديد المنظمات والجهات الفاعلة التي لديها الإمكانيات للإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالركائز الثلاث للاستدامة (الاقتصاد، والمجتمع، والبيئة). وقد استُعين بعمليات الاستعراض المضطلع بها في هذا المجال والمقابلات شبه المنظمة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من كل من المنظمات الحكومية والحكومية الدولية وغير الحكومية الموجودة داخل جمهورية كوريا وخارجها لأغراض جمع البيانات.

الجهود المبذولة نحو تحقيق التنمية المستدامة: قبل اعتماد خطة عام ٢٠٣٠

لا يقتصر نجاح جمهورية كوريا على النمو الاقتصادي، بل يشمل أيضاً الحد السريع من كل من الفقر واللامساواة والانتقال إلى الديمقراطية. ومن السمات البارزة بوجه خاص في التجربة الإنمائية لجمهورية كوريا الجهود الحثيثة التي تبذل لمواصلة إقامة مجتمع شامل للجميع، والتي تتضمن وضع سياسات اقتصادية واجتماعية ناجحة في مواجهة كل من الأزمة الاقتصادية الآسيوية في عام ١٩٩٧ والأزمة الاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨.

والتزام الحكومة الكورية بالتنمية المستدامة، الذي أعلنته في مؤتمر قمة الأرض في عام ١٩٩٢، هو استمرار لهذه الجهود الإنمائية الحثيثة. وفي أعقاب مؤتمر القمة، وضعت الحكومة خطة العمل الوطنية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في عام ١٩٩٦، وأنشأت اللجنة الوطنية المعنية بالتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٠. وقد وضعت اللجنة، منذ إنشائها، استراتيجيات قطاعية للتنمية المستدامة في مختلف المجالات (الطاقة، والمياه، والشؤون الجنسانية، والرعاية الاجتماعية، والأراضي، وتغير المناخ، والنقل، وإدارة التزاعات، والمساعدة الإنمائية الرسمية) وأدمجت هذه الاستراتيجيات القطاعية في السياسات الوطنية من خلال عمليات فعالة للتنسيق وبناء توافق الآراء فيما بين مختلف الوزارات المختصة. وقد حدد الإعلان الرئاسي الصادر عام ٢٠٠٥ بشأن رؤية وطنية للتنمية المستدامة هدفاً يتمثل في مواصلة نمو جمهورية كوريا باعتبارها بلداً متقدماً مع الحفاظ على التوازن فيما بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة، هو إعلان يتسق بوضوح مع النهج التكاملية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ومنذ ذلك الحين، استُحدثت سلسلة من القوانين والسياسات لإنشاء منظمات لتنفيذ أهداف ذات صلة بالتنمية المستدامة. وتشمل هذه السلسلة المبادئ التوجيهية الموحدة لإدارة ودعم تنفيذ تنظيم جدول أعمال القرن ٢١ المحلي (٢٠٠٤)، والقانون الإطاري المتعلق بالتنمية المستدامة (٢٠٠٧). وقد أنشأت اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة بموجب القانون

الإطارى؛، وهي تقوم بإعداد تقرير كل سنتين يجمع نتائج تقييم الاستدامة، وتنشره بعد إبلاغ الرئيس بهذا الشأن. ويقدم هذا التقرير أيضاً إلى الجمعية الوطنية.

والسمة الأخرى للنجاح الذي أحرزته جمهورية كوريا في مجال التنمية تتجلى في تبادلها المعارف والخبرات بشأن التنمية عبر التعاون الإنمائي الدولي. ومن خلال التركيز على نشر ما حققه البلد، بدلا من فرض رؤيتها على بلدان أخرى، تقوم جمهورية كوريا بدمج دروسها المستمدة من تجربتها الإنمائية في إطار التعاون الإنمائي الدولي، وتقيم شراكة حقيقية من أجل التعلم المتبادل وتبادل الدروس الإنمائية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جمهورية كوريا، باعتبارها البلد المضيف لمكتب الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي أنشأته الأمم المتحدة وحكومة جمهورية كوريا، تدعم بقوة الدول الأعضاء في تخطيط وتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة، ولا سيما من خلال تبادل المعارف وإعداد البحوث، والتدريب، وإقامة الشراكات.

السياسات والبيئة التمكينية لبلوغ أهداف التنمية المستدامة

لقد واصلت الحكومة بذل جهودها الرامية إلى إدراج مفاهيم التنمية المستدامة في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والدولية منذ أوائل التسعينات. لكن في معرض ترسيخ إطار أهداف وغايات التنمية المستدامة وتفصيلها، ظهرت الحاجة إلى وضع إطار مؤسسي يتيح رصد واستعراض عملية التنفيذ من منظور أوسع نطاقاً يدمج تمام الإدماج الركائز الثلاث لأهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت الحاضر، تبذل الوزارات والكيانات المعنية بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما فيها وزارة الشؤون الخارجية ووزارة البيئة ومكتب الإحصاء الكوري ومكتب تنسيق السياسات الحكومية، جهوداً متضافرة لمواصلة تعميم أهداف التنمية المستدامة في سياسة الحكومة.

إدماج أهداف التنمية المستدامة في الإطار الوطني

في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وضعت الخطة الأساسية الوطنية الثالثة للتنمية المستدامة، وهي خطة يجري تحديثها كل خمس سنوات، بعد إجراء مشاورات مع ٢٦ وزارة ووكالة حكومية. وتتوخى هذه الخطة الثالثة تحقيق تنمية منسقة للبيئة والمجتمع والاقتصاد. وتحدد أيضا ١٤ غاية استراتيجية تتمحور حول أربعة مجالات شاملة تطبق فيها الأهداف، ومن ضمنها: الأراضي السليمة؛ والمجتمع المتكامل والآمن؛ والاقتصاد الإبداعي الشامل؛ والازدهار العالمي. واعتمدت الحكومة أيضا في عام ٢٠١٤ خريطة الطريق الرامية إلى تحقيق الأهداف الوطنية للحد من غازات الدفيئة، والتي تتضمن خطط تنفيذ تفصيلية لتحقيق

الأهداف الوطنية لخفض غازات الدفيئة المحددة في عام ٢٠٠٩. وبالنظر إلى الأثر الذي تحدثه غازات الدفيئة في مختلف جوانب التنمية بما في ذلك تغير المناخ، من المتوقع أن تسهم خريطة الطريق في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١٣.

وعلاوة على ذلك، دأبت الحكومة على تنفيذ ١٤٠ هدفاً من أهداف السياسة العامة ضمن إطار ١٤٠ من السياسات الحكومية ومهام الحوكمة. وتشمل هذه المهام ٤٢ هدفاً من أهداف التنمية الاقتصادية و ٥٢ من أهداف التنمية الاجتماعية، و ١٣ من أهداف البيئة و ٢٣ من الأهداف المرتبطة بالحوكمة. وقد وضعت الحكومة سياسات لإنجاز هذه المهام بطريقة تفضي إلى تحقيق التآزر مع أهداف التنمية المستدامة.

وبالإضافة إلى ذلك، دأبت الحكومة على تنفيذ خطة السنوات الثلاث للابتكار الاقتصادي التي تهدف إلى إصلاح القطاع العام، وتعزيز الاقتصاد الإبداعي والنهوض بالطلب المحلي. وتستهدف خطة السنوات الثلاث أهداف التنمية المستدامة التي ترتبط أساساً بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، مثل الاقتصاد القائم على الإنصاف والكفاءة، والنمو عن طريق الابتكار، والتوازن بين الصادرات والاستهلاك المحلي. والنتائج المرجوة من الخطة والمرتبطة برفاه ودخل الشباب والنساء والمسنين، وبالمشاركة الاقتصادية، وبيئة الأعمال التجارية العادلة والشفافة هي نتائج تفضي بشكل خاص إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية مثل الأهداف ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٨ و ١٠ و ١٧.

وتولي الحكومة اهتماماً خاصاً لمسألة المساواة بين الجنسين. ويسري كل من القانون الإطاري المتعلق بالمساواة بين الجنسين (٢٠١٥) والقانون المتعلق بتعزيز الأنشطة الاقتصادية للمرأة المتوقفة عن العمل (٢٠١٠). وعلى وجه الخصوص، يتضمن القانون المتعلق بالمساواة بين الجنسين سياسات معززة للمساواة بين الجنسين، مثل تطبيق نظام الحصص للمناصب الإدارية في المنظمات العامة وتعزيز مشاركة المرأة في عملية اتخاذ القرارات في المجالات العامة والسياسية والاقتصادية.

وأخيراً، وضعت الحكومة مجموعة من القوانين والمقترحات المتعلقة بالسياسات العامة من أجل التصدي لشيخوخة السكان في جمهورية كوريا، ولا سيما تلك التي تتناول انعدام الأمن الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص في مختلف مراحل حياتهم. وتتضمن هذه المجموعة الخطة المتعلقة بشيخوخة المجتمع والسكان (٢٠١٥)، والقانون الإطاري المتعلق بانخفاض معدل الخصوبة وشيخوخة السكان (٢٠١٤)، والقانون المتعلق بتعزيز الصناعات الملائمة للمسنين (٢٠١٣).

وقد أنشئ إطار السياسات والخطط الحكومية الحالية، رغم علاقتها المباشرة وغير المباشرة بأهداف التنمية المستدامة، قبل اعتماد هذه الأهداف، ولهذا فإنه يحتاج إلى بعض التعديل لإدراج أهداف التنمية المستدامة في تلك السياسات والخطط. وتبذل الحكومة المساعي من أجل تعميم أهداف التنمية المستدامة حتى تتناول السياسات الحكومية الأهداف والغايات على نحو متكامل وغير قابل للتجزئة مع إيلاء الاهتمام الكامل للمقايضات وأوجه الترابط والتكامل فيما بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

وفي ذلك السياق، يضطلع كل من المكتب المعني بتنسيق السياسات الحكومية، ووزارة الخارجية، ووزارة التعليم، ومكتب الإحصاء الكوري بدور رئيسي في تعميم أهداف التنمية المستدامة، وقد بدأوا مؤخرا عمليات مسح لتحديد القوانين والقواعد والأنظمة والسياسات المعمول بها والتي تفضي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي موازاة ذلك، ستولى الحكومة تحديد الغايات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة والتي لها أهمية بالنسبة للسياق الوطني. وعلى وجه الخصوص، يتولى مكتب الإحصاء الكوري إعداد تحليل لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة من شأنه أن يرسى الأساس اللازم لتعديل المؤشرات الوطنية للتنمية المستدامة على نحو يكفل توافر بيانات مفصلة دقيقة لرصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في جمهورية كوريا.

العمل مع الجمعية الوطنية

ما فتئت الجمعية الوطنية تضطلع بدور هام في توليد الزخم السياسي اللازم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في جمهورية كوريا. وفي عام ٢٠١٤، تأسست اللجنة الخاصة المعنية بالتنمية المستدامة بمشاركة ١٨ عضوا من أعضاء الجمعية الوطنية. واقترحت اللجنة الخاصة ورقة موقف تتعلق بتعديل القانون الإطاري للتنمية المستدامة من أجل تسريع وتيرة التنمية المستدامة. وفي العام نفسه، أسس ٤٣ عضوا في الجمعية الوطنية المنتدى المعني بأهداف التنمية المستدامة بالتعاون مع الرابطة الكورية لدعم أهداف التنمية المستدامة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد شارك هذا المنتدى في مختلف الأنشطة البرلمانية التي لها صلة بأهداف التنمية المستدامة، بما فيها عقد سبعة منتديات منتظمة، وإطلاق حملتين، وزيارة مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وستواصل هذه الجهود من أجل وضع مبادرات عملية ومتنوعة على المستوى العالمي من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في جمهورية كوريا.

إشراك مختلف الجهات صاحبة المصلحة

تأتي المشاركة النشطة لمنظمات المجتمع المدني في وضع وتنفيذ سياسات متعلقة بالتنمية المستدامة نتيجة تفاعلات التآزر بين الحكومة والمجتمع المدني. فمنذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عُقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، عملت منظمات المجتمع المدني والحكومة معاً، ولا سيما على الصعيد المحلي، لوضع الخطط المحلية واتخاذ الإجراءات اللازمة للتنمية المستدامة. وقد توجت الجهود المتضافرة التي تبذلها الحكومة ومنظمات المجتمع المدني بإنشاء التحالف الكوري للاستدامة المحلية باعتباره شبكة على نطاق البلد للمنظمات المعنية بجدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد المحلي (المجالس المحلية للتنمية المستدامة) في عام ٢٠٠٠، ووضع المبدأ التوجيهي الموحد لإدارة ودعم تنفيذ عملية تنظيم جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد المحلي (٢٠٠٤). وعلى وجه الخصوص، اضطلع التحالف الذي كان حتى عام ٢٠١٦ يضم نحو ٢٠٠ منظمة في ١٧ مقاطعة، بدور هام في وضع الأطر المؤسسية والتنظيمية المحلية لأهداف التنمية المستدامة بالتعاون الوثيق مع تسع جماعات محلية رئيسية، بما فيها الحكومات المحلية، وفي معالجة الأهداف والغايات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. ويواصل هذا التحالف عملياته لزيادة تعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في السياق المحلي.

ولا يزال دور الحكومات المحلية بالغ الأهمية في كفالة اتساق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في جميع أنحاء البلد. فعلى سبيل المثال، ستنظم السلطات الحكومية لمدينة سول منتدى دولياً بشأن السياسات الحضرية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (٢٠١٦) من أجل مناقشة أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالقضايا الحضرية. وسيوفر هذا المنتدى منبراً لدعم إجراءات السياسة العامة الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على مستوى الإدارة المحلية. وإلى جانب السياسات والأطر التي وضعت على الصعيد الوطني، ستؤدي هذه المساهمات المقدمة من الحكومات المحلية إلى إيجاد أوجه التآزر اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على نحو يتسم بالمزيد من الشمول والاتساق.

وهناك أيضاً عدد من الحركات الشعبية. وتقوم العديد من المنظمات الملتزمة بتقديم مساهمات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بعقد اجتماعات ومشاورات لتعزيز شراكتها مع أصحاب المصلحة الآخرين في تعزيز الوعي العام بأهداف التنمية المستدامة وتبادل المعلومات والمعارف مع الحكومة. وتشمل هذه المنظمات على سبيل المثال لا الحصر منتدى مجتمع كوريا المدني المعني بالتعاون الإنمائي الدولي، وهو شبكة من منظمات المجتمع المدني الكورية التي تعمل على زيادة فعالية التعاون الإنمائي، ومجلس المنظمات غير الحكومية الكورية للتعاون

الإثمائي فيما وراء البحار، وفرع كوريا لشبكة حلول التنمية المستدامة. وإدراكا منها لأهمية الشراكة بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ستعمل حكومة جمهورية كوريا على تعزيز مشاركة مختلف الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك على وجه خاص الفئات الضعيفة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والأطفال والمسنين.

مساهمات جمهورية كوريا في تنشيط الشراكات العالمية

سعى للمساهمة في تنشيط الشراكات العالمية لضمان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وضعت حكومة جمهورية كوريا السياسة الثانية للمساعدة الإنمائية الرسمية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، وهي سياسة تتجاوز توفير وسائل محددة لتلبية الاحتياجات القطاعية وتتوخى اتباع نهج متكامل وشامل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز فعالية التعاون الإنمائي.

المساعدة الإنمائية الرسمية المتكاملة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

لقد أنشأت الحكومة عملية جديدة لصنع القرار من أجل المواءمة على نحو أفضل بين مختلف المشاريع الإنمائية بطريقة أكثر اتساقاً وتركيزاً. ووفقاً للمبادئ والاستراتيجيات الجديدة المنصوص عليها في السياسة الثانية للمساعدة الإنمائية الرسمية، يُطلب من كل وزارة ووكالة مسؤولة عن المساعدة الإنمائية الرسمية تقديم خطط سنوية للمساعدة الإنمائية الرسمية. وفي محاولة لتعزيز التعاون الاستراتيجي بين وكالات التعاون الإنمائي التي تتولى المسؤولية عن مشاريع المنح والقروض الميسرة، أنشأت الحكومة آلية تشاورية بين مكتب تنسيق السياسات الحكومية، ووزارة الخارجية، ووزارة الشؤون الاستراتيجية والمالية، ووكالات المعونة الحكومية، مثل الوكالة الكورية للتعاون الدولي، ومصرف كوريا للتصدير والاستيراد (Eximbank).

وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل الاستفادة قدر الإمكان من الشراكات العالمية عبر الاختيار الاستراتيجي للشركاء وتركيز الموارد، وضعت لجنة التعاون الإنمائي الدولي، التي تتألف من رئيس مجلس الوزراء ووزراء الوزارات المعنية، ومنهم وزير الخارجية ووزير الشؤون الاستراتيجية والمالية، استراتيجية الشراكة القطرية لتحقيق التنمية المستدامة لفائدة ٢٤ بلداً من البلدان ذات الأولوية.

بناء إطار قوي للمساعدة الإنمائية الرسمية

سعى لإيجاد نماذج جديدة لبرامج المساعدة الإنمائية الرسمية، تعكف الحكومة على دراسة برامج المساعدة الإنمائية الرسمية القائمة لديها عن طريق تحليل حالات النجاح لاستخلاص الدروس التي يمكن تطبيقها على مختلف المناطق والحالات وشتى مطالب الشركاء في التنمية. وفي الوقت نفسه، تم تغيير الهيكل التنظيمي للوكالة الكورية للتعاون الدولي مع زيادة القوة العاملة من أجل تعزيز إدارة المشاريع والقدرة على تطوير برنامج المساعدة الإنمائية الرسمية.

وسعى إلى ضمان التقييم المنهجي لبرامج المساعدة الإنمائية الرسمية، ألزمت الحكومة جميع الوكالات الوطنية العاملة في مجال التعاون الإنمائي الدولي بإجراء تقييم لتنفيذ المشاريع مرتين في السنة المالية، وأنشأت آلية جديدة للتحقق من مساهمة المشاريع فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. واعتباراً من هذه السنة، يُطلب إلى كل وزارة ووكالة تنفيذ مختلف مشاريع المساعدة الإنمائية الرسمية تحديد أهداف التنمية المستدامة وغاياتها المتصلة بالمشاريع المقدمة تحديداً. وما لا يقل عن ٧٠ في المائة من المشاريع المقدمة لها صلة وثيقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإضافةً إلى ذلك، ستعزز الحكومة الكورية شفافية المساعدة الإنمائية الرسمية بتقديم معلومات شاملة عن مشاريع المساعدة الإنمائية الرسمية في الوقت المناسب إلى هيئة المبادرة الدولية لشفافية المعونة اعتباراً من عام ٢٠١٦، بهدف تعزيز فعالية التعاون الإنمائي وإمكانية التنبؤ به. وستحاول كذلك العمل بصورة تدريجية على توسيع نطاق التغطية والجودة فيما يتعلق ببيانات المساعدة الإنمائية الرسمية.

الأخذ بنهج يشمل الجميع في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية على أساس مبدأ عدم تخلي الركب عن أي أحد

تحقيقاً لأقصى قدر من التآزر بين مختلف العناصر الفاعلة من القطاعين العام وغير الحكومي، أقرت الحكومة مبدأ المساعدة الإنمائية الرسمية الشاملة للجميع ويسرت مشاركة القطاع الخاص عن طريق مختلف البرامج. فعلى سبيل المثال، يُعد برنامج العمل الإنمائي، وهو نهج مبتكر لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بمثابة منصة يمكن من خلالها أن تتعاون جهات متعددة من أصحاب المصلحة مثل منظمات المجتمع المدني، ودوائر الأعمال، والأوساط الأكاديمية من أجل وضع نهج مبتكرة باستخدام التكنولوجيا الجديدة ونماذج الأعمال الجديدة. وإضافةً إلى ذلك، هناك العديد من البرامج المواضيعية الرامية إلى تعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني.

وبغية التوعية العامة بأهداف التنمية المستدامة، ما فتئت الحكومة تشجع مؤسسات التعليم على إدراج مواد تتناول المساعدة الإنمائية الرسمية وأهداف التنمية المستدامة في الكتب المدرسية المقررة لطلاب المدارس الابتدائية والثانوية، وتنظم حملات في عموم البلد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتعمل على زيادة الأموال المخصصة لإرسال مزيد من الشباب إلى مواقع مشاريع التعاون الإنمائي الدولي.

ولئن كان مبدأ عدم تخلي الركب عن أي أحد يشكل قيمة رئيسية في المساعدة الإنمائية الرسمية الكورية، فالتركيز على العمل الإنساني هو أحد الركائز التي يقوم عليها مبدأ المساعدة الإنمائية الرسمية الشاملة للجميع الذي تتبعه جمهورية كوريا. وتضع الحكومة الدبلوماسية الإنسانية في صدارة جدول أعمالها الدبلوماسي وقد أعلنت عن استراتيجية للمساعدة الإنسانية في آذار/مارس ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، تضاعفت ميزانيتها المخصصة للمساعدة الإنسانية خلال السنوات الأربع الأخيرة.

المبادرات الرئيسية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تؤكد السياسة الثانية جهود التعاون الكوري الإنمائي الدولي بصفة خاصة بغرض معالجة مجالات مثل التعليم والصحة والعلم والتكنولوجيا والتنمية الريفية حيث يمكن أن تشكل تجربة جمهورية كوريا نفسها مزايا نسبية.

وتركز مبادرة حياة أفضل للفتيات، التي أعلنت عنها الرئيسة بارك جيون - هاي في مؤتمر القمة الذي عقده الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، على تعليم الفتيات وصحتهن وعملهن وتستخدم نهجا يركز على البعد الجنساني وتحقيق الأهداف من أجل تمكين الفتيات وتعزيز مركزهن في المجتمع. ومن خلال معالجة احتياجات أشد الفئات ضعفا، من المتوقع أن تشكل المبادرة أضمن استثمار في كفاءة بلوغ مستقبل مستدام.

ومبادرة الحياة الآمنة للجميع إنما هي برهان على التزام جمهورية كوريا القوي بأهداف الخطة العالمية للأمن الصحي وجعل هذا العالم آمنا ومأمونا من الأمراض المعدية. وتهدف المبادرة إلى دعم تعزيز قدرات البلدان الشريكة في مجال الأمن الصحي لاتباع نهج استباقي في الوقاية من الأمراض المعدية، والكشف عنها بما في أقرب وقت ممكن، والاستجابة لأزمات الصحة العامة على وجه السرعة.

أما مبادرة تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل حياة أفضل، فتهدف إلى مساعدة البلدان النامية للتغلب على العقبات الرئيسية، من قبيل عدم كفاية إنفاقها على

البحث والتطوير ونقص قدرات معاهد البحوث. ونظرا إلى أن هذه المبادرة تشكل وسيلة بالغة الأهمية لتحقيق النمو الاقتصادي، فإن جمهورية كوريا تهدف إلى إنشاء نظام ملائم للابتكار وتطويره، من خلال دعم التعليم في مجالي العلوم والتكنولوجيا، من أجل تعزيز قدرة البلدان النامية في ميدان البحث والتطوير.

وتستند حركة سايمول أوندونغ في شقّها المتعلق بتبادل المعارف والخبرات إلى تجربة التنمية الريفية الفريدة التي حققتها جمهورية كوريا في سبعينيات القرن العشرين. ويفيد تقرير صدر مؤخرا عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن الحركة كانت تشكل استراتيجية متعددة الأبعاد ومتعددة القطاعات حالت دون حدوث هجرة واسعة النطاق من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وتزايد الفجوة في الدخل بين سكان المناطق الريفية والحضرية خلال حقبة التصنيع. وجمهورية كوريا ملتزمة بإطلاع البلدان الأخرى على النهج الذي اتبعته لتنمية المناطق الريفية حيث يعيش أكثر من ثلاثة بلايين نسمة. وفي هذا الصدد، كان الاجتماع الخاص الرفيع المستوى بشأن سايمول أوندونغ، المعقود بمناسبة مؤتمر قمة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٥، الذي ترأسته رئيسة جمهورية كوريا وانضم إليه رؤساء الدول والمنظمات الدولية، مناسبة مفيدة للغاية في ترجمة تجربة التنمية الريفية في جمهورية كوريا إلى تبادل للمعارف لصالح الجميع.

وتستهدف هذه المبادرات أكثر الفئات ضعفا من خلال التدخل في المجالات الرئيسية للتنمية المستدامة، ولا سيما تلك المتعلقة بالأهداف ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١٧. وقد صيغت على أساس التجربة الإنمائية لجمهورية كوريا وخبراتها المتراكمة، التي تشكل الأساس لإيجاد أوجه تآزر بين المعارف والموارد.

وسائل التنفيذ

ينبغي أن تظل المساعدة الإنمائية الرسمية موردا إنمائيا مهما في فترة أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما بالنسبة للبلدان الفقيرة والضعيفة ذات الاحتياجات الخاصة. ومن هذا المنطلق، ستواصل كوريا زيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية. وتنص سياسة كوريا الثانية لمتنصف المدة في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ على أن الحكومة ستهدف إلى زيادة الحجم الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية حتى يصل إلى ٠,٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٠. وتجدر الإشارة إلى أن المستوى الحالي (٢٠١٤) هو ٠,١٤ في المائة. وتؤيد كوريا أيضا خطة عمل أديس أبابا التي توفر إطارا شاملا لتعظيم إمكانات جميع العناصر الإنمائية الفاعلة وزيادة الموارد اللازمة لتمويل التنمية المستدامة إلى أقصى حد ممكن. وبالإضافة إلى ذلك، ما برحت كوريا تشارك مشاركة فعالة في مختلف

المبادرات والأنشطة للنهوض بالجهود الجماعية. وفي هذا الصدد، تشارك كوريا في مبادرة أديس الضريبية، وما فتئت تقدم المساعدة إلى البلدان النامية لتحديث نُظم الإدارة الضريبية لديها وبناء قدراتها في هذا المجال.

الاستنتاج

لقد أدى الإخراط المبكر والاستباقي للحكومة الكورية والمجتمع المدني الكوري في التنمية المستدامة إلى تهيئة بيئة مواتية لبناء نظم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد سُنّت سلسلة من القوانين واللوائح وأنشئت طائفة متنوعة من المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تستهدف تحقيق التنمية المستدامة بطريقة تتسم بالتعاضد، وهي آليات بدأت بالفعل في العمل على تحقيق كثير من أهداف التنمية المستدامة. بيد أن الجهود التي تبذلها مختلف الوزارات والوكالات الحكومية في مجال السياسات العامة للعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة تتيح فرصا وتفرض تحديات في آن واحد.

وقد أتاحت المشاركة الفعالة للعديد من أصحاب المصلحة في صياغة أهداف التنمية المستدامة في مرحلة مبكرة مجموعة من الظروف المواتية لاتباع نهج شامل للجميع ومتكامل في العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيكون لتشجيع الحكومة وتيسيرها المشاركة المحدية لمنظمات المجتمع المدني والأدوار الفعالة للحكومات المحلية وتفاعلها مع منظمات المجتمع المدني المحلية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أهمية خاصة في عدم تخلي الركب عن أي أحد على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة.

ومن المهم أيضا إعادة صياغة استراتيجية التعاون الإنمائي الدولي بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. فمن خلال الشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف على حد سواء، تسهم استراتيجية جمهورية كوريا الجديدة في عدم تخلي الركب عن أي أحد من خلال إقامة شراكات عالمية تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة. ومبادراتها الرئيسية لتبادل المعارف والخبرات التي اكتسبتها جمهورية كوريا، مثل مبادرة حياة أفضل للفتيات، وحركة سايمول أوندونغ للتنمية الريفية، ومبادرة الابتكار العلمي والتكنولوجي لحياة أفضل، ومبادرة حياة آمنة للجميع، توفر أيضا مسارا مبتكرا لتعزيز فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية خلال فترة أهداف التنمية المستدامة وما بعدها.

وكل هذه البيئات والظروف المؤسسية والسياساتية في جمهورية كوريا تتيح فرصا وتفرض تحديات على حد سواء في إطار السعي إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي نهاية المطاف، سيتوقف النجاح في تهيئة بيئات تمكينية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة على

مدى استعداد جميع الجهات صاحبة المصلحة وقدراتها فيما يتعلق باتباع نهج شاملة ومتكاملة في العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. لكن الإنجازات الأولية لجمهورية كوريا لإنجازات واعدة.

ساموا

[الأصل: بالإنكليزية]

تؤيد حكومة ساموا بقوة إعلان الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة خلفاً للأهداف الإنمائية للألفية. ويعبر الدعم العالمي الجارف لأهداف التنمية المستدامة عن التزام متجدد من الأمم المتحدة بدعم المسارات العالمية المفضية إلى تحقيق التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، مع التركيز بشكل رئيسي على الناس والسلام والازدهار والشراكات والأرض. وكان أداء ساموا فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، إيجابياً بصورة عامة؛ فقد أشارت بوضوح إلى المجالات التي يتعذر فيها تحقيق بعض الغايات بحلول عام ٢٠١٥، وإلى عزمها رغم ذلك على تسريع وتيرة التقدم المحرز واستكمال الأعمال غير المنجزة فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية بوصفها جزءاً من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن ضمن الإنجازات الرئيسية التي تحققت بعد عام ٢٠١٥، إحراز تقدم كبير في خفض نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من حيث الاحتياجات الأساسية بمقدار النصف، أي من ٢٧ في المائة (٢٠٠٨) إلى ما يزيد قليلاً على ١٠ في المائة (٢٠١٥)، والتحسين الملحوظ في تمثيل المرأة في البرلمان بعد انتخابات عام ٢٠١٦. ورُفعت ساموا من قائمة أقل البلدان نمواً في عام ٢٠١٤ وهي السنة نفسها التي استضافت فيها المؤتمر الدولي الثالث للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي تمخض عن الوثيقة الختامية المعنونة ”إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)“، التي تمثل خريطة طريق صوب تحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وقد تأثرت ساموا بأزمة الغذاء والوقود وبالأزمة المالية، إضافةً إلى الكوارث الطبيعية مثل كارثة تسونامي عام ٢٠٠٩، وإعصار إيفان عام ٢٠١٢ اللذين نجم عنهما انخفاض كبير في معدلات النمو. وحتى اليوم، لم تتمكن ساموا من تحقيق نمو اقتصادي بمعدلات تضاهي تلك التي حققتها قبل أن تعصف بها تلك الأزمات. واستطاعت ساموا، بمساعدة من شركائها في التنمية، تنفيذ برنامج لتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، عن طريق إصلاح السياسات وتنفيذ البرامج الموجهة التي أعطت الأولوية بوضوح لتلبية احتياجات أكثر قطاعات السكان ضعفاً. وقد أعدت ثلاثة تقارير عن الأهداف الإنمائية

للألفية في الأعوام ٢٠٠٤ و ٢٠١٠ و ٢٠١٤ دعمتها تقارير التتبع الإقليمية السنوية لمنطقة المحيط الهادئ عن الأهداف الإنمائية للألفية.

وتعكف ساموا حاليا على تنفيذ استراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة، المعروفة باستراتيجية تنمية ساموا للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وتمثل الرؤية الطويلة الأجل لهذه الاستراتيجية في ضمان تحسين نوعية الحياة للجميع، وتستند إلى سبع نتائج وطنية مدعومة بدورها بنتائج قطاعية تعكس الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وقد بدأ استعراض منتصف المدة للاستراتيجية في عام ٢٠١٤ على أساس بدء نفاذ الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ في ١ تموز/يوليه ٢٠١٦. وستواصل ساموا استخدام استراتيجيتها الوطنية للتنمية المستدامة والخطط القطاعية المترتبة عليها لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأهداف التنمية المستدامة، ومسار ساموا، واتفاق باريس، وخطة عمل أديس أبابا، وسائر المحافل العالمية التي هي طرف فيها. وقد اختارت ساموا استخدام استراتيجية تنمية ساموا لتنفيذ استراتيجية الانتقال السلس بعد رفعها من قائمة أقل البلدان نموا.

العمليات الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

أجرت ساموا تقييما أوليا متكاملا لاستراتيجية تنمية ساموا على ضوء أهداف التنمية المستدامة، وذلك كجزء من استعراض منتصف المدة لاستراتيجية تنمية ساموا للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. ويوفر التقييم استعراضا إرشاديا لمستوى المواءمة بين الاستراتيجية وأهداف التنمية المستدامة. وقد غطت العمليات التشاورية التي أجريت البلد بأكمله. وشكلت نتائج الاستعراض الأساس لوضع استراتيجية جديدة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ وموضوعها "التعجيل بالتنمية المستدامة وإتاحة الفرص للجميع".

المنهجية

كان استعراض استراتيجية تنمية ساموا للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ يجري مبدئيا كل سنة على مستوى القطاعات من خلال استعراض الخطط القطاعية. وكانت تجري مقارنة نتائج استعراضات الخطط القطاعية بمختلف النتائج الوطنية الواردة في الاستراتيجية. وقد شكلت المعلومات والبيانات المجمعة الأساس الذي تستند إليه المشاورات العامة. وبعد الإعلان عن أهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أصدر مكتب الإحصاءات في ساموا الإطار الأولي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة ووجهه إلى جميع أصحاب المصلحة في القطاعات الرئيسية مع دعوتهم إلى إبداء تعليقاتهم على أهمية تلك المؤشرات ومدى توافرها

مع المؤشرات القطاعية والوطنية للاستراتيجية. وثمة تركيز خاص في ذلك الإطار على
الغايات غير المشمولة في الاستراتيجية والخطط القطاعية.

التقييم الإجمالي

تتماشى استراتيجية تنمية ساموا للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ عموماً مع أهداف التنمية
المستدامة وغاياتها. وتظل الأهداف ١ إلى ٦ وكذلك الهدف ١٠ من الأهداف الإنمائية
للألفية التي لم يكتمل تحقيقها بعد، وهي تحظى بالأولوية في مجال التنفيذ. واستناداً إلى ما
يفرضه السياق الإقليمي من حيث تحديد الأولويات بموجب إطار منطقة المحيط الهادئ
للإقليمية، تحظى الأهداف ١٣ و ١٤ و ١٥ بالتركيز، بما في ذلك على الصعيد الوطني، في
إطار الاعتبارات البيئية. وتكتسي الأهداف ٧ و ٨ و ٩ أهمية محورية في تحقيق النمو
الاقتصادي وإتاحة فرص كسب العيش. ويحتاج الهدفان ١١ و ١٢ إلى مزيد من الاهتمام،
وخاصة وضع غايات ومؤشرات مناسبة. ويكتسي الهدفان ١٦ و ١٧ أهمية حاسمة في تحديد
سبل التنفيذ من خلال إقامة شراكات مجدية وموحدة وإجراء الإصلاحات الإنمائية المؤسسية
التي ستتواصل من أجل تحسين المساءلة.

الاستنتاجات الأولية

فيما يلي موجز للتقييم المبدئي لتحقيق المواءمة مع كل هدف.

الهدف ١ - القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

لا تتضمن استراتيجية تنمية ساموا نتيجة منفصلة على الصعيد الوطني أو المؤسسي
بشأن الحد من الفقر. ويشير مسح دخل الأسرة المعيشية وإنفاقها وتحليلات الفقر إلى زيادة
مستمرة في معدلات الفقر وعدم المساواة، وانتشار هذه الزيادة في المناطق الريفية أكثر من
غيرها. وتشمل النتائج الوطنية المتعلقة بالحد من الفقر ما يلي:

- النتيجة الرئيسية ١: استقرار الاقتصاد الكلي مع التركيز على النمو الشامل للجميع؛
- النتيجة الرئيسية ٢: تنشيط قطاع الزراعة مع التركيز على استخدام التكنولوجيا لبناء
القيمة المضافة للزراعة والصادرات، وعلى بناء القدرات على مستوى المجتمعات
المحلية والقرى؛
- النتيجة الرئيسية ٥: تركيز الدعم على الأعمال التجارية في المناطق الريفية؛

- النتيجة الرئيسية ٦: تقوية النظم الصحية على أساس تعزيز الصحة وتوفير التوجيه لهاكل ومهام الرعاية الصحية الأولية من أجل تحقيق قيم الإنصاف والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان؛
 - النتيجة الرئيسية ٧: حصول الجميع على التعليم الابتدائي، علاوة على الصفوف ٩ إلى ١١ من التعليم الثانوي؛
 - النتيجة الرئيسية ٨: تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي وتدابير الحماية، وتعزيز قدرة جميع المجتمعات المحلية على الصمود في مواجهة الكوارث، علاوة على تعزيز برامج تخفيف حدة الفقر لصالح المجتمعات المحلية؛
 - النتيجة الرئيسية ٩: ضمان استدامة الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية.
- ومع ذلك، لا يرد الفقر تحديدا في مؤشرات الأداء الرئيسية.

الهدف ٢ - القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

لا تتضمن الاستراتيجية نتيجة منفصلة على الصعيد الوطني أو المؤسسي بشأن الجوع والأمن الغذائي. وتتعلق النتيجة الرئيسية ٢ بتنشيط الزراعة عن طريق تشجيع الاستثمار لتحسين الأمن الغذائي من خلال تحسين الإنتاج في مجال تربية المواشي ومجموعة من المحاصيل المختارة؛

وتتعلق النتيجة الرئيسية ٦ بتعزيز الصحة في ساموا مع التركيز على الشراكات على جميع مستويات الحكومة والمجتمعات المحلية لمعالجة مسألة الإدماج الاجتماعي. ولئن كانت غايات الأمن الغذائي والتغذية واضحة في استراتيجية تنمية ساموا، فإنها أكثر وضوحا في الخطط القطاعية.

الهدف ٣ - ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

تتوخى النتيجة الرئيسية ٦ في الاستراتيجية تعزيز الصحة في ساموا وتتضمن تركيزا استراتيجيا على القطاع الصحي والتزاما في هذا الصدد من خلال التركيز على الدعائم الست التي يقوم عليها نظام الصحة وهي: الحوكمة الرشيدة والقيادة؛ وتقديم خدمات عالية الجودة؛ وتوفير الموارد البشرية في مجال الصحة؛ ونظم المعلومات الصحية؛ والمنتجات الطبية والتكنولوجيا؛ وتعزيز تمويل قطاع الصحة. وتقر النتيجة ٦ أيضا بتزايد الاتجاهات فيما يتعلق

بالأمراض غير السارية وما يقابله من انخفاض في العمر المتوقع والأداء الذي يرصده دليل التنمية البشرية نتيجةً لذلك. وثمة أيضا إقرار بأهمية جهود الحد من عوامل الخطر المرتبطة بالأمراض غير السارية، باعتبارها، هي وغيرها، شروطا مسبقة لتوفير خدمات الرعاية الصحية الجيدة على نحو عادل.

الهدف ٤ - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

تتوخى النتيجة الرئيسية ٧ في الاستراتيجية: تحسين التركيز على إتاحة الحصول على التعليم والتدريب ونتائج التعلم وتقدم التوجيه من أجل توفير التعليم والتدريب الجيدين للوفاء بالأهداف الاجتماعية الاقتصادية والثقافية. وتحسين التعليم والتدريب على نحو يعزز التعلم المستمر أمر ذو صلة مباشرة بالهدف ويسلط الضوء على الحاجة إلى توسيع نطاق التدريب المهني. وسيؤدي التنفيذ الناجح للمجالات الاستراتيجية الرئيسية إلى تحسينات في مجالات اجتماعية أخرى منها تحسين التغذية وفرص كسب العيش، والحد من الأنشطة الإجرامية.

الهدف ٥ - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

في حين تركز النتيجة الرئيسية ٨-٢ في الاستراتيجية على تمكين المجتمعات المحلية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك تعميم المساواة بين الجنسين في وضع السياسات، فإن التركيز على تحسين حقوق المرأة ومشاركتها في الحياة العامة لا ينعكس فيها بما يكفي. ويعكس العمل الجاري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية موقفا استباقيا بدرجة أكبر فيما يتعلق بمشاركة المرأة في البرلمان، كما يتضح من نتائج الانتخابات الأخيرة. وتشمل النتائج القطاعية للتنمية المجتمعية أهمية معالجة العنف ضد النساء والأطفال من خلال نهج تحظى بمزيد من القبول اجتماعيا وثقافيا.

الهدف ٦ - ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

تشدد النتيجة ٩ في الاستراتيجية على حصول جميع السكان بصورة مستدامة على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة وخدمات الصرف الصحي الأساسية، ولا سيما أن صحة البلد وكبح انتشار الأمراض المنقولة بالمياه يتوقفان إلى حد كبير على تحسين سبل الحصول على مياه الشرب المأمونة والموثوق بها.

الهدف ٧ - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

تتعلق النتيجة الرئيسية ١٢ في الاستراتيجية بإمدادات الطاقة المستدامة، بما في ذلك استهداف زيادة بنسبة ٢٠ في المائة في مساهمة الطاقة المتجددة في خدمات الطاقة وإمداداتها بحلول عام ٢٠٣٠. وتشمل النتيجة ١٢ تعزيز ممارسات تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة، وزيادة الوعي العام بحفظ الطاقة، وهما هدفان يمكن إدراجهما أيضا في إطار البيئة والمناخ. وتُعطى هذه النتيجة مسائل الحوكمة عن طريق إنشاء وظائف تنظيمية واستثمارات واسعة النطاق في الهياكل الأساسية لقطاع الطاقة.

الهدف ٨ - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

تشمل النتائج ذات الصلة في إطار الهدف ٨ ما يلي: النتيجة الرئيسية ١، المتعلقة باستقرار الاقتصاد الكلي مع التركيز على النمو الشامل للجميع؛ والنتيجة الرئيسية ٢، المتعلقة بتنشيط الزراعة مع التركيز على استخدام التكنولوجيا لبناء القيمة المضافة للزراعة والصادرات، وتعزيز بناء القدرات على مستوى المجتمعات المحلية والقرى؛ والنتيجة الرئيسية ٥، المتعلقة بتركيز الدعم على الأعمال التجارية في المناطق الريفية. وإضافةً إلى ذلك، تركز الحكومة على تنفيذ برنامج لتشغيل الشباب يشارك فيه الكثير من الشركاء، بما في ذلك منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الهدف ٩ - إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

يشمل المجال ٣ من المجالات ذات الأولوية في الاستراتيجية النتيجة الرئيسية ٩، المتعلقة بإتاحة الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية؛ والنتيجة الرئيسية ١٠، المتعلقة بإقامة نُظم وشبكات للنقل تتسم بالفعالية والاستدامة؛ والنتيجة الرئيسية ١١، المتعلقة بحصول الجميع على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الموثوقة والميسورة التكلفة؛ والنتيجة الرئيسية ١٢، المتعلقة بتوفير إمدادات الطاقة المستدامة. وتعدّ النتيجة الرئيسية ١٤ من النتائج ذات الصلة أيضا لأنها تركز على بناء القدرة على الصمود في سياق إنشاء البنى التحتية التي تسهم في الارتقاء بالمر الاقتصادي للبلد، كالطرق وشبكة المجاري.

الهدف ١٠ - الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

يرد مفهوم شمول الجميع في كل من رؤية استراتيجية تنمية ساموا وبرنامج عملها. وتركز النتيجة الرئيسية ١١ في الاستراتيجية على حصول الجميع على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الموثوقة والميسورة التكلفة، وستدعم أيضا زيادة القدرة التنافسية في القطاعات الإنتاجية، علاوة على تحسين تقديم الخدمات الاجتماعية وخدمات الطوارئ في البلد بأسره. وينص أحد المبادئ الرئيسية للاستراتيجية على أن ما هو جيد للمناطق الحضرية جيد أيضا للمناطق الريفية. وتقوم النتيجة الرئيسية ١ المتعلقة بتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي أيضا على النمو الشامل للجميع علاوة على الإصلاحات الواسعة النطاق التي نُفذت، والتي مكنت ساموا من رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا.

الهدف ١١ - جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

في إطار المجال ذي الأولوية ٢ (السياسات الاجتماعية) والنتيجة الرئيسية ٨ في الاستراتيجية (تحقيق التماسك الاجتماعي)، هناك تركيز على جعل ساموا آمنة ومأمونة، بما في ذلك تحقيق التوازن بين ممارسات الحوكمة الرشيدة في العمليات والخدمات الرسمية والعرفية.

وفي إطار المجال ذي الأولوية ٤ (البيئة) والنتيجة الرئيسية ١٣، هناك تشديد على تعزيز ممارسات إدارة الاستخدام الجيد للأراضي، والنهوض بالتكنولوجيات الخضراء، ووضع خطط وسياسات للمناطق الحضرية، والإدارة الفعالة للنفايات.

وتشمل الاستراتيجية تحسين إشراك المجتمعات في إدارة البيئة.

الهدف ١٢ - ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

تركز استراتيجية تنمية ساموا على الجانب الإنتاجي أكثر من تركيزها على الاستهلاك المستدام. وتعدّ النتائج الرئيسية المتعلقة بتنشيط الزراعة والصادرات، والنتيجة الرئيسية ١٣ المتعلقة باستدامة البيئة، والنتائج الرئيسية الواردة في إطار المجال ذي الأولوية ١ (السياسات الاقتصادية) كلها نتائج ذات أهمية.

الهدف ١٣ - اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره

تتضمن استراتيجية تنمية ساموا برنامج عمل يركز على الأعمال المتصلة بالمناخ. وتشدد النتيجة الرئيسية ١٤ على اتباع نهج متكامل لإزاء تغير المناخ والقدرة على مواجهة الكوارث. وتعدّ النتائج الرئيسية الواردة في إطار المجال ذي الأولوية ٣ (البنية التحتية) جميعها نتائج ذات أهمية تركز على تعزيز القدرة على الصمود من خلال إنشاء البنى التحتية الآمنة والمأمونة، والأخذ بخيارات تتيح التكيف في مجال الممارسات الزراعية وفرص كسب العيش.

الهدف ١٤ - حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

سيجري تحقيق النتيجة ذات الصلة بهذا الهدف على الصعيد الوطني، في إطار الاستراتيجية، من خلال المجال ذي الأولوية ٤ والنتيجتين الرئيسيتين ١٣ و ١٤ أي العمل، من خلال تعزيز الجهود التي تبذلها المجتمعات المحلية، على حماية المناطق البحرية والنظم الإيكولوجية الحرجة والأنواع المهددة بالانقراض، ووضع وتطبيق نُظم لتتبع المواد الكيميائية والنفايات الخطرة.

الهدف ١٥ - حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

يُذكر من النتائج الرئيسية ذات الصلة بهذا الهدف، في إطار الاستراتيجية، النتيجتان ١٣ و ١٤ اللتان تتناولان تحسين التخطيط لاستخدام الأراضي وتنظيم وإدارة الأماكن الخاصة والعامة، وتحسين استخدام الموارد الطبيعية لتهيئة تدفق الفوائد على الأمد الطويل.

الهدف ١٦ - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

تركّز الاستراتيجية بقوة على تعزيز حُسن الإدارة في جميع المجالات الأربعة ذات الأولوية ومن خلال تحقيق النتائج الرئيسية كافة، البالغ عددها ١٤ نتيجة. وتشمل مبادئ الإدارة الرشيدة الواردة في الاستراتيجية ما يلي: اعتماد ممارسات اجتماعية وثقافية أكثر ملاءمة؛ والعمل على أن يكون قطاع الخدمة العامة أكثر كفاءة وفعالية ونزاهة وشفافية، وأن يكون غير سياسي وأن يقدم خدمات ميسورة التكلفة، وأن يركز على تحقيق أولويات واضحة، وتعزيز القانون والنظام، وتطبيق إجراءات الأمن المجتمعي تطبيقاً ملائماً؛

والعمل على تحقيق اللامركزية في الإدارة الحكومية على النحو المناسب، إلى جانب تعزيز نطاق مشاركة الجمهور؛ والأخذ بالنُظم المستندة إلى المعايير؛ وتحسين الاستفادة من أنشطة البحث والتطوير بالتركيز على الاحتياجات ذات الأولوية، وتحديد مَنْ هُمْ في أمس الحاجة إليها.

الهدف ١٧ - تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

تُولي الاستراتيجية مكان الأولوية لإقامة الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وتقوم هذه الشراكات الشاملة للجميع على مبادئ الرؤية المشتركة والأهداف المشتركة التي تضع الإنسان والكوكب في المكان المركزي.

ومع أنه لا يزال يوجد قدر من الاعتماد على الدعم الخارجي، فإن الجهود تُبذل من أجل تعبئة الموارد المحلية، بما في ذلك الموارد من القطاع الخاص، بغية الوفاء بأهداف التنمية المستدامة. والثَّبة معقودة على جذب الاستثمار المباشر الأجنبي إلى القطاعات الحيوية، بما في ذلك الطاقة المستدامة، والهيكل الأساسية والنقل، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن المتوقع أن يحدّد القطاع العام اتجاهها واضحا في هذا الصدد، عن طريق وضع أطر للاستعراض والرصد، ولوائح وهياكل للحوافز من شأنها أن تتيح القيام بالاستثمارات، وأن تعزز تحقيق التنمية المستدامة. ويتواصل أيضا النهوض بآليات الرقابة الوطنية من قبيل المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، وكذلك من خلال الوظائف الرقابية التي تضطلع بها الهيئات التشريعية.

التحديات الماثلة

خلال المشاورات التي أُجريت في أواخر عام ٢٠١٤، حدد أصحاب المصلحة التحديات المشتركة الماثلة أمام إحراز تقدم فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك ما يلي: القيود على القدرات البشرية والمؤسسية؛ وعدم امتلاك زمام المبادرة على الصعيد الوطني وعدم توافر الإرادة السياسية؛ وقلة الوعي لدى أصحاب المصلحة وضعف مشاركتهم، والتحديات المتمثلة في إمكانية وضع مواصفات محلية للأهداف الإنمائية للألفية؛ وانعدام المواءمة مع الإجراءات المتخذة على الصعيدين العالمي والإقليمي؛ وعدم كفاية الموارد والقدرات في عملية استخدام الموارد؛ وعدم توافر بيانات مرجعية وقدرات أساسية لجمع البيانات وتحليلها. ولوحظ أيضا أن بعض مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية لم تكن ذات صلة ببلدان جزر المحيط الهادئ أو كانت غير قابلة للقياس. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين بذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز التنسيق بين الشركاء في التنمية وتعزيز تتبع فعالية المعونة.

ويرد فيما يلي عرض لبعض المسائل الرئيسية التي تواجهها ساموا:

- ثمة حاجة لوضع مواصفات محلية للمؤشرات لكي تكون ذات صلة أو ثاق بواقع البلد ولتحقيق قدر أكبر من المساءلة. وقد تعمل الحكومة على تحديد الغايات والمؤشرات الوطنية الخاصة بها بغية مراعاة الخصائص المميزة الوطنية. وسعياً إلى حفز العملية الحكومية، يجري تشجيع القطاعات والوزارات الرئيسية على اقتراح سلسلة من المؤشرات التي تُعتبر ذات أهمية في السياق الخاص بساموا. ويتم اقتراح هذا النوع من المؤشرات، علاوة على مؤشرات إضافية من المحتمل أن ترد في الأشهر المقبلة، من خلال العمل القطاعي الذي يكرّس لوضع خرائط المؤشرات بالتعاون مع مكتب ساموا للإحصاء والشركاء في التنمية، فضلاً عن المجتمع المدني.
- ونظراً لما تتسم به الأهداف الـ ١٧ والغايات الـ ٦٩ من سعة نطاق وعمق، فإن الطلب على الإحصاءات ذات النوعية سيزداد بشكل كبير، مما سيُمثل تحدياً بالنسبة إلى العديد من البلدان الجزرية الصغيرة، بما في ذلك ساموا التي تعاني من نقص في القدرات ومن ضالة الموارد.
- وجميع البلدان بحاجة إلى تكييف مؤشرات أهداف التنمية المستدامة مع سياقات كل منها؛ وبالإضافة إلى ذلك، تدعو الحاجة إلى إيلاء الأولوية لتنفيذ الأهداف التي تتناسب مع القدرات المتاحة وكفالة ملاءمتها بما يلبي الاحتياجات.
- ويُذكر من أهم الدروس المستفادة من عملية رصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الإقليمي صعوبة رصد التقدم المحرز متى تعلق الأمر بالمؤشرات الرسمية، حيث أن العديد من المؤشرات لم تكن ملائمة لسياق المحيط الهادئ. وعند اختيار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي وُضعت على الصعيد العالمي، لتطبيقها في سياق المحيط الهادئ تحديداً، من المهم إجراء عملية تشاور مفتوحة وشاملة للجميع من أجل النظر في الأولويات الوطنية، بما يكفل امتلاك البلد المعني لزاماً عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالنظر إلى أن أهداف التنمية المستدامة هي أهداف عالمية الطابع أيضاً، فإن الفرصة متاحة لإظهار التضامن بين بلدان المحيط الهادئ باعتبارها مجموعة من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، من خلال العمل سوياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة.
- أما فيما يتعلق بأنشطة المتابعة والاستعراض، فقد كان من الجدي تتبّع التقدم المحرز من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، سواء على الصعيد الإقليمي أو الوطني. وقد واجهت البلدان عموماً صعوبة في تتبع التقدم المحرز على أساس سنوي على

المستوى الوطني، لذا فقد ساعدت أنشطة الرصد المنفذة على الصعيد الإقليمي في ملء الثغرات والاحتفاظ بتركيز قادة منطقة المحيط الهادئ على التقدم المحرز بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كل عام. غير أن تتبع التقدم المحرز فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة على أساس سنوي يرحح أن يكون أمرا صعبا نظرا للزيادة المشار إليها في عدد الأهداف والغايات والمؤشرات.

وللتخفيف من وقع الآثار المذكورة أعلاه، يمكن النظر في مجال مواضيعي كل عام، والقيام بعملية إبلاغ كاملة مرة كل خمس سنوات. ونظرا لأهمية توافر القيادة السياسية في عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من الضروري أن يواصل قادة منطقة المحيط الهادئ الإشراف على رصد تنفيذ الأهداف على الصعيد الإقليمي. أما على المستوى الوطني، فمن المهم التركيز على إدماج الأهداف في الخطط والميزانيات الوطنية وكذلك في أطر الرصد والتقييم.

ويمكن استخلاص الدروس من التحديات التي وُوجهت في السابق ليتم الاسترشاد بها في إطار خطة ما بعد عام ٢٠١٥. وتشمل هذه الدروس إجراء مشاورات واسعة في وقت مبكر لزيادة الفهم ومستوى الالتزام؛ وإيلاء الاهتمام اللازم لإجراء عمليتي التخطيط والميزنة على النحو السليم واستخدام الدعم المقدم إلى الميزانية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ وتنمية القدرات وتعاقب دورات التخطيط؛ واستخدام لغة بسيطة؛ وبناء القدرات على نحو مستدام في جمع البيانات وتحليلها والاستفادة منها؛ وإيلاء الاهتمام اللازم للمقومات الرئيسية مثل الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية؛ وإجراء تحليل سليم لجوانب النمو، ومنها على سبيل المثال القدرة على استيعاب الجميع، والفئات الضعيفة في المجتمع، والحماية الاجتماعية.

ومن الدروس المستفادة على وجه التحديد من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة المحيط الهادئ ضرورة القيام ليس فقط بمعالجة الأعراض إنما أيضا الأسباب الجذرية لأوجه عدم المساواة الهيكلية التي يقوم عليها سوء التنمية. وقد يتطلب هذا الأمر إيجاد نموذج بديل للتنمية. فعوضا عن نموذج النمو التقليدي، يمكن اعتماد نموذج يضع البشر في المكان المركزي ويكون مربوطا بالعدالة. وقد يتيسر تحقيق هذا المشروع أيضا عن طريق العودة إلى القيم المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

وخلال استعراض منتصف المدة، أثبتت نقاط محددة بشأن وسائل التنفيذ. ففي منطقة المحيط الهادئ، لم يكن هناك سوى قدر محدود من التمويل المباشر المقدم إلى البلدان لتحقيق الغايات ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية، ولم يكن من السهل الاستفادة من آليات التمويل القائمة على الصعيدين العالمي والإقليمي. ولم يتوفر تنسيق الدعم المتاح من

الجهات المانحة. وفيما يتعلق بالتكنولوجيا، كان مدى ملائمة التكنولوجيات على نحو مستدام (مثل تكاليف الصيانة) يمثل إحدى العقبات في أداء تلك التكنولوجيات لدورها بوصفها عاملا مسهما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. أما القدرات، بما في ذلك القدرات الإحصائية، فقد كانت تُوظَّف بما يفوق طاقتها، وثمة حاجة الآن إلى مواصلة تكييف مبادرات بناء القدرات على الصعيد الوطني. وأخيرا، فيما يتعلق بالتجارة، كانت تكلفة الامتثال مقابل جني الفوائد من الاتفاقات التجارية موضع شك بالنسبة لمنطقة المحيط الهادئ.

ما يمكن القيام به من أجل التغلب على التحديات

يمكن أن نستنتج من خلال المشاورات الأولية التي أُجريت أن مواجهة التحديات المشار إليها أعلاه ستتطلب تحديد وإقامة عدد من المؤسسات الفعالة على أسس سليمة، ووضع آليات للرصد والإنذار المبكر والاستجابة، بغية التصدي للمخاطر والتهديدات تبعا لتلك التحديات، علاوة على الاعتماد على مكامن القوة وتطبيق الدروس الهامة المستفادة. ولدى ساموا نظام حوافز جيد في مجال الخدمة العامة، ونظام راسخ للهيكل الأساسية المادية، من شأنهما أن يؤديا إلى تعزيز الفرص والنمو. كما أن البلد معروف باستقراره السياسي ويسرّه الإسهام في جهود حفظ السلام على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وتعتمد ساموا إصلاحات منذ منتصف الثمانينات، وقد اتبعت أسلوبا استباقيا لكي تكون دائمة الاطلاع على المسائل الإقليمية والعالمية، ولكي تسهم بدورها على نحو ناجح باعتبارها من الشركاء العالميين.

وعلى الصعيد الإقليمي، كانت ساموا من المشاركين الرئيسيين في عمليتي استعراض الأقران والتعلم من الأقران، ومن أبرز المؤيدين لهاتين المبادرتين، كما اضطلعت بدور أساسي في الجهود التي بذلتها البلدان لتحقيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتبادل المعلومات والتجارب والخبرات فيما بينها بشأن المسائل الرئيسية للتنمية، والإصلاحات اللازمة اعتمادها في سياق إقامة شراكات فعالة وممتينة مع الشركاء في التنمية، والمؤسسات العاملة في المنطقة. وقد تم تنفيذ جميع المبادرات في إطار اتفاق متددى جزر المحيط الهادئ. وقادت ساموا حتى الآن عملية بناء القدرات من خلال تقديم التدريب في مؤسساتها لمسؤولي بلدان منطقة المحيط الهادئ، ولا سيما في مجال إصلاحات إدارة المالية العامة، واستخدام النظم القطرية، وعمليات الحوكمة من قبيل تنظيم انتخابات نزيهة.

وبالنظر إلى الترابط القائم بين الأهداف والغايات التي يستند إليها تنفيذ المسائل المشتركة بين القطاعات، سيجري النظر في تحقيق أوجه التآزر ونقاط التوازن والاتساق في السياسات. وسيبذل كل جهد ممكن لجمع البيانات بعد تصنيفها من أجل تحديد الأثر الناجم

عن السياسات في إعادة توزيع الموارد، مع التركيز بشكل خاص على الفئات الضعيفة. وسيتعين الربط بين التوجه الاستراتيجي المعتمد في السياسات الموضوعية والميزانية وتمويل التنمية. وقد يؤدي ذلك إلى مواصلة تحديد الأولويات على أساس الاحتياجات والقدرات ومستوى الوعي والثغرات القائمة.

وسيجري تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ضمن الإطار القائم لتنفيذ الخطط الإنمائية الوطنية، سواء خططنا الحالية أو الجديدة، مع التركيز على المجالات التي تشوبها أوجه ضعف. وتراعي الجهود المبذولة لإدماج أهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي و/أو وضع مواصفات محلية لأهداف التنمية المستدامة في ساموا مبدأ عدم ترك أي أحد خلف الركب، حيث أن التنمية تشمل الجميع من حيث المبدأ.

الانضمام إلى الاستعراض الطوعي والتقدم المحرز في تكييف أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني

على ضوء هذه الخلفية، ترى ساموا أن أهداف التنمية المستدامة تتيح فرصة مناسبة لمعالجة تحديات التنمية في المستقبل. وقد أعدت ساموا هذا الاستعراض لإبلاغ الأمم المتحدة في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٦ بالتقدم الذي أحرزته في إدماج أهداف التنمية المستدامة في عمليات التنمية الوطنية الخاصة بها. وساموا، باعتبارها الدولة العضو والدولة الجزرية الصغيرة النامية الوحيدة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي تنضم إلى عملية الاستعراض الطوعي الأولي، يحدوها الأمل في أن تسهم في المناقشات من منظور دولة جزرية صغيرة نامية، وهي تشجع أيضا سائر الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ على أن تحذو حذوها.

ألمانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

يُعتبر اتخاذ الجمعية العامة القرار ١/٧٠، "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، محطة بارزة في التاريخ الحديث للأمم المتحدة. إذ تعكس هذه الخطة الشاملة الإيمان الراسخ بأن التحديات العالمية لا يمكن معالجتها إلا من خلال تضافر الجهود التي يجب أن تكون قائمة على التطبيق المنهجي لمبدأ التنمية المستدامة في كافة المجالات السياسية العامة وفي كل بلد. وبذلك اعتمد المجتمع الدولي موقفا واضحا مفاده أن إجراءات حازمة يجب أن تُتخذ لتحقيق التحول باتجاه التنمية المستدامة. وتوضح أهداف التنمية المستدامة العالمية،

المنطقة على الجميع، الكيفية التي يمكننا بها تحقيق هدف الحد من الفقر، وتحسين الأحوال المعيشية في جميع أنحاء العالم، وحماية كوكبنا.

والتنمية المستدامة تعني تحمّل المسؤولية لمنفعة الأجيال الحالية والمقبلة معا، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي. وتحقيقا لهذه الغاية، تدعو خطة عام ٢٠٣٠ الحكومات وقطاع الاقتصاد والمجتمع إلى إحداث تحول عميق واتخاذ إجراءات على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني من أجل كفالة الاستدامة. وقد التزمت ألمانيا منذ البداية بالمشروع الطموح المتمثل في تنفيذ هذه الخطة، واتخذت بالفعل بعض الخطوات الأولية الهامة بغية وضعه موضع التنفيذ على الصعيد الوطني.

نقطة البداية لنا

على الرغم من أن ألمانيا قد بلغت مستوى عاليا جدا من التنمية بوجه عام، فلا بد لها من بذل المزيد من الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، والقيام أيضا، من خلال ذلك، بتقديم إسهامات مناسبة لتحقيق تلك الأهداف على الصعيد العالمي.

وقررت حكومة ألمانيا أن تجعل من استراتيجيتها الوطنية المتبعة لتحقيق التنمية المستدامة إطارا رئيسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلد. ومن المقرر أن يكتمل العمل على تنقيح تلك الاستراتيجية على ضوء الطموحات المعلنة في خطة عام ٢٠٣٠ وهيكل أهدافها، وذلك بحلول الربع الأخير من عام ٢٠١٦.

الاستراتيجية الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة

يمثل النهوض بالتنمية المستدامة واحدا من الأهداف الأساسية التي تضعها الحكومة الألمانية نصب عينها في جميع الأنشطة التي تضطلع بها، والمعيار الذي تستخدمه لقياس التقدم المحرز من أجل تحقيق أهدافها. ومنذ عام ٢٠٠٢، بادرت الحكومة إلى تقديم أول استراتيجيتها الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة. ومنذ ذلك الحين، أبلغت عن حالة تنفيذها كل أربع سنوات في شكل تقارير مرحلية يتم فيها أيضا استكمال محتوى الاستراتيجية. ويجري إعداد التقارير المرحلية بالتزامن دوما مع عملية واسعة النطاق قائمة على الحوار والتشاور مع منظمات المجتمع المدني. ومنذ عام ٢٠٠٢ أيضا، تتضمن الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة الأهداف والمؤشرات المتعلقة بتحقيق الاستدامة على الصعيد الوطني. وبذلك يكون من الممكن قياس التقدم المحرز بانتظام، وتحديد أيّ توجهات خاطئة قد يجري اتباعها في السياسة العامة. ويدأب المكتب الإحصائي الاتحادي على نشر تقرير مستقل عن مؤشرات الأداء كل سنتين، يتضمن معلومات عن التقدم المحرز من أجل تحقيق الأهداف المشار إليها.

وتتولى لجنة الوزراء الاتحاديّين المعنية بالتنمية المستدامة توجيه تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة والإشراف على تحديث محتواها. وهي تتألف من ممثلين عن جميع الوزارات الاتحادية، ويرأسها رئيس المستشارية الاتحادية. وتقدم اللجنة إسهامات استراتيجية ليجري استخدامها في عمل حكومة ألمانيا، وهي تمثل منتدى لمختلف الإدارات الحكومية من أجل تبادل المعلومات على مستوى عال بشأن الأنشطة التي يضطلع بها كل منها سعياً إلى تحقيق الاستدامة.

ويتولى المجلس الاستشاري البرلماني المعني بالتنمية المستدامة رصد استراتيجية حكومة ألمانيا الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة ويدافع عن الشواغل المعرب عنها بشأن مسألة الاستدامة في البرلمان. وقد أُسندت أيضاً إلى المجلس الاستشاري البرلماني مهمة إعداد تقييم الحكومة الاتحادية الإلزامي عن الآثار المترتبة على تحقيق الاستدامة.

أما المجلس الألماني المعني بالتنمية المستدامة، وهو مجلس استشاري مستقل، فقد دأب على تقديم دعمه إلى الحكومة الألمانية منذ عام ٢٠٠١ وهو يعمل على تعزيز الحوار المجتمعي بشأن تحقيق الاستدامة. ويتألف هذا المجلس من ١٥ شخصية من الشخصيات العامة التي يتم اختيارها بحكم إنجازاتها المهنية والشخصية، وهي تمثل الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتنمية المستدامة ببعديها الوطني والدولي.

وتسترشد السياسة العامة الوطنية لتحقيق الاستدامة بعدد من المبادئ الرئيسية وهي: الإنصاف بين الأجيال، ونوعية الحياة، والتلاحم الاجتماعي، والمسؤولية الدولية.

ونظراً للأهمية السياسية العالية التي يكتسيها مبدأ الاستدامة والنهج المشترك بين القطاعات الذي يُتبّع في تطبيقه، فإن المستشارية الاتحادية هي الوكالة الرائدة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، تتحمل جميع الوزارات مسؤولية رئيسية عن الإسهامات المقدمة منها بغية تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠ في مجالات السياسة العامة لكل منها.

ويجري تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في إطار الاحتياجات المتعلقة بشؤون الميزانية والمالية للحكومة الاتحادية.

وعندما تسعى الحكومة إلى تنفيذ التدابير المقترحة، ولا سيما قبل إدخال تعديلات على التشريعات، تبدأ الحكومة بحوارها مع أصحاب المصلحة والأطراف المعنية الأخرى. ويتيح ذلك فرصة لتوضيح التدابير المقترحة ولتمكين أصحاب المصلحة من الإعراب عن أفكارهم وملاحظاتهم والإدلاء بمقترحاتهم من أجل إدخال تحسينات على تلك التدابير.

وكثيرا ما يؤدي الحوار إلى تحسين نوعية الإجراءات الحكومية وإلى زيادة مستوى القبول العام لقرارات الحكومة.

وانطلاقا من روح الشراكة العالمية الجديدة، بادرت حكومة ألمانيا إلى البدء بعملية الحوار مع الجهات الفاعلة المذكورة أعلاه بشأن الإجراءات الجارية لإعادة صياغة الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة انطلاقا من قاعدة أوسع. ففي خمسة مؤتمرات للحوار العام عُقدت في جميع مناطق ألمانيا، بدأ وزراء من الولايات الاتحادية، وكبار الوزراء الاتحاديين وغيرهم من ممثلي الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والممثلين على المستوى المجتمعي، بالتداول مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة من القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني لمناقشة متطلبات الاستراتيجية الجديدة لتحقيق الاستدامة. وأُخذت النتائج بعين الاعتبار في المسودة الأولى من الصيغة الجديدة لاستراتيجية التنمية المستدامة لعام ٢٠١٦، تحت رعاية المستشارية الاتحادية. وعرضت المستشارية الاتحادية الاستراتيجية الجديدة في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦، وجرى نشرها في الوقت نفسه على شبكة الإنترنت. وتمكن الجمهور من الإدلاء بتعليقاته على المسودة على مدى عدة أسابيع، سواء بشكل شفوي في جلسة استماع عامة في المستشارية أو خطيا.

ولسنوات عدة، دأبت حكومة ألمانيا أيضا على عقد منتدى للحوار ثلاث أو أربع مرات في السنة، من أجل تبادل الأفكار والمعلومات بشأن خطة الاستدامة الدولية مع ممثلي المنظمات غير الحكومية، والكنائس، والسلطات المحلية، والأوساط العلمية والأكاديمية، والقطاع الخاص. ويمثل "الميثاق من أجل المستقبل" الذي نشرته الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في عام ٢٠١٤، محاولة جديدة لإشراك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، لا سيما في الحوار الرامي إلى تعزيز التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. ومنذ عام ٢٠١٤، أُجريت مناقشات بمشاركة أكثر من ١٠٠ من المنظمات والمبادرات وأفراد الجمهور بشأن سبل تهيئة فرص لكل فرد في المستقبل في جميع أنحاء العالم، وماهية المسؤولية التي تقع على عاتق ألمانيا في هذا الصدد.

الدعم المستمر المقدم إلى البلدان الأخرى

تم توجيه سياسة التنمية الألمانية بشكل منهجي في السنوات الأخيرة نحو تحسين الأوضاع العالمية، سواء على الصعيد البيئي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي، من أجل القضاء على أسباب الفقر وتعزيز التنمية المستدامة على المستوى العالمي. وبعد اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، باتت الأولويات في سياستنا العامة تقوم على مجالات أساسية خمسة هي:

الإنسان، والكوكب، والازدهار، والسلام، وإقامة الشراكات. وتركز سياسة التنمية الألمانية على وجه الخصوص على ما يلي:

- مكافحة الأسباب الهيكلية للجوع وسوء التغذية والقضاء على الفقر المدقع
 - إيجاد فرص مستدامة للمستقبل، وبخاصة بالنسبة للشباب، ومعالجة أسباب هروب الأشخاص من بلدانهم (لا سيما من خلال التعليم والتدريب، وتوفير فرص العمل، والاستثمارات الهيكلية في الاقتصاد الأخضر، والهيكل الأساسية الاجتماعية، والبناء الجيد لكيان الدولة)
 - تحقيق الإنصاف في العولمة، ولا سيما عن طريق تشجيع التجارة العادلة والدخل العادل وفرص العمل التي تكفل سبل العيش المستدامة، مع التركيز بوجه خاص على تعزيز الإدارة المسؤولة لسلاسل التوريد، والمعايير الاجتماعية والبيئية الدنيا
 - تعزيز التنمية المستدامة في القطاع الخاص والاستثمار الخاص، والأخذ بعين الاعتبار قدرة البلدان الشريكة على الإسهام ماليا في عملية التنمية الخاصة بها
 - التخفيف من حدة التأثيرات الناجمة عن تغير المناخ والتكيف مع هذا التغير، وحفظ الموارد الطبيعية
- ويُعَدُّ تعزيز الإدارة الرشيدة وتحقيق المساواة بين الجنسين من المهام المشتركة بين القطاعات التي تشكل أيضا عنصرا هاما في الحوار الثنائي والمتعدد الأطراف بشأن سياسة التنمية. وتمشيا مع الشراكة العالمية الجديدة من أجل التنمية المستدامة، تسعى حكومة ألمانيا إلى التعاون مع شركائها على قدم المساواة وإلى تحسين الكفاءة والفعالية بشكل مستمر.
- ويتم تنفيذ المبادئ الواردة أعلاه من خلال عدد من المبادرات والبرامج الثنائية والمتعددة الأطراف.
- وبالإضافة إلى الوزارة الاتحادية للتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ووزارة الخارجية الاتحادية، يسعى العديد من الإدارات الحكومية الأخرى على نحو نشط إلى تعزيز علاقات التعاون الدولي.
- وتعمل مبادرة المناخ الدولية التابعة للوزارة الاتحادية للبيئة وحفظ الطبيعة وسلامة المباني والسلامة النووية على تمويل المشاريع المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي في البلدان النامية والاقتصادات الصاعدة والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية منذ عام ٢٠٠٨، إضافة إلى المشاريع الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

أما الصندوق المعني بالسلامة والصحة المهنتين في مكان العمل "Vision Zero Fund"، وهو صندوق عالمي أنشئ بمبادرة من الوزارة الاتحادية للعمل والشؤون الاجتماعية وبدعم من مجموعة الدول السبع، فيعمل على تعبئة الدعم العملي للبلدان المنتجة الفقيرة في محاولاتها الرامية إلى تحسين الصحة والسلامة في مكان العمل.

وفيما يتعلق بنسبة المساعدة الإنمائية الرسمية، لقد زادت المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من ألمانيا بشكل مطرد في السنوات الأخيرة؛ إذ تشير آخر التقديرات التي أصدرها مكتب التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام ٢٠١٥ إلى زيادات مستمرة بلغت بها المساعدات حوالي ١٦ بليون يورو. وهذا يجعل من ألمانيا ثالث أكبر جهة مانحة بالأرقام المطلقة. وقد ارتفع مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من ألمانيا إلى ٠,٥٢ في المائة من دخلها القومي الإجمالي في عام ٢٠١٥. ولا يزال الإنفاق على التعاون الإنمائي يشكل إحدى أبرز أولويات الحكومة. فقد زادت الحكومة باستمرار من إنفاقها في سبيل التنمية في السنوات الأخيرة، ومن المقرر أن تتواصل هذه الزيادة في عام ٢٠١٧. وعملت الحكومة أيضا على تعبئة التمويل وصناديق التنفيذ من خلال تشجيع مشاركة القطاع الخاص، على وجه التحديد.

ولسنوات عدة، دعت حكومة ألمانيا أيضا، على نحو استباقي، إلى تعزيز سياسة الاستدامة في المنتديات الإقليمية والدولية.

الطريقة التي استخدمت لوضع هذا التقرير: عملية الإعداد ونطاق المشاركة والمنهجية والبنية

الغرض من هذا التقرير هو تقديم وصف للإجراءات التي اتخذتها حكومة ألمانيا حتى الآن وللخطوات التي تعتزم اتخاذها في المستقبل من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ويتضمن التقرير تفاصيل عن الجهود المبذولة للتحضير لإجراءات التنفيذ، والتدابير التي تنطوي عليها عملية تكييف سياساتنا، والطريقة التي يتم من خلالها إشراك جميع أصحاب المصلحة في عملية التنفيذ. وبهذا المعنى، يعرض التقرير المسار الذي اعتمدته ألمانيا لتنفيذ الخطة، ويتضمن أيضا عرضا أوليا لعدد محدد من الترتيبات والإجراءات والالتزامات والأولويات والخبرات. ويفيد التقرير عن جميع الأهداف المنصوص عليها في الخطة، البالغ عددها ١٧ هدفا.

وكان من المهم بالنسبة لحكومة ألمانيا أن تعمل على إشراك المجتمع المدني وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص في إعداد هذا التقرير. ولذا فقد تمت مناقشته في منتدى الحوار المعني بخطة عام ٢٠٣٠ مع ممثلي المنظمات غير الحكومية، والكنائس، والسلطات المحلية،

والأوساط العلمية والأكاديمية، الذين أُتيحت لهم فرصة المشاركة في تبادل الآراء بعين نقدية. وفي هذا الصدد، من المقرر أيضا إعطاء الكلمة لأحد ممثلي المجتمع المدني في ألمانيا عند تقديم التقرير في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في نيويورك. وفي ذلك إشارة واضحة إلى أن خطة عام ٢٠٣٠ وتنفيذها في ألمانيا يمثلان مشروعا يشمل المجتمع بأسره.

التغييرات التي ستحدثها أهداف التنمية المستدامة في ألمانيا: الإجراءات المتخذة والإسهامات المقدمة من أجل التنفيذ
إدماج خطة عام ٢٠٣٠ وأهدافها المتعلقة بالتنمية المستدامة ضمن عملية التنفيذ على الصعيد الوطني

تسعى حكومة ألمانيا، في سياق إعداد الصيغة الجديدة لاستراتيجيتها الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة، إلى الانخراط في تحقيق كل هدف من أهداف التنمية المستدامة، وتحديد كيفية اتخاذ ما يلزم من إجراءات بالنسبة لألمانيا في الميدان المعين لكل هدف. وبذلك، تسعى ألمانيا إلى أن تراعي بالطريقة الملائمة البعد الدولي للإجراءات التي تتخذها. ويعني تطبيق خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد العالمي، بالنسبة إلى الحكومة، أنها ستقدم الإسهامات المناسبة من أجل تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها ١٧ هدفا، سواء ضمن سياساتها الوطنية أو على الصعيد الدولي.

ولذا تنظر الحكومة في الآثار التي ستنشأ عن مشاركتها على ثلاثة مستويات:

- أولا، فيما يتعلق بعملية التنفيذ والآثار الناشئة عن ذلك في ألمانيا
- ثانيا، فيما يتعلق بالآثار الناشئة في البلدان الأخرى والآثار المترتبة على المنافع العامة العالمية، أي على الرفاه العالمي (في جميع أنحاء العالم نتيجةً للسياسة التجارية أو السياسة المناخية مثلا)
- ثالثا، تجدر الإشارة فيما يتعلق بتقديم الدعم إلى البلدان الأخرى (في إطار سياستنا للتعاون الدولي) إلى أن الأهداف الـ ١٧ والمستويات الثلاثة للآثار الناشئة إنما هي مترابطة ترابطا وثيقا ولا يمكن النظر فيها كل على حدة

”عدم ترك أي أحد خلف الركب“ هو مبدأ شامل لعدة قطاعات ويرد في مختلف أجزاء خطة عام ٢٠٣٠. وعلى مدى السنوات الـ ١٥ المقبلة، سيتعين بذل المزيد من الجهود للوصول إلى الشرائح السكانية المحرومة و/أو التي تعاني من التمييز في ألمانيا وفي جميع أنحاء العالم، وتحسين أوضاعها بطريقة مستدامة.

وتقدّم ألمانيا إسهامات ذات صلة بجميع أهداف التنمية المستدامة حسب قدراتها وظروفها. وفي هذا الصدد، سيتضمن التقرير الكامل وصفا للنُهُج التي تتبعها ألمانيا من أجل تنفيذ كلّ من أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها ١٧ هدفاً. والأهداف قابلة للتطبيق على الصعيد العالمي، وقد جرى تحديدها على نحو متزامن كي يتسنى تقديم التوجيه إلى كل بلد من البلدان في جهوده الرامية إلى تحديد التفاصيل ذات الصلة على الصعيد الوطني.

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]

أهداف التنمية المستدامة بوصفها أداة لبناء السلام

أدركت حكومة كولومبيا أهمية التحضير لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة قبل سنة واحدة من اعتمادها، وبذلك أصبحت من البلدان الرائدة، ليس فقط في العملية الجماعية المتمثلة في تحديد الأهداف الشاملة للجميع، إنما أيضاً من حيث حالة الاستعداد لتحقيقها. ومنذ ذلك الحين، اتخذت كولومبيا الخطوات والتدابير اللازمة لوضع آليات السياسات المؤسسية والعامة على الصعيدين الوطني والمحلي، إلى جانب كفالة توافر نُظم المعلومات والبيانات. واتخذ البلد أيضاً خطوات لتحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين والعناصر الأخرى اللازمة لتحقيق أهداف الخطة العالمية بحلول عام ٢٠٣٠.

وفي خطوة أولى، أُدرجت الرؤية المحددة في خطة عام ٢٠٣٠ ضمن خطة التنمية الوطنية. وأصبح ما مجموعه ٩٢ من الغايات البالغ عددها ١٦٩ غاية مدججا بالفعل ضمن الخطة ويجري رصد تلك الغايات عن طريق مؤشرات محددة في نظام رصد الأداء وتقييمه على الصعيد الوطني.

ولاحقاً، في شباط/فبراير ٢٠١٥، أنشأ الرئيس خوان مانويل سانتوس كالديرون اللجنة الرفيعة المستوى المشتركة بين الوكالات لإعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة وتنفيذها تنفيذاً فعالاً. وتمثل اللجنة الكيان الوحيد في البلد لتيسير مشاركة جميع القطاعات وأصحاب المصلحة على جميع المستويات. وتضم اللجنة خمسة أفرقة عاملة تركز على: (أ) المؤشرات، و (ب) القضايا الإقليمية، و (ج) تعبئة الموارد، و (د) الشؤون الدولية، و (هـ) الاتصالات.

وبعد سنة واحدة من العمل، تمكنت اللجنة من وضع معايير لمواءمة خطة عام ٢٠٣٠ مع الخطط الإنمائية الأخرى التي تسترشد بها السياسة العامة الوطنية. وبالإضافة إلى

خطة التنمية الوطنية والاستراتيجية ذات الصلة لتحقيق النمو الأخضر، تتفق خطة عام ٢٠٣٠ مع المشروع المشترك لنص الاتفاق العام المتعلق بإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم الذي تمخضت عنه المحادثات في هافانا مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي؛ كما تتفق مع عملية الانضمام إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

أما استراتيجية النمو الأخضر التي تشجع على اعتماد أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، والتخفيف من آثار تغير المناخ، وحماية النظم الإيكولوجية واستخدام الموارد الطبيعية البحرية والأرضية استخداما مستداما، فتتفق على اتخاذ إجراءات ملموسة بشأن ٨٦ من الغايات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة.

وإذ يرتبط ٥٠ من الغايات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة البالغ عددها ١٦٩ غاية ارتباطا وثيقا بالنقاط الخمس الواردة في الاتفاق العام الموقع في المحادثات في هافانا، فقد لاحظ الرئيس أن اتفاق السلام النهائي لإنهاء النزاع بمجرد التوقيع عليه سيكون أول اتفاق من نوعه يركز على التنمية المستدامة، ولذا فإن الأهداف المشار إليها ستصبح أداة لبناء السلام في كولومبيا.

وقد وضعت اللجنة الرفيعة المستوى استراتيجية للتنفيذ تقوم على ثلاثة مسارات رئيسية للعمل، وتتمحور حول ما يلي: (أ) السياسات والبرامج، و (ب) المؤشرات، و (ج) تقدير تكلفة خطة عام ٢٠٣٠. وفي نهاية عام ٢٠١٦، ستتوج هذه العملية بقيام المجلس الوطني للسياسة الاقتصادية والاجتماعية بصياغة وثيقة السياسة العامة التي تحدد المؤشرات والأهداف الوطنية ذات الصلة لعام ٢٠٣٠، مع الإشارة بوضوح إلى المبادئ التوجيهية والإجراءات والجهات المسؤولة عن تنفيذ الخطة على المستوى الحكومي.

واقترعا منها بأن ثمة ضرورة لإجراء تحول حقيقي في الميدان على الصعيد المحلي، ركزت كولومبيا جهودها على إدماج أهداف التنمية المستدامة في إطار عملية التخطيط على المستوى دون الوطني. وخلال الأشهر الستة الماضية، عملت الحكومة يدا بيد مع السلطات البلدية وسلطات المقاطعات من أجل نشر الأهداف وامتلاك زمام العملية ذات الصلة بحيث يصبح بالإمكان الاسترشاد بالأهداف دوما في عملية التنمية، وكفالة سبل الحصول بطريقة فعالة على السلع والخدمات على جميع المستويات. ونتيجة لذلك، أُدمجت في خطط التنمية الإقليمية للسلطات المحلية المنتخبة حديثا تدابير السياسة العامة التنظيمية والمتعلقة بالميزانية بما يتفق مع الأهداف.

ويجدر التركيز على روح القيادة التي تحلّت بها كولومبيا من خلال عملية تعريف المؤشرات. فبالإضافة إلى مشاركتها في أعمال فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، تُعدّ كولومبيا من أول البلدان التي أجرت تقييما مفصلا لحالة البيانات اللازمة من أجل الإبلاغ عن المؤشرات العالمية. وباتت المعلومات الكاملة متوافرة ومتاحة فيما يتعلق بـ ٥٤ في المائة من المؤشرات. وثمة معلومات جزئية متاحة فيما يتعلق بـ ٣٠ في المائة من المؤشرات، بينما لا توجد أي معلومات حتى الآن فيما يتعلق بـ ١٦ في المائة من المؤشرات. وتعمل الكيانات الحكومية، بقيادة المكتب الإحصائي الوطني، على وضع القائمة النهائية للمؤشرات الوطنية التي ستُنشر في نهاية عام ٢٠١٦.

وأظهر عمل اللجنة أن خطة عام ٢٠٣٠ تتطلب تقديم الدعم من جميع الجهات الفاعلة في مجال التنمية وتعبئة جهودها على جميع المستويات، سواء الدولي أو الإقليمي أو الوطني أو دون الوطني. وكولومبيا ملتزمة باعتماد نهج قائم على تعدد أصحاب المصلحة، وهو أمر سيتطلب توضيحا للعناصر اللازمة للعمل المشترك ووضع استراتيجية متسقة على أساس تلك العناصر. وفي هذا الصدد، أحرزت اللجنة تقدما في عملية تحديد المسؤوليات المشتركة، التي كشفت أن ١٣٥ من الغايات البالغ عددها ١٦٩ غاية تتصل بالمهام المنفذة على الصعيد الوطني، وأن تنفيذ ١١٠ غايات سيتطلب الاضطلاع بعمل مشترك مع مكاتب رؤساء البلديات والمحافظين، وأن تنفيذ ٥٤ غاية سيتطلب عملا منسقا على الصعيد الدولي، وأن تنفيذ ٨٨ غاية سيتطلب الإعلان عن التزامات من جانب القطاع الخاص.

منهجية الاستعراض الوطني الطوعي لكولومبيا

تري كولومبيا أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن يصبح منتدى شاملا للجميع وابتكاريا لتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة التي تنتج قيمة مضافة بالنسبة إلى جميع البلدان. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي وضع منهجية لكفالة أن تتضمن الاستعراضات الوطنية الطوعية ليس فقط عرضا للتقدم المحرز على الصعيد الوطني، إنما إطارا مرجعيا أيضا لمساعدة جميع البلدان على تحديد المبادرات المشتركة التي تعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

وبناءً على القرارات الحكومية الدولية المتخذة قبل عقد اجتماع المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ومع مراعاة المرونة التي اتسم بها المنتدى في عام ٢٠١٦، وضعت كولومبيا منهجية للاستعراض الوطني الطوعي تركز على مجموعة فرعية صغيرة من أهداف التنمية المستدامة والصلات القائمة فيما بينها، من أجل القيام بما يلي:

- تقديم إسهام كبير في رصد وتقييم التقدم المحرز من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بطريقة تتفق مع الطابع الشامل وغير القابل للتجزئة الذي تتسم به الأهداف والغايات المرتبطة بها
 - استحداث منظور محدد الأهداف وأكثر تعمقا تمشيا مع الاستعراضات المواضيعية والمواضيع السنوية التي تتم معالجتها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى والمجلس الاقتصادي والاجتماعي
 - تجنب وضع ضغوط كبيرة على المؤسسات الوطنية والنظم الإحصائية، ولا سيما المؤسسات والنظم التابعة للبلدان النامية
 - التشجيع على تبادل الخبرات والتعلم المتبادل فيما بين البلدان، بما في ذلك البلدان التي تواجه تحديات متشابهة
 - النهوض بتعبئة الموارد من أجل إقامة وتنفيذ الشراكات اللازمة، والعمل على تحديد الحلول وأفضل الممارسات، وتعزيز تنسيق وفعالية نظام التنمية الدولي.
- وترى كولومبيا أن استعراض مجموعة فرعية صغيرة من أهداف التنمية المستدامة في كل منتدى من المنتديات السياسية الرفيعة المستوى المعنية بالتنمية المستدامة المعقودة برعاية المجلس من شأنه أن يستوفي الشروط المذكورة أعلاه. ويتطلب مثل هذا النظام تحقيق ما يلي:
- أن تتضمن عملية تحليل كل هدف مناقشات بشأن الصلات الرئيسية القائمة مع الأهداف الأخرى، وأن يكون التحليل مبنيا على المواضيع السنوية التي يجري تناولها في إطار أعمال المنتدى وأعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي
 - أن تخضع الأهداف الـ ١٧ والغايات المرتبطة بها لاستعراض كامل، بالإضافة إلى النظر في الصلات القائمة بينها من جهة، وبين المجموعة الفرعية الصغيرة من الأهداف التي ستخضع لعملية استعراض كل عام من جهة أخرى.
- وباستخدام هذه المنهجية، يمكن استعراض الأهداف الـ ١٧ على مدى دورة واحدة كما يمكن إصدار المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسة العامة خلال دورة المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقودة برعاية الجمعية العامة في السنة الأخيرة من الدورة. وإذا بدأت العملية في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٩، وهو العام الذي من المقرر أن تُعقد فيه جلسات المنتدى برعاية كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يمكن استعراض الخطة بأكملها عدة مرات قبل عام ٢٠٣٠. وفي

عام ٢٠٣٠، ينبغي أن تُعقد أيضا دورة استثنائية لإجراء تقييم عام لـ ١٥ سنة من سنوات التنفيذ، واعتماد خطة لما بعد عام ٢٠٣٠.

وستقدم كولومبيا، في عرضها الوطني الأول، استعراضا يركز على أهداف التنمية المستدامة الواردة أدناه والصلات القائمة فيما بينها: الهدف ١: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛ والهدف ٣: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار؛ والهدف ٨: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛ والهدف ١٣: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره. وسيأخذ الاستعراض بعين الاعتبار الموضوع الذي سيعالجه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٦ وهو "تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج"، والموضوع الذي سيعالجه المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وهو "ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب".

وسيسند الاستعراض إلى المؤشرات العالمية المتفق عليها وإلى تحليل للتقدم الذي أحرزه البلد على صعيد السياسات وتنفيذ الإجراءات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالكامل.

توغو

[الأصل: بالفرنسية]

اعتمد المجتمع الدولي الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٠ بهدف تهيئة عالم أفضل للسكان في أفق عام ٢٠١٥. وفي توغو، انطلقت عملية تحقيق تلك الأهداف في عام ٢٠٠٧ بوضع الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الطويلة الأجل على أساس الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أحرز تقدم كبير بحلول عام ٢٠١٥. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات قائمة ينبغي رفعها لتحقيق التنمية المستدامة. وإذا استخلص المجتمع الدولي الدروس من نتائج تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، فقد التزم باعتماد خطة إنمائية لعام ٢٠٣٠ مع تضمينها أبعاد الاستدامة.

وباعتبار توغو بلدا رائدا في هذه العملية فقد شاركت بنشاط في تحديد أهداف التنمية المستدامة واعتمادها، وفي وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعقب المشاركة في تلك العملية، تطوعت توغو لإعداد تقريرها المرحلي عن إدماج أهداف التنمية المستدامة في صكوكها الوطنية للتخطيط والتنمية وتقديمه إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في تموز/يوليه ٢٠١٦.

وتشمل العناصر الرئيسية للتقرير المذكور ما يلي:

الوضع الحالي في مجال التنمية المستدامة

قبل اعتماد أهداف التنمية المستدامة، كانت لدى توغو رؤية للتنمية المستدامة تضمنت بناء مجتمع قائم على أساس تنمية اقتصادية واجتماعية متناسقة ومستدامة بيئيا في أفق عام ٢٠٣٠. وتتجسد هذه الرؤية في الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة التي وضعت في عام ٢٠١١. وإلى جانب ذلك، وبغية تيسير إدماج أهداف التنمية المستدامة، تم وضع واعتماد نظام وطني جديد للتخطيط. كما إن البلد استخلص الدروس من النتائج المتواضعة التي تحققت من خلال الجهود التي بذلها لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، والتزم بالعمل على تحقيق النجاح في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

عملية تحديد أهداف التنمية المستدامة واعتمادها

إلى جانب العمل على تحقيق الطموحات التي أعرب عنها شعب توغو أثناء وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، اتخذت توغو مبادرات أخرى من أجل امتلاك زمام النهج الذي يتطلبه هذا الإطار الإنمائي الجديد، وهي تشمل:

- صياغة البرنامج الوطني لتعزيز القدرات وتحديث الدولة لتحقيق التنمية المستدامة في توغو، ٢٠١٥-٢٠١٩؛
- التدريب على مصفوفة تحليل التنمية المستدامة؛
- التدريب على إتقان أدوات صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ واستراتيجية الإنفاق العام المستدام في توغو؛
- توعية أعضاء البرلمان بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛
- توعية وسائل الإعلام والمجتمع المدني؛
- التوعية والإعلام بشأن التخطيط الإقليمي القائم على أهداف التنمية المستدامة.

إجراء الاستعراض اللازم لصياغة التقرير

من أجل إجراء الاستعراض اللازم لصياغة التقرير المقدم إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، اعتمدت توغو أسلوبا منهجيا مؤلفا من أربع مراحل:

(أ) الإعداد (تحديد الجهات المعنية وتعبئتها)؛

(ب) التشاور مع الجهات المعنية (جلسة إعلامية حول العملية والبيانات التي ينبغي جمعها، وإرسال استبيان جمع المعلومات، وتوليف البيانات وتحليلها، والتشاور بشأن البيانات التي تم توليفها)؛

(ج) كتابة التقرير (إنشاء أمانة تقنية، وصياغة التقرير المؤقت)؛

(د) المصادقة على التقرير (مصادقة الجهات المعنية على الجانب التقني للتقرير، واعتماد التقرير في مجلس الوزراء).

الدروس المستفادة

مكّن النهج التشاركي والشامل الذي اعتمدته الحكومة مجموعةً كبيرة من الجهات الفاعلة من تعزيز توليها لزام المبادرة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة وغاياتها، ومن الاستعداد لتحقيقها. ولوحظ التزام الجهات الفاعلة بتحقيق النجاح في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من أجل معالجة أوجه القصور التي ظهرت في المساعي المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

التحديات الرئيسية

تتعلق التحديات الكبرى بتعزيز القدرات وتعبئة الموارد من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

المبادرات المتخذة بعد اعتماد أهداف التنمية المستدامة

بعد اعتماد أهداف التنمية المستدامة، نُظمت دورة تدريبية لفائدة الجهات الفاعلة الوطنية ودون الإقليمية بشأن أدوات ومنهجية إدماج أهداف التنمية المستدامة وغاياتها في التخطيط. كما بدأت الحكومة في عملية صياغة خططها الإنمائية الوطنية (٢٠١٨-٢٠٢٢) التي ستحل محل استراتيجية تسريع النمو والنهوض بالعمالة. وستتيح هذه الخطة أسسا لإدماج أهداف التنمية المستدامة. وتحقيقا لهذه الغاية، تم تحديد المؤشرات وتم ترتيب أولويات الأهداف والغايات والمؤشرات. وتجدر الإشارة إلى الالتزامات التي قطعتها توغو في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي عقدت في باريس في عام ٢٠١٥ لتحديد الرد العالمي لمواجهة تهديدات تغير المناخ وللقضاء على الفقر. وأطلقت توغو أيضا برنامجا عاجلا واسع النطاق للتنمية المجتمعية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية في المجتمعات المحلية على المستوى الشعبي.

جهود إدماج أهداف التنمية المستدامة في سياسات واستراتيجيات التنمية

من أجل إدماج أهداف التنمية المستدامة في الصكوك الوطنية للتخطيط، لوحظت جهود اشتركت في بذلها الجهات الحكومية (مؤسسات الجمهورية والوزارات) والجهات الفاعلة غير الحكومية (القطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء التقنيون والماليون) على السواء. واتخذت هذه الجهات الفاعلة إجراءات منها: (أ) التوعية بشأن تحديث السياسات والاستراتيجيات والبرامج والمشاريع؛ (ب) نشر المعلومات بشأن أهداف التنمية المستدامة؛ (ج) التوعية بشأن امتلاك زمام العملية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة؛ (د) تحديد أهداف التنمية المستدامة وإدماجها في وثائق التخطيط؛ (هـ) المشاركة في اللقاءات الدولية والإقليمية المتعلقة بإدماج أهداف التنمية المستدامة في عمليات التخطيط.

أهم المواضيع الناشئة التي ينبغي معالجتها

تبرز مواضيع الطاقة، والتحات الساحلي، وعمالة الشباب، وتعزيز القدرات باعتبارها من أهم المواضيع الناشئة التي ينبغي معالجتها. ولمواجهة هذه التحديات، تلزم توغو بالقيام بما يلي:

- توجيه الاستراتيجيات والبرامج والخطط نحو تنمية تقلل من انبعاث الكربون وتقوم على تطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛
- مكافحة ارتفاع مستوى البحر باتخاذ إجراءات لحماية الساحل، فضلا عن تعزيز قدرات المجتمعات المحلية في المنطقة الساحلية على الصمود أمام تغير المناخ؛
- تعزيز النهوض بعمالة الشباب؛
- تنفيذ البرنامج الوطني لتعزيز القدرات وتحديث الدولة لتحقيق التنمية المستدامة وتحديد القدرات البشرية والمؤسسية والتنظيمية التي استُنفدت إلى حد كبير بسبب الأزمة الاجتماعية والسياسية الطويلة التي شهدتها التسعينات من القرن الماضي، من أجل وضع توغو على طريق التنمية المستدامة من جديد.

وسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

من أجل تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بدأت الحكومة عملية صياغة الخطة الإنمائية الوطنية التي ستعرض بعد وضع صيغتها النهائية على الجهات المانحة خلال اجتماع مائدة مستديرة. وعلاوة على ذلك، يشكل القطاع الخاص وأفراد الشتات مصادر أخرى لتمويل عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

إلى جانب ذلك، وبغية تعبئة الموارد الداخلية بكفاءة أكبر، أنشأت الحكومة مكتب توغو للإيرادات، وذلك بدمج دائرتي الضرائب والجمارك.

المراحل المقبلة

- في الأجل القصير والمتوسط، تعزم الحكومة القيام بما يلي:
 - صياغة الخطة الإنمائية الوطنية والمصادقة عليها واعتمادها؛
 - صياغة دليل إدماج أهداف التنمية المستدامة في عمليات التخطيط؛
 - تعزيز القدرات في مجال إدماج أهداف التنمية المستدامة في عمليات التخطيط؛
 - تحديث السياسات والاستراتيجيات الحالية من منظور أهداف التنمية المستدامة؛
 - تحديث إجراءات الإبلاغ عن مسائل الإدارة في توغو من أجل تحسين المساءلة في إطار تنفيذ الخطة الإنمائية الوطنية؛
 - إنشاء آلية لمتابعة عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتقييمها؛
 - نشر الخطة الإنمائية الوطنية والتوعية بها.
- وفي الأجل الطويل، سيجري تقييم الخطة الإنمائية الوطنية من منظور أهداف التنمية المستدامة وبناءً على رؤية توغو في أفق عام ٢٠٣٠.

الجلب الأسود

[الأصل: بالإنكليزية]

اعتمدت حكومة الجبل الأسود الاستراتيجية الوطنية الأولى للتنمية المستدامة في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، إلى جانب خطة عمل مناظرة للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢. ومنذ ذلك الحين، اعتمدت الحكومة خمسة تقارير مرحلية سنوية عن تنفيذ الاستراتيجية. وكانت الاستراتيجية الوطنية تمثل خطوة صوب تجسيد الالتزام الدستوري الذي قطعه الجبل الأسود بأن يكون دولة إيكولوجية. وخلال فترة صياغة الاستراتيجية، استندت الحكومة إلى المبادئ التوجيهية والأهداف المحددة في الوثائق الاستراتيجية الوطنية في ذلك الوقت، كما استندت إلى الاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة وإلى الالتزامات الناشئة عن جدول أعمال القرن ٢١، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، والاستنتاجات والتوصيات ذات الصلة الصادرة عن لجنة التنمية المستدامة. ومنذ اعتماد خطة عمل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، التي تشمل عدداً من

الأهداف والتدابير والمؤشرات ذات الصلة، أُدخلت عليها تنقيحات أثناء عملية التقييم. وتم ذلك وفقا لنتائج التقارير المرحلية السنوية عن تنفيذ الاستراتيجية والتقدم المحرز في تنفيذ البرامج الأخرى والوثائق الاستراتيجية ذات الصلة المعدة في غضون ذلك. ونظر المجلس الوطني للتنمية المستدامة في تلك التقارير المرحلية بهدف تقديم توصيات استندت إليها حكومة الجبل الأسود في مواصلة توجيه مرحلة تنفيذ الاستراتيجية. وأبلغت لجنة التنمية المستدامة بنتائج تنفيذ الاستراتيجية، وذلك لإبقائها على علم ليس فقط بالتقدم المحرز، إنما أيضا لتكثيف العملية الوطنية مع التوصيات ذات الصلة الصادرة عن اللجنة.

وإذ يدرك الجبل الأسود تعقيد التحديات التي تطرحها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أمام السلطات الوطنية، فإنه يسلم بأن أحسن أمثلة الممارسة الجيدة التي يمكنه أن يتحدث عنها هي الخبرة التي اكتسبها في وضع المفاهيم المنهجية وتحديد العمليات ذات الصلة لإعداد استراتيجية وطنية جديدة تمتد إلى عام ٢٠٣٠ وتضع أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة في صميم الاستجابة الوطنية التي ينهض بها.

وإن التقرير المرحلي الرابع عن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لعام ٢٠٠٧، الذي نُشر بتزامن مع إنجاز الاستعدادات لمشاركة الجبل الأسود في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في ريو في عام ٢٠١٢، والتقرير المرحلي الخامس عن تنفيذ استراتيجية عام ٢٠٠٧، الذي نُشر في عام ٢٠١٣، هما الوثيقتان اللتان وجهتا عملية التخطيط لاستعراض الاستراتيجية. وأشارت نتائج الرصد والتقييم إلى إحراز تقدم جدير بالتقدير، إذ بلغت نسبة الأداء ٤٧ في المائة في ركيزة البيئة، و ٦٥ في المائة في ركيزة التنمية الاجتماعية، و ٤٩ في المائة في ركيزة التنمية الاقتصادية. وبحلول عام ٢٠١٣، تم تنفيذ حوالي ٥٣ في المائة، في المتوسط، مما مجموعه ٢٣٦ تدبيرا من التدابير المقررة في خطة عمل استراتيجية عام ٢٠٠٧. وبوضع نسبة التنفيذ المذكورة في الاعتبار، فضلا عن اعتبارات أخرى، منها أن الإطار الزمني لتنفيذ خطة عمل استراتيجية عام ٢٠٠٧ انقضى أجله في عام ٢٠١٢، وأن عدة تغيرات حدثت في مجتمع الجبل الأسود في تلك الأثناء، خاصة من حيث الإصلاحات المتعلقة بعملية انضمام الجبل الأسود إلى الاتحاد الأوروبي، وبالنظر أيضا إلى أن خارطة الطريق الجديدة للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي وُضعت باعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، تم اتخاذ قرار البدء بتنقيح الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في تموز/يوليه ٢٠١٣، بعد مرور عام من انعقاد المؤتمر.

وركز التقييم الأساسي، باعتباره نقطة الانطلاق، على الاتجاهات التي تمثل إطارا لإعداد الصيغة المنقحة للاستراتيجية. وكانت تلك الوثيقة موضوع مشاورات عامة مع

طائفة واسعة من أصحاب المصلحة المعنيين. واستنادا إلى التعليقات المقدمة والعمل التحليلي الذي قام به فريق الخبراء، تم إعداد أسس أوسع نطاقا من خلال منهاج تطوير الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠. وقدم هذا المنهاج تحليلا للأوضاع القائمة وتوجهات لاستكمال تنقيح الاستراتيجية. وبموازاة ذلك، وبدعم من مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجبل الأسود، قام فريق من الخبراء الاستشاريين في عام ٢٠١٥ بإعداد التقرير الوطني عن التنمية البشرية لعام ٢٠١٤، المعنون "الجبل الأسود: تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والتنمية البشرية المستدامة"، مع مراعاة رؤية حكومة الجبل الأسود الداعية إلى الانتقال نحو اقتصاد قائم على الكفاءة في استخدام الموارد والوفاء بوعده الجبل الأسود بأن يكون دولة إيكولوجية. وعُرضت الوثيقتان على الخبراء وعلى الجمهور المهتم. ومع مراعاة الآراء والاقتراحات التي قدمت خلال العملية التشاركية، شرع فريق الخبراء ووزارة السياحة والتنمية المستدامة في عملية تعديل المنهاج ووضع الأسلوب المنهجي لإبلاغ الجمهور بالنتائج التي توصل إليها فريق الخبراء. كما أجرى الخبراء تحليلات إضافية لم تكن مقررّة في الأصل، وأعيد تحديد الإطار الزمني المتوقع في أول الأمر لتنقيح الاستراتيجية. غير أن السبب الأهم لتعديل الخطة الأصلية المتعلقة بتنقيح الاستراتيجية كان النتائج التي خلص إليها الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة والمعني بأهداف التنمية المستدامة، وعملية التفاوض الحكومية الدولية ذات الصلة القائمة برعاية الأمم المتحدة والمتعلقة بالتنمية المستدامة فيما بعد عام ٢٠١٥ وبتنفيذ التنمية المستدامة. وأعقب ذلك قرار المجلس الوطني للتنمية المستدامة وتغير المناخ والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بتغيير المهمة الأصلية المتمثلة في تنقيح استراتيجية عام ٢٠٠٧ لتصبح مهمة وضع استراتيجية جديدة بعد عام ٢٠١٥، ثم تمديد فترة الاستراتيجية الجديدة حتى عام ٢٠٣٠ بعد اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ونتج عن ذلك تغيير كامل في هيكل ومحتوى الاستراتيجية الجديدة وفي تشكيل فريق الخبراء لتلبية متطلبات خطة عام ٢٠٣٠. وبدلا من استكمال الاستراتيجية الجديدة في عام ٢٠١٤، تم تأجيل اعتماد الاستراتيجية الجديدة إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦.

وشملت التحليلات الإضافية التي أجراها الخبراء ما يلي: (أ) تحليل البصمة الإيكولوجية للجبل الأسود؛ (ب) التقرير الوطني عن التنمية البشرية لعام ٢٠١٤ وما يتعلق به من عرض لمفاهيم الاستهلاك المادي المحلي وإنتاجية الموارد؛ (ج) نقل توصيات السيناريو الأفضل رقم ٤ من التقرير الوطني عن التنمية البشرية بشأن الاستهلاك المادي المحلي وإنتاجية الموارد إلى السياسات القطاعية لغرض تطوير الاستراتيجية؛ (د) وضع مؤشرات التنمية المكانية عقب تحديد منهجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي تم اختباره في ست بلديات

ساحلية أثناء وضع الاستراتيجية الوطنية بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛ (هـ) التقرير الوطني عن التنمية البشرية المعنون "العمل غير الرسمي: من التحديات إلى الحلول - ٢٠١٦"؛ (و) تحليل الإطار المؤسسي والتشريعي الوطني للتنمية المستدامة. وقد أتاحت هذه التحليلات استخلاص مبادئ توجيهية محددة لحل مشاكل الاتجاهات غير المستدامة في التنمية الوطنية التي تم تحديدها بواسطة التقييم الأساسي، وما يتعلق بذلك من تحليل للمشاكل وأسبابها، بسبل منها تحليل الإطار القائم على القوة المحركة - الضغط - الحالة - التأثير - الاستجابة، والاستجابة لتحديات خطة عام ٢٠٣٠ التي أُدرجت في السياسة الوطنية للتنمية المستدامة. وأسفرت التحليلات التي تم إعدادها أيضا عن وضع مجموعة من المؤشرات التوليفية للتنمية المستدامة التي أُدرجت نظرا للحاجة إلى إجراء رصد كامل وشامل لعملية استدامة التنمية الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، استندت مدخلات الاستراتيجية الجديدة إلى التقييم النقدي لجميع وثائق الاستراتيجية الإنمائية الوطنية ذات الصلة، مثل الاستراتيجيات القطاعية الفعلية (الطاقة والصناعة والنقل والزراعة، على سبيل المثال)، والبرنامج الوطني للاندماج في الاتحاد الأوروبي، و"توجيهات تنمية الجبل الأسود للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨"، وبرنامج الإصلاحات الاقتصادية، وخطة تحقيق التنافسية لعام ٢٠٢٠، مقارنة بنتائج تنفيذ استراتيجية عام ٢٠٠٧ ومتطلبات خطة عام ٢٠٣٠.

واعتمدت حكومة الجبل الأسود مشروع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة لغاية عام ٢٠٣٠ في جلستها المعقودة في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وبعد مشاورات عامة دامت ثلاثة أشهر بشأن مشروع الاستراتيجية المعدّ لغاية عام ٢٠٣٠، من المتوقع أن تعتمد الحكومة هذه الاستراتيجية بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٦. واسترشادا بالاحتياجات الوطنية التي تم تحديدها في أعقاب تحليل أوجه القصور في التنمية الوطنية واحتياجات الاستجابة للتحديات التي أُدرجت في خطة عام ٢٠٣٠، تولى الأولوية المركزية في الاستراتيجية الجديدة لتحديد الأهداف والمقاييس الاستراتيجية من أجل إيجاد إجابات بشأن كيفية تحقيق الإدارة المستدامة لأربع مجموعات من الموارد الوطنية، وهي الرصيد البشري، والرصيد الاجتماعي والقيم الاجتماعية، والرصيد الطبيعي، والرصيد الاقتصادي، فضلا عن كيفية تحقيق الحكم الرشيد والتمويل المستدام للتنمية المستدامة في الجبل الأسود إلى غاية عام ٢٠٣٠.

ومن ثم ارتبط العنصر الأكثر تعقيدا في هذا الأسلوب المنهجي بنقل متطلبات خطة عام ٢٠٣٠، التي تتضمن ١٧ هدفا و ١٦٩ غاية للتنمية المستدامة، وخطة عمل أديس أبابا التي تتضمن توصيات لإضافة مسألة تمويل التنمية المستدامة إلى الأهداف والتدابير الاستراتيجية المدرجة في الاستراتيجية. ومن الناحية الإحصائية، تُقَرُّ الاستراتيجية بنسبة

٧٠ في المائة من الأهداف المتعلقة بالرصيد البشري من خلال اتخاذ تدابير وتدابير فرعية، ونسبة ٨٢ في المائة من الأهداف المتعلقة بالرصيد الاجتماعي، ونسبة ٧٩ في المائة من الأهداف المتعلقة بالرصيد الطبيعي، ونسبة ٨٢ في المائة من الأهداف المتعلقة بالموارد الاقتصادية، ونسبة ٧٤ في المائة من الأهداف المتعلقة بتمويل التنمية المستدامة، ونسبة ٣٩ في المائة من الأهداف المتعلقة بإدارة التنمية المستدامة. وفي المتوسط، تم دمج نحو ٧٨ في المائة من أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها ١٧ هدفا ومؤشراتها البالغ عددها ١٦٩ مؤشرا في الاستراتيجية الوطنية الجديدة للتنمية المستدامة الممتدة حتى عام ٢٠٣٠.

ويستطيع الجبل الأسود أن يقدم مثالا قيما آخر عن الممارسات الجيدة، وهو خبرته في دمج القائمة المقترحة مؤخرا المؤلفة من ٢٤١ مؤشرا لرصد التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، التي وضعها فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ضمن الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠ باعتبارها الأداة الرئيسية للتخطيط لرصد وتقييم تنفيذ الاستراتيجية في المستقبل. ويؤكد تقييم الاحتياجات فيما يتعلق بدمج قائمة المؤشرات ضمن الاستراتيجية الوطنية أن الجبل الأسود يرصد حاليا ٢٨ مؤشرا فقط (١٢ في المائة)، وأن هناك بدائل عن ٣٣ مؤشرا وفقا لمضمونها وأنها تُرصد في الجبل الأسود (٣٣ في المائة)، في حين أن ٣٧ مؤشرا يمكن أن يبدأ تتبعها في عام ٢٠١٨ (١٥ في المائة). وفي المجموع، سيكون من الممكن رصد ٩٨ مؤشرا في الجبل الأسود بحلول عام ٢٠١٨ (٤١ في المائة من العدد الإجمالي للمؤشرات، بما في ذلك البدائل). أما بالنسبة للمؤشرات المتبقية البالغ عددها ١٤٣ مؤشرا في قائمة مؤشرات التنمية المستدامة (٥٩ في المائة من المؤشرات)، فليس من المقرر اعتمادها في الجبل الأسود في الوقت الراهن، وستضع الاستراتيجية خطة لإدراجها في المنظومة الوطنية في سياق تنفيذ الاستراتيجية الممتدة حتى عام ٢٠٣٠. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ٣١ مؤشرا ترصدها مختلف المنظمات الدولية وهي تشمل الجبل الأسود، الذي يمكن أن يعتمد نشاط الرصد والتحليل الذي يقوم به على رصد التقدم المحرز في التنفيذ العام للاستراتيجية الوطنية من أجل تطوير الإحصاءات في الجبل الأسود (١٣ في المائة مقارنة مع عدد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة). وإذا أضيفت هذه المؤشرات إلى العدد الإجمالي للمؤشرات التي يتعين رصدها في الجبل الأسود لعام ٢٠١٨ (٩٨ + ٣١)، يصبح هناك ١٢٩ مؤشرا يمكن رصدها على الصعيدين الوطني والدولي (٥٤ في المائة).

ومع مراعاة كل ما سبق ذكره، يبين هذا الاستعراض الوطني الطوعي المقدم من الجبل الأسود عملية صياغة الاستراتيجية الوطنية الجديدة للتنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠

للفترة من عام ٢٠١٣ حتى الآن، والمرحلة النهائية ذات الصلة بها من المشاورات العامة التي بدأت في عام ٢٠١٦ مع تقديم مقترح الاستراتيجية الجديدة لتعتمدها حكومة الجبل الأسود بشكل رسمي. وبالتالي فإنه يقدم أيضا معلومات عن الدروس المستفادة مع الإقرار بالاحتياجات الوطنية وتحديد التحديات المتصلة بنقل خطة عام ٢٠٣٠ إلى السياسة العامة الوطنية، وخاصة منها ما يتعلق بالمسائل التالية:

- التمكين من إجراء مشاورات مشتركة بين القطاعات وعقد جلسات عامة بشأن إضفاء الصفة الوطنية على أهداف التنمية المستدامة من خلال عملية صياغة الاستراتيجية الوطنية الجديدة للتنمية المستدامة للجبل الأسود حتى عام ٢٠٣٠
- التمكين من إجراء مشاورات مشتركة بين القطاعات حول إنشاء نظام وطني للرصد والتقييم المنتظمين لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة، بحيث يمكن هذا النظام أيضا من رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات ذات الصلة بها؛
- التمكين من إجراء مشاورات مشتركة بين القطاعات بشأن تحقيق تحول في النظام الحالي لإدارة التنمية المستدامة وتعزيزه.

وبما أن الجبل الأسود بلد رائد في إنشاء عملية وطنية قائمة بذاتها تربط بين التنفيذ على الصعيد الوطني وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فمن الأهمية بمكان بالنسبة لنا أن يتيح جدول أعمال الدورة القادمة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الفرصة للبلدان الأخرى لتبادل الخبرات بشأن العمليات الوطنية الخاصة بكل منها، لا سيما بشأن خبراتها في تعزيز الإدارة الوطنية للتنمية المستدامة، وخطط توفير التمويل المستدام لسياسات التنمية المستدامة، ووضع النظم الإحصائية لدعم التقييم والرصد المنتظمين لخطة عام ٢٠٣٠ بتطبيق أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة. ومن المهم أيضا عرض منهاج متكامل لدعم هذا المسعى الوطني في الفترة الممتدة إلى عام ٢٠٣٠.

كما يبين هذا الاستعراض الوطني الطوعي المقدم من الجبل الأسود المجالات التي يتعين فيها تقديم الدعم على سبيل الأولوية إلى الجبل الأسود من حيث التمويل، وبناء القدرات، والتكنولوجيا، وإقامة الشراكات، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل التالية:

- كيفية زيادة الكفاءة والفعالية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني من خلال تعزيز نظام إدارة التنمية المستدامة وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠ وإعداد التقارير بشأنها؛ وكيفية تعزيز قدرات المكتب

الإحصائي للجبل الأسود وغيره من منتجي البيانات الإحصائية لرصد مؤشرات التنمية المستدامة على نحو فعال؛

- كيفية تعبئة مصادر خارجية لتمويل التنمية المستدامة في الجبل الأسود وزيادة حصة المخصصات ذات الصلة بالتنمية المستدامة في الميزانية الوطنية الإجمالية/الناتج المحلي الإجمالي؛ وكيفية تعزيز الشراكات الوطنية وتنويع مصادر التمويل العامة والخاصة ذات الصلة بالتنمية المستدامة؛
- كيفية إنفاذ تقييم الأثر التنظيمي للعمليات الوطنية فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠؛ وكيفية النهوض بتنفيذ تدابير الاستراتيجية والمشاريع ذات الصلة للحفاظ على الرصيد الطبيعي وحضرة اقتصاد الجبل الأسود.

الصين

[الأصل: بالإنكليزية]

في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، حضر شي جينبينغ، رئيس الصين، مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وانضم إلى القادة الآخرين في تأييد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتقديم التوجيه فيما يتعلق بالتنمية الوطنية للدول الأعضاء وبالتعاون الإنمائي الدولي في السنوات الخمس عشرة المقبلة.

ولطالما اعتبرت الصين، بوصفها أكبر البلدان النامية في العالم، أن التنمية تمثل أولويتها الأولى. وجرى استعراض الخطة الخمسية الثالثة عشرة والموافقة عليها في الدورة الرابعة للمؤتمر الشعبي الوطني الثاني عشر في آذار/مارس ٢٠١٦، مع تحديد مفهوم التنمية المبتكرة والمنسقة والخضراء والمنفتحة والمشاركة. وفي السنوات القادمة، ستقوم الصين بمواصلة التنمية المبتكرة وتحسين نوعية التنمية وكفاءتها. وسيجري تعزيز التنمية المنسقة لتصبح ذات بنية متوازنة. وستواصل الصين التنمية الخضراء من خلال تعزيز نموذج ونمط حياة للتنمية الخضراء الخفيفة الكربون وحماية النظام الإيكولوجي. وسوف تبذل جهوداً كبيرة لتعميق الانفتاح، بما يحقق التعاون المفيد لكل الأطراف. وسيتم تيسير التنمية المشتركة لتحسين رفاه الناس. وستسعى الصين إلى تحقيق التنمية المنسقة في كل من المجال الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي والإيكولوجي من أجل بناء مجتمع على قدر لا بأس به من الازدهار من جميع النواحي، على النحو المقرر.

وتعلّق الصين أهمية كبيرة على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وترى أنه لا بد من اتباع مبادئ التنمية السلمية، والتعاون المفيد لكل الأطراف، والتكامل والتنسيق، والشمول والانفتاح، والسيادة والعمل التطوعي، فضلا عن المسؤوليات المشتركة رغم تباينها، في بناء نوع جديد من العلاقات الدولية التي تشمل التعاون المفيد لكل الأطراف، وإنشاء شراكات شاملة، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بطريقة متوازنة. وينبغي تشجيع البلدان على وضع استراتيجيات إنمائية محلية واتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وفقا للظروف الوطنية والخصائص لدى كلّ منها، كما ينبغي إتاحة وسائل التنفيذ المتميزة نظرا لتنوع الظروف الوطنية والقدرات لدى كل منها.

وتقترح الصين إيلاء الأولوية لتسعة مجالات رئيسية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وهي المجالات التالية:

- القضاء على الفقر والجوع عن طريق التدابير الهادفة إلى التخفيف من وطأة الفقر والقضاء عليه، وتعزيز قدرات الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي
 - تنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية القائمة على الابتكار وحشد الزخم اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والسليم والمستقر
 - النهوض بالتصنيع لإعطاء الزخم للتنمية المنسقة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية وفيما بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة
 - تحسين الأمن الاجتماعي والخدمات الاجتماعية لضمان المساواة في الحصول على الخدمات العامة الأساسية
 - ضمان الإنصاف والعدالة الاجتماعية لتحسين رفاه الناس وتشجيع التنمية البشرية الشاملة
 - حماية البيئة، وبناء حواجز وقائية للأمن الإيكولوجي
 - التصدي بفعالية لتغير المناخ وإدماج الاستجابة لتغير المناخ في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية
 - تعزيز كفاءة استخدام الموارد والطاقة المستدامة
 - تحسين الحوكمة الوطنية وكفاءة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يتماشى مع سيادة القانون
- ويعدّ تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ مشروعاً نُظْمياً شاملاً. ويتعين على المجتمع الدولي تقديم الدعم السليم انطلاقاً من خمسة أبعاد، بما في ذلك ما يلي:

- تعزيز بناء القدرات للبلدان بغية تحسين بناء المؤسسات، وزيادة الموارد العامة، وتوليد زخم للنمو الداخلي
- تهيئة بيئة دولية مؤاتية للتنمية، وبناء نظام تجاري متعدد الأطراف متوازن وشامل يعود بالربح على الجميع، وتحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية
- التعاون مع جميع أصحاب المصلحة والعمل على تحقيق مزيد من الإنصاف والتوازن في الشراكة العالمية من أجل التنمية
- إقامة آلية للتنسيق وإدماج السياسات الإنمائية في عملية تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي
- تحسين المتابعة والاستعراض بإجراء استعراضات منتظمة للتقدم المحرز في عملية التنفيذ على الصعيد العالمي، وإجراء استعراض للتنفيذ على الصعيد الوطني وفقا للظروف الوطنية لكل بلد ومبدأ العمل التطوعي

وتشكل سنة ٢٠١٦ السنة الأولى من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد بذلت الصين جهودا كبيرة في تنفيذ هذه الخطة وربطها بالاستراتيجيات الإنمائية المحلية المتوسطة والطويلة الأجل. ووُضعت آلية التنسيق المحلي لضمان التنفيذ، وهي تتألف من ٤٣ إدارة حكومية. وقد بُذلت جهود كبيرة للترويج للخطة على الصعيد الوطني من أجل تعبئة الموارد المحلية، وزيادة الوعي العام، وتهيئة بيئة اجتماعية مؤاتية للتنفيذ. وستقوم الصين أيضا بتعزيز تنسيق السياسات المشتركة بين القطاعات، واستعراض وتنقيح القوانين واللوائح ذات الصلة لتوفير الضمانات السياساتية والتشريعية للتنفيذ. وتعتقد الصين عزمها على أن تنتشل من براثن الفقر، خلال السنوات الخمس المقبلة، جميع السكان الريفيين الذين يعيشون تحت خط الفقر الحالي والبالغ عددهم ٥٥,٧٥ مليون شخص، وأن تضاعف حجم الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد لعام ٢٠١٠. وقد أصدرت الصين ورقة موقف بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تعرض فيها آراءها فيما يتعلق بالمبادئ والأولويات والسياسات والتقدم المحرز في تنفيذ الخطة. وتم تعميم ورقة الموقف على الدول الأعضاء باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في نيسان/أبريل ٢٠١٦ (A/70/834، المرفق). وفي عام ٢٠١٦، ستصدر الصين أيضا خططها الوطنية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتتقاسم خبرتها الإنمائية مع البلدان الأخرى.

وإذ ترأس الصين مجموعة العشرين هذه السنة، فقد وضعت قضايا التنمية في صميم جدول أعمالها، وهي تدرج مسألة التنمية الشاملة المترابطة باعتبارها أحد بنود جدول الأعمال الرئيسية الأربعة. وبفضل الجهود التي بذلتها الصين، خصصت مجموعة العشرين

لمسألة التنمية مكاناً بارزاً للمرة الأولى في إطار سياساتها الكلية العالمية، للاستفادة إلى أقصى حد من تنسيق السياسات الإنمائية. وهي المرة الأولى التي يُعدّ فيها أعضاء مجموعة العشرين معاً خطة عمل جماعية بشأن خطة عام ٢٠٣٠ من أجل ضخ الزخم السياسي في التقدم الذي يتم إحرازه لتنفيذ الخطة على الصعيد العالمي. وهي أيضاً المرة الأولى التي تناقش فيها مجموعة العشرين مسائل دعم التصنيع في أفريقيا وأقل البلدان نمواً للاستجابة بفعالية لمطالب البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية. وعقدت الصين أيضاً حوارات للتوعية مع بلدان من غير أعضاء مجموعة العشرين ودعت أكبر عدد من البلدان النامية في تاريخ المجموعة إلى المشاركة في جميع الأنشطة هذه السنة، لضمان أن إجراءاتها تلي التوقعات الخارجية.

وستواصل الصين، باعتبارها بلداً نامياً مسؤولاً وكبيراً، المشاركة بنشاط في التعاون الإنمائي العالمي. وقد قدمت الدعم لما يزيد عن ١٢٠ من البلدان النامية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي المستقبل، ستقوم الصين بتعميق التعاون فيما بين بلدان الجنوب لمساعدة البلدان النامية الأخرى على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وتقوم الصين حالياً بتنفيذ التدابير التي أعلن عنها الرئيس شي جينينغ خلال حضوره مؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة لإحياء الذكرى السنوية السبعين لإنشاء المنظمة، وتوفير الدعم للبلدان النامية الأخرى في مجالات التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات. وتقوم الصين بالتحضيرات اللازمة لصندوق المساعدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي سيبدأ تشغيله في أقرب وقت ممكن. وقد أنشئ المعهد المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتنمية، وسوف يبدأ الالتحاق به على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٦، مما سيوفر للبلدان النامية فرصاً لمتابعة التعليم العالي والحصول على شهادات بدرجة الماجستير والدكتوراه، وتلقي التدريب القصير الأجل. وقد وقعت الصين اتفاقات مع الأمم المتحدة بشأن الصندوق المشترك بين الصين والأمم المتحدة من أجل السلام والتنمية، الذي سيبدأ تشغيله في عام ٢٠١٦ لتمويل المشاريع المتعلقة بالسلام والتنمية. وستواصل الصين الاضطلاع بمبادرة ”حزام واحد وطريق واحد“، وتشجيع المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، ومصرف التنمية الجديد، والمؤسسات الأخرى على تأدية دور أكبر بغية المساهمة في التنمية العالمية.

وفي المرحلة المقبلة، ستفي الصين بمسؤولية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتتبع مسار التنمية القائم على تحقيق المنفعة المتبادلة والنتائج المرجحة للجميع والتنمية المشتركة، وتعمل مع جميع البلدان على بناء مستقبل أفضل للتنمية المستدامة كي تنعم به البشرية جمعاء.

فنلندا

[الأصل: بالإنكليزية]

تاريخ طويل في تنمية الإحساس بالمسؤولية عن تحقيق التنمية المستدامة لفنلندا تاريخ طويل على مسار تعزيز التنمية المستدامة في كل من السياسات المحلية والتعاون الإنمائي الدولي. وتلتزم فنلندا بمواصلة هذه الجهود في المستقبل.

وكانت فنلندا من بين البلدان الأولى التي أنشأت لجنة وطنية للتنمية المستدامة، بعد سنة واحدة فقط من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ الذي عُقد في ريو دي جانيرو. ومنذ البداية، كان هناك توافق في الآراء على نطاق واسع على أن تكون اللجنة بقيادة رئيس الوزراء وأن تضمّ بين أعضائها طائفة واسعة من أصحاب المصلحة. وهذا هو أسلوب العمل الرئيسي المتبع في فنلندا منذ ٢٣ سنة.

ونفذت فنلندا أيضاً برامج مختلفة بشأن التنمية المستدامة منذ منتصف تسعينات القرن الماضي أدت إلى اعتماد استراتيجية وطنية شاملة للتنمية المستدامة (*Towards Sustainable*) (*Choices: a Nationally and Globally Sustainable Finland* (2006)). وتم اعتماد آخر استراتيجية للتنمية المستدامة (”فنلندا التي نريدها بحلول عام ٢٠٥٠: التزام المجتمع بالتنمية المستدامة“) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وجرى تحديثها في نيسان/أبريل ٢٠١٦ تمهيداً مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وكان القضاء على الفقر في السياق الأوسع للتنمية المستدامة يشكل الهدف الرئيسي للسياسات الإنمائية الفنلندية خلال العقود الماضية. وتستند أحدث السياسات الإنمائية المبينة في التقرير الحكومي بشأن السياسات الإنمائية (٢٠١٦) إلى خطة عام ٢٠٣٠.

وتتمثل المبادئ التوجيهية للسياسات والتدابير الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة في فنلندا في القيادة السياسية الرفيعة المستوى، والتوجيه المشترك بين الوزارات، واتساق السياسات، والمنظورات الطويلة الأجل، والتخطيط الشامل، ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، والحوار المتواصل القائم على التعلم المتبادل والثقة. وبالإضافة إلى ذلك، شكلت آلية المتابعة والاستعراض المتينة والآنية، بما في ذلك وضع مؤشرات التنمية المستدامة واستخدامها، جزءاً لا يتجزأ من النموذج الفنلندي.

تحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة بوصفها أحد المبادئ التوجيهية

يتمثل أحد الأهداف الأساسية في فنلندا منذ انعقاد مؤتمر ريو عام ١٩٩٢ في تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، بهدف الربط بين مسائل الازدهار الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والحالة الجيدة للبيئة، بحيث يعزز بعضها بعضاً. وقد تيسر هذا النهج الكلي من خلال وضع مفاهيم وأدوات ومؤشرات تكاملية، وكذلك من خلال وضع استراتيجيات وطنية شاملة وإنشاء منتديات جامعة لأصحاب المصلحة المتعددين. وفي إطار التنمية المستدامة الوطنية، شكّل البعد الاجتماعي التحدي الأكبر. وإجمالاً، كان الهدف النهائي هو تحسين اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة في السياسات الوطنية والدولية على السواء، بما في ذلك السياسة الإنمائية الفنلندية.

وفي الصيغة الأخيرة لوثيقة السياسة الاستراتيجية بشأن التزام المجتمع بالتنمية المستدامة، المستكملة في نيسان/أبريل ٢٠١٦، تم تلخيص هدف التنمية المستدامة بأنه في عام ٢٠٥٠، سيكون كل شخص في فنلندا من الأفراد ذوي الحقوق المتساوية والقيمة في المجتمع، وأن فنلندا ستمثل مجتمعاً قائماً على الرعاية الماهرة، قادراً على تحديد نفسه في مواجهة التغيرات العالمية. وسيتم مواصلة تنمية المجتمع القائم على الرعاية من خلال الاقتصاد المستدام ونمو فرص العمل. وورد أيضاً في الموجز المكرس لتحديد هدف التنمية المستدامة: "سنضع معاً الأسس ونوفر الظروف اللازمة لجميع الناس حتى يكون لديهم نخط عيش مستدام، وحتى تعمل المجتمعات المحلية والشركات على نحو مستدام. ولن يتم تخطي قدرة الطبيعة على الاستيعاب، وستستخدم الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة. وستعمل فنلندا على تعزيز السلام والمساواة وعدم التمييز والعدالة على الصعيدين الوطني والدولي".

تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في فنلندا جارٍ على قدم وساق

بدأ تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في إطار حلقة دراسية استهلاكية عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ في هلسنكي، وقد ضمت العديد من المشاركين من الإدارة العامة، والبلديات، والشركات، ومنظمات المجتمع المدني، ومجموعات الضغط، والمدارس، وشركاء آخرين. ورغم أن الخطة العالمية الجديدة تخطى باهتمام إيجابي في المجتمع الفنلندي، فإن زيادة الوعي في أوساط الجمهور العام وإشراك المجتمع في العمل عملية لا تزال تمثل تحدياً هائلاً. وسوف تستجيب فنلندا لهذا التحدي بخطة معززة للاتصالات، تُصمَّم بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين.

ويشكل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ بطريقة متسقة ومتكاملة وتشاركية أولوية بالنسبة لفنلندا. ويترتب على ذلك وضع أساليب عمل تنطوي على مشاركة واسعة النطاق لأصحاب المصلحة المتعددين، تشمل كلاً من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والإدارات المحلية. وسيكون لاتباع نهج قائم على تعدد أصحاب المصلحة أهمية رئيسية من أجل ضمان اتساق السياسات للتنمية المستدامة وتعزيز المساءلة داخل البلد وخارجه على السواء.

الخطة الوطنية التي ستُعَدُّ بحلول نهاية عام ٢٠١٦ لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠

تستعد فنلندا لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على نحو شامل وجامع. وتضطلع الحكومة الفنلندية بالمسؤولية الرئيسية عن العمل تحقيقاً لهذه الغاية، ولكن للمجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين دوراً أساسياً في إطار تحقيق هذا المسعى. ووفقاً للبرنامج الحكومي لرئيس الوزراء يوها سيبيلا، سيتم وضع خطة تنفيذ وطنية لخطة عام ٢٠٣٠ بحلول نهاية عام ٢٠١٦.

وستقدّم هذه الخطة معلومات قائمة على الأدلة بشأن الحاجة الملحة إلى العمل، وستضع خط أساس للإجراءات الفنلندية، وستحدد مواطن قوة فنلندا فضلاً عن الثغرات والتحديات الرئيسية الماثلة أمام التنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تعرّف الخطة الوطنية بالمنفّذين الرئيسيين، وتحدّد الأدوات المستخدمة في تنفيذ الخطة المتكاملة والنهج المتبعة لذلك، وتعرّف بتقسيم العمل وإقامة الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في العمل المتعلق بالتنفيذ. وعلاوة على ذلك، سوف تحدد الخطة آليات التنسيق والإدارة والرصد والاستعراض. وسوف تقدم أيضاً خريطة طريق من أجل جدول الأنشطة وتخصيص الموارد على النحو الملائم في فنلندا، سواء للعمل المحلي أو الخارجي.

وقد سبق أن وُضعت عناصر عديدة من خطة التنفيذ الوطنية. فعلى سبيل المثال، حدثت الحكومة سياستها الإنمائية لتعتمد خطة عام ٢٠٣٠ كنقطة بداية. ويتمثل هدف السياسة الإنمائية الفنلندية في الحد من الفقر ومن عدم المساواة. ولهذه السياسة أربع أولويات هي: حقوق المرأة والفتاة؛ وتعزيز اقتصادات البلدان النامية لإيجاد المزيد من فرص العمل، وتحسين سبل كسب الرزق وتعزيز الرفاه؛ وتشجيع المجتمعات القائمة على أسس ديمقراطية التي تعمل بصورة جيدة، بما في ذلك القدرة على فرض الضرائب؛ والأمن الغذائي، وإمكانية الحصول على المياه والطاقة، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

مع ذلك، وبما أن خطة التنفيذ لن تنجز إلا بحلول نهاية عام ٢٠١٦، فلا تزال الحاجة تدعو إلى وضع اللمسات الأخيرة على العديد من العمليات والنتائج من خلال العمليات السياسية التي سيُضطلع بها في النصف الثاني من السنة. لذا، لا يقدم هذا الموجز سوى لمحة عامة أولية عن الخطط والتدابير الفنلندية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

التنسيق المشترك بين الوزارات من أجل تحقيق اتساق السياسات في العمل

يُضطلع مكتب رئيس الوزراء بمسؤولية تنسيق أعمال التنفيذ على الصعيد الوطني ووضع الخطة الوطنية. ويتولى المكتب أعمال أمانة التنسيق، التي تضم ممثلين عن مكتب رئيس الوزراء، ووزارة الخارجية، والأمانة العامة للجنة الوطنية للتنمية المستدامة. وتعمل أمانة التنسيق بوصفها مركز عمليات تنسيق خطة عام ٢٠٣٠، وتعمل بشكل وثيق مع شبكة التنسيق، التي تضم جهات اتصال من جميع الوزارات الحكومية ولجنة السياسات الإنمائية الفنلندية.

وتقدم شبكة التنسيق المشتركة بين الوزارات الإرشاد والدعم لعمل أمانة التنسيق، وتكفل مراعاة جميع أبعاد التنمية المستدامة وجوانبها في التنفيذ. وتشكل الوزارات أيضاً جهات منفذة رئيسية لخطة عام ٢٠٣٠ من خلال برامجها القطاعية واستراتيجياتها وتشريعاتها وتنفيذها للاتفاقات والالتزامات الدولية.

تمكين مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين وإقامة الشراكات

تُضطلع الحكومة بمسؤولية تصميم خطة التنفيذ وضمان إنجاز خطة عام ٢٠٣٠ في الوقت المناسب في فنلندا. ولكن ثمة لجتين رئيسيتين من لجان أصحاب المصلحة المتعددين في فنلندا تضطلعان بدور أساسي في نظام التنسيق والتنفيذ والمتابعة على الصعيد المحلي.

وتشكل لجنة السياسات الإنمائية الفنلندية هيئة برلمانية تتمثل مهمتها في متابعة تنفيذ الخطة العالمية للتنمية المستدامة في فنلندا من منظور السياسات الإنمائية. وهي ترصد أيضاً تنفيذ البرنامج الحكومي والمبادئ التوجيهية التي وضعتها الحكومة في مجال السياسات الإنمائية.

وتتيح اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة منتدى للشراكات بقيادة رئيس الوزراء يعمل بصفة مستمرة في فنلندا منذ ٢٣ سنة. ويهدف المنتدى إلى إدماج التنمية المستدامة في السياسات والتدابير والممارسات اليومية الفنلندية. وتتمثل المهمتان الرئيسيتان للجنة الوطنية في متابعة واستعراض تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني وتعزيز تنفيذ الاستراتيجية المعنونة "التزام المجتمع بالتنمية المستدامة".

وقد أعيد تكليف كلتا اللجنتين لفترة أربع سنوات في عام ٢٠١٦. وتتسم عضوية اللجنتين باتساع نطاقها؛ ويضمن ذلك أن تكون أصوات منظمات المجتمع المدني، والجهات الفاعلة من القطاع الخاص، ومجموعات الضغط وأصحاب المصلحة الآخرين مسموعة. ولتحسين الاتساق في السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة، يجري تكثيف التعاون بين اللجنتين منذ اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، مثلاً من خلال عقد اجتماعات وحلقات عمل مشتركة والتعاون في إعداد ورقات مناقشة.

وبالإضافة إلى ذلك، يقوم فريق خبراء متعدد التخصصات معني بالتنمية المستدامة، ومؤلف من ثمانية من الأساتذة وكبار الأكاديميين، بتنفيذ عمل اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة وتحسينه، ويضيف صوتاً حاسماً إلى المناقشات المتعلقة بتحقيق الاستدامة، عند الاقتضاء.

ويدعم المجتمع المدني الفنلندي أيضاً تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وقد بدأ بإعادة تنظيم بناء للتعاون الداخلي على نحو نشط من أجل الترويج لإقامة أنواع جديدة من الشراكات في الإطار الكلي للخطة العالمية.

وتلتزم فنلندا بتعزيز الوسائل المتاحة حالياً وإيجاد سبل مبتكرة لزيادة المشاركة المدنية ومشاركة القطاعين العام والخاص، والنهوض بالإحساس بالمسؤولية. ويُعدُّ التواصل مع المجتمعات المحلية، والأطفال والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين تحدياً بوجه خاص في فنلندا. وخلال عام ٢٠١٦، ستُعتبر الطرق الجديدة للمشاركة جزءاً من عملية وضع خطة التنفيذ الوطنية المتعلقة بخطة عام ٢٠٣٠.

وفي إطار رئاسة فنلندا للمجلس الوزاري لبلدان الشمال الأوروبي في عام ٢٠١٦، سيتم تحديد إمكانيات تعاون بلدان الشمال الأوروبي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وستُستخدم النتائج بعد ذلك بوصفها مدخلات لإعداد برنامج لبلدان الشمال الأوروبي فيما يتعلق بتنفيذ الخطة.

التعامل مع خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها بطريقة منهجية ولوضع خطة عام ٢٠٣٠ موضع التنفيذ في فنلندا، ستنفذ سياسات متكاملة وستُتخذ تدابير في مختلف قطاعات السياسة العامة في إطار تنفيذ التشريعات الوطنية وتشريعات الاتحاد الأوروبي، والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية القطاعية أو المواضيعية، والاتفاقات والالتزامات الدولية.

ولتوجيه إعداد الخطة الوطنية المتعلقة بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، طلب مكتب رئيس وزراء فنلندا من جميع الوزارات المختصة تحديد السياسات والتدابير والأنشطة والميزانيات المتاحة التي تغطي الأهداف الـ ١٧ والغايات الـ ١٦٩. وساهمت عملية تحديد الإمكانيات المتاحة أيضاً في تعريف جميع الوزارات المختصة بكامل الخطة وتوجيه العمل بعيداً عن النهج الانعزالي.

وتعدّ نتائج هذه العملية مصدراً هاماً للمعلومات من أجل استكمال تحليل الثغرات على نحو أكثر شمولاً بحلول تموز/يوليه ٢٠١٦. ويتولى إجراء تحليل الثغرات كلّ من المعهد الفنلندي للبيئة وديموس هلسنكي، وهو مركز فكري، لكفالة مشاركة مختلف أصحاب المصلحة على نطاق واسع في عملية المشاورة والتقييم. وينظر التحليل في مدى استعداد فنلندا لتنفيذ الخطة العالمية لعام ٢٠٣٠. ويتمثل الهدف في وضع خط أساس للتنفيذ، والإشارة إلى الأهداف والغايات التي يتعين على فنلندا اتخاذ إجراءات بشأنها في المقام الأول للحاق بركبها. وسيحدد هذا التحليل أيضاً المجالات التي تبلي فيها فنلندا بلاءً حسناً.

ويهدف تحليل الثغرات إلى تحديد مجالات التركيز على الصعيد الوطني بناءً على التحليل التجميعي للدراسات المرجعية الدولية المتوافرة بشأن أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة. وسيراعي هذا العمل أيضاً العملية الاستشارية الوطنية لأصحاب المصلحة المتعددين وتقييمات الخبراء. وسوف يحدّد موقع فنلندا على الصعيد العالمي وبالمقارنة مع البلدان النظيرة لفنلندا، ولا سيما البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وسوف يشير التحليل أيضاً إلى التحديات الرئيسية أمام مواصلة تطوير المؤشرات.

ووفقاً للاستراتيجية الوطنية المحدثة المسماة "التزام المجتمع بالتنمية المستدامة"، تشمل التحديات التي تواجه فنلندا فيما يتعلق بالتنمية المستدامة الحفاظ على دولة الرفاه مع تقدّم السكان في السن؛ وفجوة الاستدامة، والتغيرات في الاقتصاد؛ والمستوى العالي لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون نسبةً إلى حجم السكان؛ وحماية التنوع البيولوجي؛ واستخدام الموارد الطبيعية على نحو مستدام وعادل وكفؤ. ويتمثل التحدي في إيجاد اقتصاد مستدام يولد الرفاه ويسهم في تعزيز نوعية الحياة، وفي الوقت نفسه، يؤدي إلى خفض الآثار الضارة بالبيئة. ولكي يتسنى تحقيق الأهداف المحددة للتنمية المستدامة في السياق الدولي، يجب على فنلندا أن تفي بالتزاماتها بتمويل التعاون الإنمائي.

وتقدم مختلف الدراسات الدولية التي تتناول استعداد البلدان لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (مثل برتلسمان ستيفتونغ، وشبكة حلول التنمية المستدامة، ومنتدى أصحاب

المصلحة) نتائج متوافقة إلى حدّ بعيد فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه فنلندا. ووفقاً لهذه الدراسات، يعدّ استعداد فنلندا جيداً بالإجمال للبدء بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. بيد أن التحديات الرئيسية التي تواجه فنلندا تتعلق بالمسائل البيئية والاقتصادية ومسائل العمالة، وإلى حد ما بالمسائل الجنسانية. وتشمل المؤشرات على أداء فنلندا المتدني فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة ٧ و ٨ و ١٢ و ١٣ و ١٥ ما يلي: كثافة الطاقة، واستهلاك المواد المحلية، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتصلة بالطاقة والمرتبة على الإنتاج، والمناطق المحمية البرية، ومعدل البطالة. وفي مجال المساواة بين الجنسين، تتبوأ فنلندا مرتبة عالية، ولكن فيما يتعلق بالعنف القائم على نوع الجنس أو الفجوة في الأجور بين الجنسين، ما زال ينبغي بذل الكثير من الجهود. أما مركز فنلندا فيما يتعلق بالأهداف ذات الصلة بالناحية الاجتماعية، ولا سيما في مجال الفقر (المهدف ١)، والصحة (المهدف ٣)، والتعليم (المهدف ٤) فهو جيد إلى حد ما.

وكجزء من عملية تحليل الثغرات، أُتيحت للخبراء ومنظمات المجتمع المدني والجهات الأخرى صاحبة المصلحة الفنلندية فرصة لتحليل نتائج الدراسات الدولية وتقديم آرائها بشأن مواطن القوة والضعف على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد، تدعم نتائج الجلسات العامة التفاعلية التي جرى عقدها، إلى حد بعيد، النتائج التي توصلت إليها الدراسات الدولية. ولكن فيما يتعلق بمواطن القوة النسبية لفنلندا، ولا سيما إزاء أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتعليم، والمساواة، والفقر، شدد أصحاب المصلحة على الحاجة إلى كفالة ألا تُعتبر فنلندا موقعها الجيد من المسلمات. وبدلاً من ذلك، يجب أن تصون فنلندا مجتمع بلدان الشمال الأوروبي القائم على الرعاية وأن تضمن أدائها العالي في هذه الأهداف في المستقبل أيضاً.

وإجمالاً، تُعتبر فنلندا خطة عام ٢٠٣٠ ومبادئها وأهدافها وغاياتها ووسائل تنفيذها على أنها كلّ عالمي متكامل لا يتجزأ: إذ يجب على جميع البلدان تنفيذ جميع الأهداف الـ ١٧ والغايات الـ ١٦٩. وستوفر نتائج تحليل الثغرات التوجيه لفنلندا بشأن القضايا التي ينبغي التركيز عليها خلال السنوات الأولى من التنفيذ. وستشكل أهمية المسائل ومدى إلحاحها على الصعيد الوطني عاملين محرّكين رئيسيين للتنفيذ المبكر في فنلندا. وفي الوقت عينه، تهدف فنلندا إلى كفالة معالجة خطة عام ٢٠٣٠ بأكملها في السنوات الخمس عشرة المقبلة. وبحلول نهاية عام ٢٠١٦، سيجري في سياق عملية سياسية تشاركية اتخاذ قرار بشأن كيفية تحديد مراحل الأهداف والغايات في إطار الأعمال التحضيرية للخطة الوطنية المتعلقة بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

الأدوات المبتكرة لتعزيز الإجراءات والنتائج الملموسة

بغية استنهاض العمل، وترجمة التنمية المستدامة إلى ممارسة عملية، وإشراك فئات كبيرة من المجتمع في الأعمال المتعلقة بالتنمية المستدامة، أطلقت اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٣ استراتيجية مسمّاة "فنلندا التي نريدها بحلول عام ٢٠٥٠ - التزام المجتمع بالتنمية المستدامة". وتقدّم هذه الخطة إطاراً استراتيجياً، وأداة تنفيذية لأصحاب المصلحة المتعددين من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وتشكل المبادرة نموذجاً جديداً للشراكة يهدف إلى تعزيز الإحساس بالمسؤولية واتخاذ الإجراءات الملموسة واعتماد الحلول المبتكرة وإحداث الأثر في المجتمع بكامله.

وتتمثل رؤية "التزام المجتمع" في أن تكون فنلندا مزدهرة وأن تتحلّى بالمسؤولية على الصعيد العالمي في حدود قدرة الطبيعة على الاستيعاب. ويمكن تحقيق هذه الرؤية بتنفيذ الأهداف المشتركة الثمانية المحددة في استراتيجية التنمية المستدامة هذه. وبحلول نيسان/أبريل ٢٠١٦، انضم أكثر من ٢٤٠ جهة فاعلة من الشركات والوزارات والمدارس والبلديات ومنظمات المجتمع المدني، فضلاً عن الأفراد، إلى "التزام المجتمع"، من خلال إطلاق الالتزامات التنفيذية الخاصة بهم.

وتم تحديث استراتيجية "التزام المجتمع" في أوائل عام ٢٠١٦ بما يتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠. وتمّ العمل على تحديثها في إطار الحوار الوثيق الذي أُجري مع أعضاء اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، التي تضمّ حوالي ٩٠ من منظمات المجتمع المدني وقطاع الصناعة والأعمال التجارية، وسوق العمل والمنظمات التعليمية، فضلاً عن ممثلي الحكومة والبرلمان والوزارات والمنظمات المحلية والإقليمية، والكنيسة اللوثرية الإنجيلية في فنلندا، والشعوب الأصلية الصامية، وسائر أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص والقطاع الثالث. وقد تعززت استراتيجية "التزام المجتمع" لا سيما فيما يتعلق بالبعد العالمي، والقدرة على المواجهة، ومبدأ المساواة.

وفي أوائل عام ٢٠١٦، شكّلت فرقة عمل تضمّ أعضاء من اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة ولجنة السياسات الإنمائية الفنلندية لوضع أدوات جديدة ونماذج حوكمة لتعزيز تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وتسعى فرقة العمل إلى التصدي للتحديات المتعلقة، على سبيل المثال، بتعزيز المنظور الطويل الأجل، وتعزيز اتساق السياسات، وتنمية الإحساس بالمسؤولية لدى أصحاب المصلحة، وتعبئة الموارد، وإنشاء عمليات تأمل لدعم التنفيذ.

وتعدّ مساهمة القطاع الخاص في تعزيز التنمية المستدامة ذات أهمية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي. ومن المهم أن تدعم التدفقات المالية للقطاع الخاص التنمية المستدامة في

البلدان النامية. وتستطيع فنلندا والشركات الفنلندية أن تسهم إسهاماً رئيسياً في التنمية المستدامة من خلال توفير الحلول المستدامة في جميع أنحاء العالم وكفالة أداء دورها في استدامة سلاسل الإنتاج العالمية.

آليات الرصد والمساءلة والاستعراض الجاري وضعها

تلتزم فنلندا بتوفير آلية لإجراء متابعة واستعراض تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف وغايات التنمية المستدامة الواردة فيها على جميع المستويات، على نحو منهجي ومنفتح وشفاف وشامل وتشاركي. ولضمان المساءلة أمام المواطنين والمجتمع العالمي، سيجري رصد أوجه التقدم المحرز والإنجازات المحققة واستعراضها على أساس منتظم. وستضطلع لجنة السياسات الإنمائية الفنلندية واللجنة الوطنية للتنمية المستدامة بدور رئيسي في عملية المتابعة والاستعراض. ويعدّ دور البرلمان الوطني وجميع الأحزاب السياسية أساسياً في هذا العمل، وهو قيد المناقشة حالياً.

ويشير استعراض أولي لتوافر البيانات المتعلقة بالمؤشرات العالمية للتنمية المستدامة في فنلندا إلى أن حوالي ٤٠ في المائة من المؤشرات قابلة للقياس بسهولة، وأن حوالي النسبة نفسها قابلة للقياس باستخدام موارد إضافية.

ويتم رصد واستعراض حالة التنمية المستدامة في فنلندا واتجاهاتها باستخدام ٣٩ من المؤشرات الوطنية للتنمية المستدامة. وقد حُدّدت هذه المؤشرات في عام ٢٠١٤ لقياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الثمانية لـ "التزام المجتمع". وسوف يتم تنقيحها وتحديثها حتى يصلح استخدامها في متابعة خطة عام ٢٠٣٠، ولتكمّل بالتالي المؤشرات العالمية للتنمية المستدامة. وستنشأ لهذا الغرض في عام ٢٠١٦ شبكة مؤشرات محددة، تضم خبراء من مجالات الإحصاء والبحوث والتقييم والسياسات ومن مجموعات أصحاب المصلحة. وسيشكل العمل على المؤشرات جزءاً من الخطة الوطنية لرصد واستعراض تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

وفيما يتعلق بالتعاون الإنمائي الفنلندي، لا ينطبق نهج الإدارة القائمة على النتائج ومعايير التقييم على المساهمة الفنلندية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية فحسب، بل أيضاً على فنلندا نفسها، باعتبارها شريكاً عالمياً في تحقيق الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة.

فرنسا

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

تؤيد فرنسا بقوة اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي تحدد للعالم ١٧ هدفا للتنمية المستدامة من أجل القضاء على الفقر المدقع، ومكافحة أشكال عدم المساواة وحماية كوكب الأرض.

ويوفر هذا النهج العالمي الأول من نوعه إطارا جديدا للسياسات الإنمائية للسنوات الخمس عشرة المقبلة. وهو يستند إلى الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية التي نُفذت منذ عام ٢٠٠٠، والتي ساهمت في إحراز تقدم حقيقي فيما يخص التصدي للجوع والفقر ووفيات الأطفال، ودحر الأوبئة، وتحسين فرص الحصول على المياه والتعليم.

وخلافا للأهداف الإنمائية للألفية، فإن أهداف التنمية المستدامة الجديدة لها بعد عالمي وتنطبق على جميع التحديات الإنمائية في جميع البلدان. وبالإضافة إلى أهداف الحد من الفقر، تضم الخطة أهدافا جديدة تلتزم بها فرنسا بالقدر نفسه فيما يتعلق بحماية البيئة، والمساواة بين الجنسين، والتغطية الطبية الشاملة، والتصدي للتدفقات المالية غير المشروعة والفساد، والحوكمة الرشيدة.

وبالنظر إلى التزامنا الطويل الأمد والمتواصل بالتنمية المستدامة، تطوعت فرنسا لعرض نهجها التنفيذي لخطة عام ٢٠٣٠ خلال أول منتدى سياسي رفيع المستوى معني بالتنمية المستدامة يُعقد منذ اعتماد خطة عام ٢٠٣٠.

ويستند هذا التقرير إلى المشاورات التي أُجريت مع المجتمع المدني لتقديم أول استعراض لتنفيذ كلٍّ من أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها ١٧ هدفا في فرنسا، مع تحديد المسائل والتحديات الرئيسية، ومسارات عمل الحكومة والممارسات الجيدة والتدابير النموذجية القائمة بالفعل، في إطار تبادل الخبرات.

تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في فرنسا: الإنجازات والتحديات

حققت فرنسا مستوى معيشة ونوعية حياة مرتفعين بفضل نُظم الضمان الاجتماعي الشاملة للجميع (استحقاقات البطالة والاستحقاقات التكميلية وسياسة إعادة التوزيع) وحصول الجميع على الرعاية الصحية والسلع والخدمات الأساسية (المياه والطاقة والأغذية ذات النوعية والتعليم). وقد وضع البلد أيضا أحدث الهياكل الأساسية العامة والخاصة (في مجال الابتكار والبحوث، والنقل، والاتصالات، والتراث الثقافي).

ومع ذلك، لا يزال هناك مجال للقيام بالمزيد، لا سيما من أجل الحد من أوجه عدم المساواة الاجتماعية والتعليمية والجنسانية، والحفاظ على النظم الإيكولوجية السليمة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وفي مناخ من النمو الضعيف رغم التراجع الذي شهدته الأشهر الأخيرة، ما زال معدل البطالة عاليا جدا، لا سيما في صفوف الشباب.

تطبق فرنسا اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وتعمل على تعزيز التنمية المستدامة

في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٥، وقبل وقت طويل من انعقاد الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، أعطى قانون التحول في مجال الطاقة من أجل النمو الأخضر الشكل التشريعي لالتزام فرنسا الطوعي بتخفيض انبعاثاتها من غازات الدفيئة بنسبة ٤٠ في المائة دون مستويات عام ١٩٩٠، بحلول عام ٢٠٣٠.

ويحدد القانون هدفين متمثلين في زيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة إلى أكثر من ٣٠ في المائة من الاستهلاك النهائي من الطاقة في عام ٢٠٣٠، وتخفيض حصة الطاقة النووية في توليد الكهرباء إلى ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥.

وأذن البرلمان، بقيادة الحكومة، بفرض "مساهمة المناخ - الطاقة" بخصوص انبعاثات غازات الدفيئة، من ضمن الضرائب المفروضة على المنتجات النفطية التي اعتمدها البرلمان بالفعل، والمزمع رفعها من ٥٦ يورو لكل طن من ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠٢٠ إلى ١٠٠ يورو لكل طن من ثاني أكسيد الكربون في عام ٢٠٣٠. وسوف تقترح الحكومة أن يحدد البرلمان سعرا أدنى على الكربون يناهز ٣٠ يورو لكل طن في قطاع توليد الطاقة في عام ٢٠١٧.

وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، كانت فرنسا من أوائل البلدان الصناعية التي استكملت عملياتها الداخلية المتعلقة بالتصديق على اتفاق باريس، وهي تعمل مع الشركاء الأوروبيين بهدف التوصل إلى مصادقة الاتحاد الأوروبي بأكمله على الاتفاق في أقرب وقت ممكن. ومساهمة منها في الإسراع بوتيرة الإنجازات الجماعية، فقد التزمت فرنسا بالنهوض بهدفها المتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ بحلول عام ٢٠٢٠.

فرنسا، أرض الطاقة الإيجابية من أجل النمو الأخضر

في عام ٢٠١٣، أطلقت الحكومة الفرنسية مبادرة الوجه الجديد للصناعة في فرنسا من أجل تثبيت موقع الشركات الفرنسية في أسواق النمو الاقتصادي الجديدة. وتساهم هذه المشاريع التي تدعمها المبادرة في تعميم الأهداف البيئية.

ويركز حلاًّ صناعيان بصفة خاصة على التحول في مجال الطاقة وهما: الموارد الجديدة والمدن المستدامة. كما يشمل برنامج الحكومة بشأن صناعة المستقبل، المصمم من أجل تحديث الآلة الإنتاجية الفرنسية والقائم على استخدام التكنولوجيات الرقمية، بهدف تحسين كفاءة استخدام الطاقة في العمليات الصناعية.

وعلى سبيل اختبار إمكانية التحول الإيكولوجي، يتم تشجيع السلطات المحلية على وضع حلول لإدخال تحسينات على المساكن تُعرف بالتحسينات الذكية الاستهلاك للطاقة وتطوير شبكات النقل العام ذات الكفاءة، الممولة من صندوق التحول في مجال الطاقة (بميزانية قدرها ٣٥٠ مليون يورو على ثلاث سنوات)، وخفض الآثار الناجمة عن الكربون والنهوض بالمناطق الحضرية الخضراء، ومعالجة الفصل الجغرافي القائم على أسس اجتماعية. وتشكل المناطق الريفية أيضاً جزءاً من هذا النهج البيئي، إذ يجري تعزيز الإيكولوجيا الزراعية بهدف إنتاج أغذية مأمونة وكافية.

وقد اتخذت فرنسا، بصفتها أحد البلدان العشرة التي تضم أكبر عدد من الأنواع المهددة بالانقراض، بالنظر أساساً إلى الضغوط في الخارج وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط، تدابير لحماية نُظمها الإيكولوجية البحرية والبرية من الغطاء الأرضي الاصطناعي، والإفراط في استغلال الموارد، وتغير المناخ، والتلوث.

بالتالي، فإن مشروع القانون الفرنسي من أجل استعادة التنوع البيولوجي، وإحياء الطبيعة والمناظر الطبيعية، الذي هو حالياً قيد المناقشة، ينص على التصديق على بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي، والاعتراف بمفهوم إخلال التوازن البيئي، ووضع خطط عمل لجميع الأنواع المهددة بالانقراض في فرنسا، وتحسين حماية التنوع البيولوجي البحري، ومنع النيونيكوتينويدات، وتبادل البذور التقليدية.

الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل إتاحة فرص عمل

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بلغ معدل البطالة في فرنسا نسبة ١٠,٢ في المائة، أي أقل بقليل من المتوسط المسجل في منطقة اليورو (١٠,٤ في المائة). بيد أن البلد أعلن أن الباحثين عن العمل الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة يشكلون ٢٥,٩ في المائة من المجموع، مقابل ١٩,٧ في المائة من نفس الفئة العمرية في منطقة اليورو.

وقبل ثلاث سنوات، استحدثت فرنسا خطة لمواجهة البطالة استناداً إلى ثلاث أولويات:

- وتكمن الأولوية الأولى في الحد من تكاليف الضمان الاجتماعي، ولا سيما بواسطة الخطة الاستعجالية للعمل، التي من المنتظر أن تمكّن من توظيف مليون شخص في عام ٢٠١٦.

- وتتجلى الأولوية الثانية في تحسين التدريب المهني عبر إصلاح نظام التدريب المهني الوطني إلى جانب التدابير المتخذة في عام ٢٠١٦ من أجل مضاعفة عدد الدورات التدريبية للباحثين عن العمل. والهدف هو تدريب ما مجموعه مليون شخص، أي ما يمثل ٢٠ في المائة من مجموع الباحثين عن العمل.

- وأخيراً، على الرغم من تقاعد ما متوسطه ٦٠٠ ٠٠٠ موظف سنوياً إلى غاية عام ٢٠٢٠، فسيدخل إلى سوق العمل في الوقت نفسه ما مجموعه ٧٠٠ ٠٠٠ شاب في السنة. لذا فقد اعتمد القانون المؤرخ ١ آذار/مارس ٢٠١٣ "عقد تعاقب الأجيال" لتشجيع عمل الشباب. وبمكّن هذا النظام من توظيف الشباب بموجب عقود مفتوحة، مع الاحتفاظ بالعمال الأكبر سناً وتسهيل نقل المهارات المهنية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، كان أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من الشباب والعمال الأكبر سناً يعملون في إطار عقد تعاقب الأجيال.

وعلى الرغم من أن هذه السياسة الطموحة بدأت تؤتي ثمارها، فإن عدد الشباب الذين يدخلون سوق العمل كل عام يستوجب انتهاج سياسة عمل استباقية بالإضافة إلى تنقيح السياسة الصناعية.

نظام تضامن اجتماعي عالي الجودة يستلزم حماية استدامته المالية

خلال السبعين عاماً الأخيرة، وضعت فرنسا نظام ضمان اجتماعي يحمي الأشخاص الذين يعيشون في فرنسا من المخاطر الاجتماعية (المرض والحوادث ورعاية الأسرة) ويقدم لهم معاشاً بعد التقاعد.

ويضمن النظام أيضاً لأي شخص يقيم بصورة قانونية داخل فرنسا الاستفادة من الحد الأدنى من الدخل والخدمات الأساسية (الحصول على التعليم، واستحقاقات السكن، والمدّ بالطاقة، والثقافة، وما إلى ذلك) وآليات الإدماج الاجتماعي والخروج من الفقر. ويأخذ ذلك شكل تقديم الرعاية، والاستحقاقات التكميلية والخدمات العامة المجانية.

وتشجع فرنسا أيضاً على الانتفاع بالثقافة والتراث الوطني بالنسبة لجميع فئات السكان، ولا سيما عبر برامج موجهة للشباب في المناطق المحرومة.

وتتوفر التدابير المذكورة أعلاه، بصورة رئيسية، بمبادرة من الحكومة المركزية أو الإدارة المحلية، إضافة إلى المجتمع المدني الذي يقدم مساهمة كبيرة. وتضطلع الجمعيات والعديد من المؤسسات التجارية بدور تضامني هام، عبر تقديم الوجبات المجانية فضلا عن المساهمة في محو الأمية، وجهود إعادة الإدماج الاجتماعي وأنشطة تسهيل العودة إلى العمل. وتقوم فرنسا أيضا بإعادة توزيع الثروة في جميع أنحاء البلد. إذ تحصل المناطق الصناعية سابقا، على سبيل المثال، على أموال لتمويل إعادة تنميتها.

ويعتمد هذا النظام، النابع من التضامن الاجتماعي والتضامن بين الأجيال، على الجهود المتواصلة الرامية إلى استعادة التوازن في حسابات الضمان الاجتماعي ليستطيع المحافظة على نفس المستوى من الجودة، إن لم يكن الارتقاء إلى مستوى أعلى.

لا يزال يتعين بذل الجهود من أجل الحد من التفاوتات الاجتماعية

في فرنسا اليوم تعيش أسرة واحدة من بين سبع أسر ما دون خط الفقر (بدخل يقل عن ٩٦٠ يورو شهريا) ويعيش طفل من بين خمسة أطفال في وضع شديد الضعف. ويعيش ما مجموعه ٢٢ في المائة من السكان تحت خط الفقر في حالة من انعدام الأمن الغذائي.

وبلوغها في عام ٢٠١٥ نسبة ٧٨,٣ في المائة من حاملي شهادة البكالوريا في غضون جيل واحد، تكون فرنسا قد اقتربت من تحقيق هدفها المتمثل في معدل نجاح يعادل ٨٠ في المائة لشهادة البكالوريا. ومع ذلك، فإن وطأة الطبقة الاجتماعية على الإنجاز الأكاديمي لا تزال كبيرة، إذ يعاني ما يقدر بـ ٢٠ في المائة من التلاميذ من صعوبات دراسية.

ومن حيث الأجر، ما زالت رواتب الرجال تتجاوز بنسبة ٢٣,٥ في المائة في المتوسط رواتب النساء لنفس العدد من ساعات العمل، لا سيما في المناصب التنفيذية.

وتستلزم معالجة أوجه عدم المساواة، التي تشكل أساس الوحدة والتماسك الاجتماعيين، إيجاد قوى محرّكة جديدة للتقدم الاجتماعي. وتلتزم الحكومة الفرنسية التزاما كاملا بذلك وهي تبذل جهدا خاصا في أكثر المناطق حرمانا، بداية من الأحياء ووصولاً إلى الصعيد الإقليمي، من أجل تحديد العوامل الرئيسية لعدم المساواة والحد منها عن طريق التعليم والتدريب على وجه الخصوص.

وأينما وُجدت التفاوتات الاجتماعية نجد التفاوتات البيئية. وبالتالي، فإن السياسات العامة في فرنسا مصمّمة أيضا للحد من التعرض للمخاطر والأخطار (التلوث والكوارث الطبيعية، وما إلى ذلك)، ومعالجة نقص الوقود وتيسير الوصول إلى الطبيعة للجميع.

الإجراءات الرامية إلى تحسين الحقوق الأساسية والديمقراطية القائمة على المشاركة

تُعتبر فرنسا ديمقراطية راسخة مبنية على نظام سياسي وقانوني قوي، يوفر للمواطنين الفرنسيين والرعايا الأجانب الضمانات المتينة التي تمكّنهم من الدفاع عن حقوقهم بفعالية. وينص الدستور الفرنسي كتابةً على احترام حقوق الإنسان والمساواة بين جميع المواطنين أمام القانون دون تمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين، وهي حقوق تكفل المحاكم إعمالها. وقد تحسّن هذا الإطار في السنوات الأخيرة مع الاستعانة بسلطات إدارية مستقلة، وتوسيع نطاق إشراف المحاكم، وبخاصة عندما تكون الحريات العامة والفردية والتدابير التشريعية مثل تقنين زواج مثليي الجنس على المحك.

وقد اتخذت فرنسا أيضاً تدابير جديدة لتحسين الشفافية في الحياة السياسية، وتبسيط الإجراءات الإدارية وتعميق أدواتنا الديمقراطية، بالاستناد أساساً إلى الوسائل الرقمية (المشاورات العامة، والمؤتمرات التوافقية والاستفتاءات المحلية). وبالتالي، يؤدي عقد المؤتمر البيئي في كل عام إلى تعبئة جهود الحكومة بأكملها لإيجاد ردود على طلبات ممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك الإدارات المحلية، والنقابات، والشركات التجارية، والمنظمات غير الحكومية.

سياسة إنمائية دولية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

تلتزم فرنسا، خامس أكبر المانحين العالميين، بزيادة جهودها في مجال التضامن الدولي

في الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥، ساعدت المعونة الثنائية الفرنسية على وضع ٢,٦ مليون طفل في المدارس الابتدائية والإعدادية، ومنح ٣,٨ ملايين شخص إمكانية الحصول على مصدر مستدام لمياه الشرب النقية، ودعم تطوير ١٥٠ ٠٠٠ مشروع تجاري صغير.

وقد جددت فرنسا تعهداتها بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، التي بلغت ٨,٣ بلايين دولار، أو ٠,٣٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في عام ٢٠١٥، والتي كانت ٢٢ في المائة منها موجهة إلى أقل البلدان نمواً.

والغاية هي الوصول إلى الهدف الجماعي للاتحاد الأوروبي المتمثل في بلوغ المساعدة الإنمائية الرسمية نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠، مع بذل جهود خاصة من أجل أقل البلدان نمواً (هدف قصير الأجل متمثل في تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة و ٠,٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي).

وتحقيقاً لهذه الغاية، خصصت فرنسا مبلغاً إضافياً يعادل ٤ بلايين يورو في السنة لتمويل التنمية بحلول عام ٢٠٢٠، بما يشمل تخصيص بليون يورو للإجراءات المتعلقة بتغير المناخ، مما يجعل حجم المساعدة المالية المقدمة من الوكالة الفرنسية للتنمية يتجاوز ١٢,٥ بليون يورو في السنة. وبناءً على ذلك، ستزيد فرنسا من حجم الأموال المخصصة للتكيف مع تغير المناخ لتبلغ ما قدره بليون يورو في السنة في عام ٢٠٢٠. وأخيراً، ستخصص فرنسا، بحلول عام ٢٠٢٠، ما يقرب من ٤٠٠ مليون يورو إضافية في شكل منحة، مقارنة بالمستوى الحالي.

فرنسا مناصرة عالمية للتنمية المستدامة

في تموز/يوليه ٢٠١٤، أقر قانون السياسة المتعددة السنوات للتنمية والتضامن الدولي قبل اعتماد خطة عام ٢٠٣٠. ويركز هذا القانون على الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة (النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وحماية كوكب الأرض)، ويشدد على الحاجة إلى اتباع نهج متكامل ويُشرك الجهات الفاعلة غير الحكومية في تعريف أولويات العمل.

وفي عام ٢٠١٣، حددت فرنسا للوكالة الفرنسية للتنمية هدفاً طموحاً متمثلاً في دعم ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من المشاريع ذات المنافع المناخية المشتركة، وهو هدف استطاعت بالفعل تحقيقه.

واقترحت فرنسا إصلاح الإدارة البيئية العالمية التي شهدت الارتقاء ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وفي المجال العلمي، قدمت فرنسا التزاماً قوياً بإنشاء منبر حكومي دولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

كما عملت فرنسا بشكل وثيق في المفاوضات المتعلقة بخطة التنمية المستدامة الجديدة لعام ٢٠٣٠ ودعمت بنشاط عدداً من الأهداف التي تتصدر قائمتها المتعلقة بأولويات السياسات الإنمائية وهي: الاستدامة البيئية والمناخية، والمساواة بين الجنسين (لا سيما في مجال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية) والتغطية الصحية الشاملة، والشفافية مع هدف متعلق بالحوكمة وسيادة القانون، والمدن المستدامة.

وتولّت فرنسا استضافة ورئاسة الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي أثمرت عن أول اتفاق عالمي بشأن المناخ يدعو إلى احترام حقوق الإنسان والاعتراف بالدور الخاص للمرأة، وتدعو فرنسا منذئذ إلى أن تصدق عليه جميع الأطراف على وجه السرعة.

وقد شجعت فرنسا، إلى جانب البلدين اللذين استضافا مؤتمر الأطراف وهما بيرو (٢٠١٤) والمغرب (٢٠١٦)، جميع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على الانضمام إلى هذه القضية في إطار برنامج عمل ليما - باريس، الذي يضم اليوم ١٠ ٠٠٠ جهة فاعلة من أكثر من ١٨٠ بلدا، تعمل في إطار ٧٠ ائتلافا دوليا ومتعدد الشركاء. وأخيرا، تدافع فرنسا بقوة أيضا عن مبدأ تسعير الكربون على الصعيدين الأوروبي والدولي.

فرنسا تعتمد نهجا مبتكرا بشأن أدوات التنمية المستدامة وتمويلها

وفي عام ٢٠٠٤، بادرت فرنسا، إلى جانب البرازيل وشيلي، إلى اقتراح فرض ضرائب التضامن الدولي على الأنشطة الأكثر استفادة من العولمة بغية توفير تمويل مبتكر للتنمية بالإضافة إلى موارد للميزانيات. وقد فرضت هذه الضرائب على تذاكر الطيران والمعاملات المالية، مما يمكن من توفير التمويل لمواجهة الأوبئة ولاتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ.

وتؤيد فرنسا تماما الرؤية الرحية الحديثة لتمويل التنمية، القائمة على حشد جهود جميع أصحاب المصلحة ومصادر التمويل المتاحة، بالصيغة التي جرى إقرارها في خطة عمل أديس أبابا التي اعتمدها المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في تموز/يوليه ٢٠١٥.

وتحقيقا لهذه الغاية، تملك الوكالة الفرنسية للتنمية مجموعة واسعة من الأدوات المالية، بما في ذلك المنح، والقروض الميسرة وغير الميسرة المقدمة إلى الشركاء من القطاعين العام والخاص، وحصص المساهمة والضمانات، وتتعاون مع مجموعة من الجهات الفاعلة. وهي إحدى المؤسسات الإنمائية النادرة التي تستطيع مساعدة الهيئات الحكومية المحلية بشكل مباشر. علاوة على ذلك، يتم تشجيع إشراك القطاع الخاص في السياسات الإنمائية.

وفي عام ٢٠١٦، اعتمدت فرنسا استراتيجية أطلقت عليها اسم "لنبتكر معا"، تحت الشركات التجارية على الارتقاء بمسؤوليتها الاجتماعية وتشجيع المبادرات الاجتماعية والاقتصادية التعاونية. كما كثفت فرنسا دعمها للكيانات من غير الدول في السنوات الأخيرة بهدف مضاعفة حجم الأموال المخصصة للمنظمات غير الحكومية في الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٧.

ويتم استخدام أدوات مختلفة وفقا لمستوى التنمية في البلد الشريك والمسائل التي تتم معالجتها. وعلى سبيل التوضيح، فإن ثلثي المنح المقدمة من الوكالة الفرنسية للتنمية تخصص لـ ١٦ بلدا من البلدان الفقيرة ذات الأولوية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وفي أوائل عام ٢٠١٦، أطلقت فرنسا إصلاحاً استهدف آلية التعاون الإنمائي من خلال إقامة روابط بين الوكالة الفرنسية للتنمية وصندوق الودائع والقروض، مما سيجب للوكالة ميزانية أكبر من أجل بناء قدراتها للتدخل وتعزيز البُعد القائم على تعدد الشركاء لديها.

الأسلوب المستخدم لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: خيار الإطار التشاركي
تنسيق مشترك بين الوزارات بناءً على سلطة رئيس الوزراء والتزام الوزراء الشخصي
وقد وجّهت الممثلة المشتركة بين الوزارات من أجل التنمية المستدامة والمفوضة العامة للتنمية المستدامة، وفقاً لطلب رئيس الوزراء، صياغة هذا التقرير الأول عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وهي ترأس شبكة كبار مسؤولي التنمية المستدامة.

وفي ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦، أطلقت كل من سيغولين روابال، وزيرة البيئة والطاقة والشؤون البحرية المسؤولة عن التنمية المستدامة، وأندريه فاليني، وزير الدولة لشؤون التنمية والفرانكفونية، حلقات عمل تشاورية بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد حضر حلقات العمل هذه، التي عقدت في نهاية الأسبوع المخصص للتنمية المستدامة، أكثر من ١٨٠ مشاركاً من جميع الميادين، بما في ذلك التضامن الدولي، والبيئة، والقطاعات الاجتماعية، والتعليم.

العمل جارٍ لوضع مؤشرات لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

وشاركت فرنسا عن كثب في عملية تحديد المؤشرات العالمية لرصد أهداف التنمية المستدامة. وستوافق الجمعية العامة رسمياً على هذه المؤشرات في المستقبل القريب. وحالياً، يُجري المعهد الوطني الفرنسي للإحصاءات والدراسات الاقتصادية دراسة جدوى بالتعاون مع الإدارات الإحصائية في جميع الوزارات بشأن إنتاج تلك المؤشرات على المستوى الوطني. ومن المتوقع أن يكون نظام الإحصاءات الحكومية قادراً على إنتاج ما يزيد قليلاً على نصف المؤشرات (تعريف محدد أو قابل للمقارنة) على الأمد القصير إلى المتوسط. ويمكن تطبيق المؤشرات على الصعيد الوطني.

وتمشيا مع هدف وضع مؤشرات جديدة للثروة، اعتمدت فرنسا القانون المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥ الذي يضع أسس عشرة مؤشرات جديدة للثروة. وترد هذه المؤشرات في التقرير الكامل (انظر: <https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf/2016/france>)، وينبغي مراعاتها في وضع السياسات العامة لتوسيع نطاق قياس التقدم المحرز إلى ما هو أبعد من الناتج المحلي الإجمالي. وهي تغطي العمل، والاستثمار، والدين الوطني، والصحة، وأوجه عدم المساواة، والتعليم، وحماية البيئة، والسعادة.

وتتسق هذه المؤشرات، الناجمة عن خطة عام ٢٠٣٠، مع برنامج الإصلاح الوطني الذي يمثل الصبغة الوطنية لاستراتيجية "أوروبا عام ٢٠٢٠" التي وضعتها المفوضية الأوروبية من أجل تحقيق نمو ذكي ومستدام وشامل للجميع.

اختارت الحكومة المشاركة على نطاق واسع مع المجتمع المدني، بدءاً بالمرحلة التجريبية ترى فرنسا في مشاركة المجتمع المدني، والقطاع الخاص وعامة الجمهور، مفتاح النجاح في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وبشكل أعم، في وضع السياسات العامة. وترى أن تعميق الديمقراطية هو أحد أفضل الردود على تصاعد جميع أشكال التطرف والاستبعاد.

وقد أُعد هذا التقرير باستشارة الهيئات الوطنية التمثيلية للمجتمع المدني، مثل المجلس الوطني للتحويل الإيكولوجي، والمجلس الوطني للتنمية والتضامن الدولي، واللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان. علاوة على ذلك، فقد كلف رئيس الوزراء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتقديم تقرير إلى اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالتعاون الدولي والتنمية في اجتماعها المقبل المزمع عقده في الربع الأخير من عام ٢٠١٦.

وقد أنشئت لجنة من الخبراء الدوليين بغية إثراء عمل الحكومة في وضع خطة العمل الوطنية القادمة. ويهدف الطابع المتعدد التخصصات لهذه اللجنة إلى ضمان اتباع نهج كلي في معالجة التحديات وتحسين الإلمام بالطابع النظمي الشامل لأهداف التنمية المستدامة. وبدأت عملية مشاور عامة مفتوحة للجميع على الإنترنت لضمان شمول العملية.

الخطوات المقبلة: وضع خطة عمل وطنية بشأن أهداف التنمية المستدامة سيتم وضع خطة عمل وطنية، بالتعاون مع جميع الجهات الفاعلة في كل مرحلة من المراحل (التعريف، والتنفيذ، والرصد، والتقييم والاستعراضات المنتظمة).

وفي إطار ولاية بعثة برلمانية، يمكن للمفتشيات العامة التابعة للوزارات تحليل السياسات القطاعية المطبقة في مناطقها لإعداد تقييم أكثر تفصيلاً للسياسات العامة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. ومن الممكن أن تشكل نتائج هذه التقييمات أساساً للتوصيات وأن يُسترشد بها في المناقشة العامة والمدنية.

وستكون خطة العمل الوطنية مدفوعة بطموح حشد التعبئة على أوسع نطاق ممكن من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بنجاح، وهذا يشمل الرؤية المشتركة، والتدابير الحكومية، والمبادئ التوجيهية للسياسة العامة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتقديم المساعدة إلى الجهات الفاعلة في مجالات أنشطتها، ولا سيما الجهات الفاعلة الاقتصادية،

وتبني المواطنين لأهداف التنمية المستدامة، ونشر الأهداف على جميع المستويات (المستوى الوطني والإقليمي والمحلي)، والتعاون الدولي، ولا سيما مع الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرانكفونية والأمم المتحدة، وتحقيق أوجه التآزر بين المبادرات والممارسات الجيدة وتعزيزها من قبل جميع الأطراف الفاعلة.

ويمكن عقد حلقات عمل تشاورية إقليمية في الربع الأخير من عام ٢٠١٦ لصالح الجهات الفاعلة المحلية من أجل تبني أهداف التنمية المستدامة والإسهام في خطة العمل الوطنية. ويمكن إجراء تقييمات محلية مشتركة لتحديد مصادر القوة والتحديات داخل فرنسا، الوطن الأم، وفي المناطق الفرنسية ما وراء البحار فيما يخص أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها ١٧ هدفاً. ويمكن إشراك المجالس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الإقليمية بشكل مفيد في هذه التقييمات.

وستتيح منصة تشاركية على الإنترنت مشاعات رقمية مفتوحة لجميع الجهات الفاعلة والمواطنين من أجل نشر الممارسات الجيدة والتوصيات، ورصد التقدم المحرز وحشد التحالفات. ويمكن أيضاً وضع عملية الإلمام بأهداف التنمية المستدامة على جدول أعمال اجتماع مقبل للجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بالتعاون الدولي والتنمية.

وفي كل سنة، سيشكل "أسبوع التنمية المستدامة الأوروبي" فرصة لدفع مشاريع الجهات الفاعلة في المجتمع وتشجيعها.

جورجيا

[الأصل: بالإنكليزية]

إضافة الصفة الوطنية على أهداف التنمية المستدامة: سير العملية حتى الآن
عقب اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اتخذت حكومة جورجيا مبادرة للمساهمة في التنمية المستدامة عن طريق الجهود التطوعية كمتابعة لعملية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وأتاحت تلك العملية العوامل المحركة الرئيسية والأسس التي مكّنت من إحراز تقدم فيما يتعلق بأهداف جورجيا الإنمائية. كما أن التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتنفيذ خطة عمل تحرير التأشيرات ساهما في مساعدة البلد على إجراء إصلاحات مؤسسية أساسية وإحراز التقدم بشأنها. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، وسوف تركز حكومة جورجيا في السنوات المقبلة على أنشطة التنمية المستدامة من أجل توفير فرص حقيقية لمواطنيها وتحسين مستويات معيشتهم.

وقد اتخذت جورجيا تدابير فعالة من أجل تعديل خطة التنمية المستدامة وغاياتها بما يتلاءم مع الظروف الوطنية، والمضي قدما في تنفيذها.

الآلية المؤسسية

أنشأت إدارة حكومة جورجيا فريقا عاملا تقنيا مشتركا يضم خبراء من مختلف الوزارات التنفيذية ومكتب الإحصاءات الوطني لتيسير تطبيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، ومناقشة عملية إضفاء الصفة الوطنية عليها. وقد بُذلت جهود سديدة لتحديد الأهداف والغايات ذات الصلة المباشرة بجورجيا، وربطها بسياسات البلد وخططه. وقد تم إدماج أهداف التنمية المستدامة على نحو جيد في السياسات الوطنية، وفي وثيقة استراتيجية جامعة هي خطة العمل الحكومية السنوية، وغيرها من الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية والمتعددة القطاعات.

وتم إدراج أهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي وفقا للسياق والتحديات والفرص على المستوى الوطني. وفي عام ٢٠١٥، أولت جورجيا الأولوية لما مجموعه ١٤ هدفا من أصل ١٧ هدفا، وكذلك لـ ٨٨ من الغايات العالمية المرتبطة بالأهداف.

وتغطي الصيغة المعدلة من الأهداف والغايات أفضليات النمو الاقتصادي، وتتناول مجموعة من الاحتياجات الاجتماعية بما في ذلك التعليم، والرعاية الصحية، والحماية الاجتماعية، وفرص العمل، والتخفيف من آثار تغير المناخ وحماية البيئة، والقضاء على أوجه عدم المساواة، والطاقة والاستهلاك.

رصد أهداف التنمية المستدامة

بدعم من مكتب الإحصاءات الوطني لجورجيا، جرى تحليل قاعدة معلومات موثوقة لتحديد مؤشر خط الأساس لكل هدف ومعرفة التوجهات السليمة التي ينبغي اتباعها وتعيين مستوى من التقدم لبلوغه في المستقبل. وقد عمل مكتب الإحصاءات الوطني مع الوزارات التنفيذية لجمع البيانات ذات الصلة، وتحليل أوجه ضعف معينة في الإحصاءات المصنفة. وفي هذا الصدد، جرى تحديد ما يقرب من ١٢٠ مؤشرا بوصفها بيانات خط الأساس في وقت مبكر من عام ٢٠١٦، وإن كان الافتقار إلى البيانات الإحصائية لا يزال يشكل تحديا في تحديد المؤشرات الكمية الموثوقة في الوقت الراهن.

وتعتزم حكومة جورجيا تقديم الدعم للجماهير المحلية في ربط الأهداف بشواغلها، واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع إشراك القطاع الخاص

والمنظمات غير الحكومية. ولهذه الأغراض، عُقدت في نيسان/أبريل ٢٠١٦ اجتماعات تمهيدية في خمس مناطق في جورجيا في إطار برنامج "مواصلة الحوار الشامل فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥" الذي يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بهدف زيادة الوعي لدى الإدارات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني بشأن أهداف التنمية المستدامة. ونفذ البرنامج وكالة التنمية المدنية وإدارة حكومة جورجيا.

الخطوات المقبلة

لقد اختارت جورجيا بالفعل أنشطتها المقبلة من أجل تعميم مراعاة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الصعيد الوطني. وتعتزم حكومة جورجيا، قبل انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، إنشاء أفرقة عاملة مواضيعية معنية بمسائل حقوق الإنسان، والإدماج الاجتماعي، والنمو الاقتصادي، وحماية البيئة، بهدف وضع مؤشرات وطنية تكميلية وتكييف المؤشرات العالمية بما يتناسب مع الأولويات الوطنية. وسوف تكون المشاركة في تلك الأفرقة واسعة النطاق وقائمة على تعدد أصحاب المصلحة، وستكون الأفرقة من ممثلين من الوزارات المختصة ومكتب الإحصاءات الوطني والقطاع غير الحكومي.

وستعزز الحكومة الحوار من أجل وضع آليات تنفيذ ومساءلة أكثر شمولاً، مع اتخاذ خطوة حاسمة من أجل تحقيق النجاح في التنفيذ، تتمثل في بناء الوعي العام وإشراك أصحاب المصلحة المحليين. وتعتزم إدارة حكومة جورجيا عقد اجتماعات مواضيعية مع ممثلي القطاع الخاص لمساعدتهم على فهم الكيفية التي يمكن بها الاستفادة من أهداف التنمية المستدامة لإرساء الممارسات الجيدة وإتاحة فرص النمو.

وستكفل الحكومة إتاحة النظم والقدرات والمنهجيات الإحصائية اللازمة لتتبع التقدم المحرز وضمنان المساءلة، بمشاركة أصحاب المصلحة الوطنيين. وكخطوة تالية، ستقوم الأفرقة العاملة المواضيعية المذكورة آنفاً بتسجيل خصائص الاحتياجات الإنمائية من أجل تعزيز القدرات الإحصائية وجمع البيانات على الصعيد الوطني. وبناءً على الثغرات الإحصائية التي سيجري تحديدها، سيتم تنظيم وإجراء بحوث تكميلية في هذا القطاع، رغم أن هذه العملية سوف تواجه صعوبات من حيث الموارد المالية الإضافية اللازمة. ولا بد من مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين نظام الإحصاءات الخاص بجورجيا، مما سيتيح إجراء الرصد على نحو أوثق من أجل بلوغ الأهداف المبينة في خطة عام ٢٠٣٠، وبالتالي إنشاء نظام أكثر دقة للإبلاغ. وستواصل حكومة جورجيا استعراض سياساتها الحالية الشاملة لعدة قطاعات من أجل تحديد مجالات التغيير الممكنة من منظور خطة عام ٢٠٣٠.

سويسرا

[الأصل: بالإنكليزية]

يعتبر الاتحاد السويسري خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فرصة فريدة لتعزيز التنمية المستدامة وتقويتها على كل من المستوى العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني. ولذلك، اضطلع بدور نشط في العملية الدولية في الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٥ من أجل وضع أهداف التنمية المستدامة العالمية، ووسائل التنفيذ والإطار التمويلي (خطة عمل أديس أبابا)، فضلا عن نظام فعال للمتابعة والاستعراض. وتتمثل الشواغل الرئيسية السويسرية الأخرى المتعلقة بعملية التفاوض في أن الأهداف الجديدة ينبغي أن تدمج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بطريقة متوازنة، وأن تأخذ في الاعتبار أوجه الترابط فيما بينها. وستظل هذه الشواغل قائمة في المرحلة المقبلة.

التزام رفيع على جميع المستويات

قرر المجلس الاتحادي السويسري، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الإبقاء على هذا المستوى الرفيع من المشاركة والمساهمة على نحو مجدٍ في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، سواء في السياسة المحلية أو الخارجية. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، اعتمد المجلس الاتحادي استراتيجية التنمية المستدامة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ التي تشدد على الحاجة إلى التنمية المستدامة باعتبارها سمة الترابط بين جميع مجالات السياسة العامة. بناء على ذلك، وحيثما أمكن، سوف تكون المشاركة الدولية لسويسرا وبخاصة تعاونها الدولي في المستقبل، فضلا عن سياساتها الخارجية القطاعية، موجّهة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي إطار "مرحلة انتقالية" في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، يجري تطبيق برنامج عمل شامل في هذا الصدد. ويدير هذا العمل فريق عامل مؤقت مشترك بين الوزارات بهدف تحقيق ما يلي:

- توضيح الترتيبات والعمليات والمسؤوليات المؤسسية في الإدارة الاتحادية من أجل التنفيذ والمتابعة الفعّالين لخطة عام ٢٠٣٠؛
- إجراء دراسة أساسية فضلا عن تحليل للفرص يغطي جميع أهداف وغايات التنمية المستدامة من أجل تحديد مجالات العمل في المستقبل وتعريفها قبل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛

- كفاءة إجراء الرصد والإبلاغ المناسبين من خلال توسيع نطاق النظام السويسري لمؤشرات التنمية المستدامة، حسب الاقتضاء.

وبحلول أوائل عام ٢٠١٨، سيُعرض على المجلس الاتحادي تقريرٌ يلخص هذه الجهود وغيرها، فضلاً عن صياغة التوصيات ذات الصلة الخاصة بتنفيذ سويسرا لخطة عام ٢٠٣٠. واستناداً إلى النتائج المستخلصة من المرحلة الانتقالية والقرارات التي يتخذها المجلس الاتحادي، ستقدم سويسرا الاستعراض القطري الشامل الأول في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام ٢٠١٨.

تنمية الإحساس بالمسؤولية وزيادة اتساق السياسات

تضطلع السلطات دون الوطنية، أي الكانتونات والكوميونات، بدور هام في بلد لامركزي مثل سويسرا. ولذلك، يتجسد أحد الشواغل الرئيسية للاتحاد السويسري في أخذ مبادئ التنمية المستدامة بعين الاعتبار على جميع مستويات الحكومة من أجل تهيئة وتنمية الإحساس بالمسؤولية عن هذه العملية. ولا ينبغي النظر إلى التنمية المستدامة بوصفها مهمة حكومية إضافية، بل أن تكون مدججة قدر الإمكان في عمليات التخطيط والرقابة المنتظمة. وفي سياق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، تُولى أهمية كبيرة للتعاون الرأسي بين الاتحاد والكانتونات والكوميونات، فضلاً عن تعزيز اتساق السياسات لأغراض التنمية المستدامة على جميع المستويات.

ولدى سويسرا تاريخٌ طويل في إجراء العمليات السياسية القائمة على مشاركة أصحاب المصلحة من أجل تنسيق السياسات الوطنية والدولية على حد سواء. وقد تعززت العمليات التشاركية السابقة في سياق التنمية المستدامة منذ الربع الأخير من عام ٢٠١٥. ونتج عن ذلك أحد الإجراءات التشاورية الشاملة والجديدة، الذي يُعرف بـ ”الحوار بشأن التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، وهو ما سيكفل مواصلة إسهام نتائج الحوار بين أصحاب المصلحة في تقديم المدخلات ومشاركة جميع مجموعات أصحاب المصلحة ذات الصلة في العمليات الجارية المرتبطة بدورة التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم والإبلاغ ضمن سياسات التنمية المستدامة بالاتحاد السويسري.

استراتيجية التنمية المستدامة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩

توضح المبادئ التوجيهية التالية، في إطار استراتيجية التنمية المستدامة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩، كيف يعتزم الاتحاد السويسري إدماج سياسة الاستدامة في جميع سياساته القطاعية:

- الاضطلاع بالمسؤولية عن المستقبل
- النظر بطريقة متوازنة في أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة
- إدماج التنمية المستدامة في جميع مجالات السياسة العامة
- تحسين الاتساق والتنسيق بين مجالات السياسة العامة
- إقامة الشراكات في مجال التنمية المستدامة

وتوفر خطة عام ٢٠٣٠ إطارا لمعالجة التحديات الرئيسية التي يتعين على جميع البلدان التغلب عليها على نحو يتناسب مع ظروفها الخاصة. وبهذه الروح، تتألف استراتيجية التنمية المستدامة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ من خطة عمل ملموسة، تنقسم إلى ميادين العمل المواضيعية التسعة التالية ضمن مجالات التنمية المستدامة ذات الأولوية، بما في ذلك أبعادها العالمية، والتفاعل بين سويسرا والبلدان الأخرى. وتستند هذه الأولويات إلى مجالات التركيز العامة لسياسة الحكومة الاتحادية بشأن الأهداف التي تحددها خطة عام ٢٠٣٠، فضلا عن نتائج الحوار بين أصحاب المصلحة:

- ١ - الاستهلاك والإنتاج (الهدف ١٢)
- ٢ - التنمية الحضرية والتنقل والهياكل الأساسية (الهدفان ٩ و ١١)
- ٣ - الطاقة والمناخ (الهدفان ٧ و ١٣)
- ٤ - الموارد الطبيعية (الأهداف ٢ و ٦ و ١٤ و ١٥)
- ٥ - النظام الاقتصادي والمالي (الأهداف ٨ و ١٠ و ١٦ و ١٧)
- ٦ - التعليم والبحث والابتكار (الهدف ٤)
- ٧ - الأمن الاجتماعي (الهدفان ١ و ١٦)
- ٨ - التماسك الاجتماعي والمساواة بين الجنسين (الأهداف ٥ و ١٠ و ١٦)
- ٩ - الصحة (الهدف ٣)

السياسة الخارجية السويسرية

كما تتضمن استراتيجية التنمية المستدامة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ وخطة العمل ذات الصلة بها أنشطة مختارة للسياسة الخارجية. وسويسرا ملتزمة التزاما قويا بالتنمية المستدامة من خلال سياستها الخارجية، بما في ذلك السياسة الاقتصادية الخارجية، والتعاون

الدولي، والسياسات الخارجية القطاعية. وتسهم سويسرا في النهوض بالتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة في إطار مشاركتها في العمليات الدولية الموجهة نحو قطاعات محددة، بما في ذلك الاتفاقيات المتعددة الأطراف، والاتفاقات الثنائية وبرامج (الأمم المتحدة) على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وتحدد استراتيجية السياسة الخارجية السويسرية الجديدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ الخطوط العريضة للالتزام سويسرا الدولي بالفترة التشريعية حتى عام ٢٠١٩. وتُعَدُّ التنمية المستدامة إحدى الأولويات الرئيسية الأربع للاستراتيجية.

وستشكل خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة جزءاً لا يتجزأ من جهود التعاون الدولي التي ستبذلها سويسرا في المستقبل. ومن خلال "إرسالية التعاون الدولي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠"، التي هي حالياً قيد المداولة في البرلمان، يطلب المجلس الاتحادي مرافق التمويل الإطارية، ويحدد الصكوك التي ستستخدم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في إطار أنشطة التعاون الدولي التي تقوم بها سويسرا. وفي الفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢٠، ستركز سويسرا جهودها على الأهداف السبعة التالية من أجل تعزيز مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عمل أديس أبابا، كما يلي:

- ١ - الإسهام في وضع إطار دولي للتصدي للتحديات العالمية
- ٢ - الوقاية من آثار الأزمات والكوارث ومن الآثار الناجمة عن أوضاع الهشاشة، وتدبيرها؛ تعزيز عمليات تحويل النزاعات
- ٣ - دعم حصول الجميع على الموارد والخدمات باستدامة
- ٤ - تعزيز النمو الاقتصادي المستدام
- ٥ - تعزيز سيادة القانون والمشاركة الديمقراطية؛ ودعم المؤسسات في خدمة المجتمع والاقتصاد
- ٦ - كفالة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ودعم الجهود الرامية إلى النهوض بتلك الحقوق والحريات
- ٧ - تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق النساء والفتيات

الانتقال المؤسسي نحو التنفيذ والمتابعة الفعالين

خلال المرحلة الانتقالية ٢٠١٦-٢٠١٧، سيجري التوسع في مواءمة سياسة الاستدامة السويسرية مع خطة عام ٢٠٣٠. وسوف تُبحث المسائل المتصلة بالترتيبات المؤسسية، وتُقترح التعديلات عند الاقتضاء. وسيولى اهتمام خاص إلى تنسيق العمليات

الوطنية ودون الوطنية والدولية بأكبر قدر ممكن من الفعالية. وبناء على الهياكل القائمة، فإن الهدف سيكون التوصل إلى عملية فعالة داخل الاتحاد السويسري من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في السياسة المحلية والخارجية على حد سواء. وينبغي إيجاد أوجه التآزر بين العمليات الوطنية والدولية، مع تفادي التكرار وعمليات التداخل. كما سيجري الاضطلاع بالعمل الأولي بشأن ما سيتطلبه على وجه التحديد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ويلزم المكاتب الاتحادية أن تُدرج التنمية المستدامة في تقاريرها الدورية بشأن بنود الأعمال أو المجالات التي تغطيها سياساتها القطاعية. ومن أجل قياس المساهمات المقدمة إلى أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها، تستخدم سويسرا نظام الرصد الشامل الخاص بها للتنمية المستدامة، القائم منذ عام ٢٠٠٣. ويستند النظام إلى ما يقرب من ٧٥ مؤشراً يجري تحديثها بانتظام، ويظهر ما إذا كانت سويسرا على طريق التنمية المستدامة، وفي أي سياق ومجال. وفي أيار/مايو ٢٠١٦، تم تعديل الإطار المرجعي للنظام لكي يكون مهيئاً لمراعاة خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، وبالتالي إرساء الأسس للإبلاغ على الصعيدين الوطني والدولي.

كما يلتزم الاتحاد بالمشاركة بنشاط في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة إلى جانب جميع البلدان الأخرى وجميع ممثلي أصحاب المصلحة المعنيين. وبناء على ذلك، سيشارك الاتحاد في الإبلاغ الدوري ورصد التنفيذ المقررين لأهداف التنمية المستدامة، وسيقدم إسهامات محددة حول كيفية تحسين أسس البيانات، وسيساعد البلدان النامية على بناء قدراتها الوطنية لصياغة استراتيجيات للتنمية المستدامة وتتبع تنفيذها.

وسائل التنفيذ

يُمَوَّل تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ عن طريق الميزانيات التي أقرتها المكاتب الاتحادية كل على حدة، وهي المسؤولة عن إدراج الموارد المالية اللازمة في التخطيط المالي الخاص بها. كما يؤيد الاتحاد السويسري إطار التمويل والتنفيذ الشامل الذي اعتمدته جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، أي خطة عمل أديس أبابا. وعلاوة على ذلك، تشارك سويسرا مشاركة كبيرة في دعم الاتفاقيات والمعايير الدولية من أجل تعزيز الإطار العالمي المعياري الذي يشجع على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويسعى الاتحاد السويسري إلى معالجة التحديات المتعددة التي يطرحها تكييف أهداف التنمية المستدامة مع سياق سويسرا الوطني. وبناء على ذلك، سوف يبادر إلى إقامة شراكات التنفيذ ويعززها في جميع المجالات وعلى جميع المستويات. وقد جرى التعاون على نحو وثيق بين الحكومة والرابطات المهتمة بالأمر والمنظمات غير الحكومية،

أساسا في مجالات البيئة، والتعاون الإنمائي، والأعمال، والمجال الاجتماعي، على أساس منتظم منذ سنوات عديدة. وسوف يجري التوسع في تعزيز هذا النهج المنسق بين شتى المجالات والأطراف الفاعلة من أجل العمل مع الشراكات الأوسع نطاقا ومبادرات أصحاب المصلحة المتعددين، فتُستكمل بذلك حصة سويسرا الكبيرة في تحويل عالمنا نحو التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.
